

بِحُكْمِ مَدِينَةِ بَنْدُوبَد
اللَّهُ الرَّبُّ مَرِيضِيَّةً وَمَهْلِكًا لِلَّذِينَ

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذا الكتاب الذي هربنا بالرشد والصواب

الطَّائِفَةُ
شرح
فوائد الخمر

مكتبة إمدادويه . ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَ الَّذِي أُنشِرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ
الَّذِي قَامَتْ شَرِيعَتُهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِمْرَارِ وَالِدَوَامِ وَعَلَى الْأَوْصِيَاءِ الْمُسْتَغْرَقِينَ
بِالرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَزُجَرَاهِ وَالْأَمَامِينَ وَسَائِرِ الصَّوَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَلَى الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ الطَّالِحِينَ ذَوِي الْأَحْتِرَامِ أَهْلَ بَيْتِ
الْقِسِّ عَنِّي بَعْضُ الْأَخْوَانِ الَّذِينَ كَانُوا مَقْصُورِينَ فِي الذَّهْرِ وَمَسْدُورِينَ فِي الْقَدَمِ أَنْ كَتَبْنَا لَهُمْ
هَدَايَةَ النُّحُوقِ وَكَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ سَخِرُوا مَا نَأْمَنُ بِهَا وَلَمْ يَجِبْ لِدَعْوَتِهِمْ لِقَصَبِهَا فِي لَكِنِ بِذَلِكَ اسْتَقْبَلُوا
مَنْهُمْ فَشَمِرَتْ عَنْ سَاقِ الْجِدِّ وَطَوَيْتُمْ كَمَا الْكُدَّ نَحْوَهُمْ وَأَخَذَتْ الْقَلَمَ مَعْتَمِلًا عَلَى أَخْ
الْأَصْلِ الْمَكْرُوبِينَ أَنْ يَغْطُوا مَا تَرْتَضِيَانِي بِجَلْبَابِ الْعَفْوِ وَالْإِحْسَانِ وَيَسْتَرُوا غَوِيَاتِ سَيِّئَاتِنَا
بِرَدِّ الصَّلَاحِ وَقَلَمِ الْبَيَانِ وَحَرِيَّتِهَا رَيْتُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَفَوَائِدِ الضِّيَاءِ فِي الْمَنْزِلِ وَشَيْئَةٍ
الصَّادِقِ وَالْعَصْمَةِ وَالْعَصَامِ وَالْمَتَوَسُّطِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحَاشِيَةِ عَبْدٍ لِعَفْوٍ وَالتَّكَلُّمِ وَغَيْرِهَا
رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا اللَّهُمَّ ارْفَعْ الْقَلَمَ عَنِ الْخَطِيئَاتِ أَكْشَفْ عَنْ وَجْهِهِ الْمَعَالِي تَقَابُلِ الشَّبَاهِ
وَالنِّيَّانِ وَمَا النَّصْرَ لَا يَا اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْمُوثِقُ وَالْمَعِينُ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَبْتَدَأَ الْمُؤَلَّفُ بِهِ وَصَدْرُ سَالَتِهِ بِهَاقْتِلْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْوَاقِعِ
فِي شَأْنِ التَّسْمِيَةِ حَيْثُ قَالَ كُلُّ أَمْرٍ دُخِيَ بِالْأَلْمِ يَبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهِيَ ابْتِرَاجُهَا
عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَفْعًا لِسُوسَةِ الشَّيْطَانِ وَالْخَطَرَاتِ بِنَاءً
عَلَى اجْتِمَاعِ الْقَوَاعِدِ عَلَى الْخَطَرَاتِ وَمُزَلَّةِ الْأَفْرَامِ وَالْقَلَامِ وَرَجَاءِ عَلَى الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
وَإِذَابَةِ الشَّيْطَانِ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَذُوبُ
الشَّيْطَانُ كَمَا يَذُوبُ الرِّصَاصُ فِي النَّارِ وَرَغْمًا لِلْكَافِرِينَ الْمُضِلِّينَ عَنْ سَبِيلِ الْهَدَايَةِ

والرشاد حيث ابتدأ وابتداء ألقمهم الباطلة والحصول كثرة الشافعين الحاصلين من حيث حروف التسمية عشرة فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة للقارى بل بعد الساعة ترايضاً وللتبهن والتبرك ولتنا بعت الحديث القدسي حيث قال الله تعالى للقلم بعد خلقه اكتب مقدر الى فاول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث ذكرها بعض الفضلاء نظم

| | | | |
|------------------------|-----------------------|------------------------|-------------------------|
| بسم الله الرحمن الرحيم | كشت قم روزانك نيم | بسم الله الرحمن الرحيم | هشت كبير ودين نيم |
| بسم الله الرحمن الرحيم | در قيمت ز بحر عظيم | بسم الله الرحمن الرحيم | هشت بنابرش عدا اليم |
| بسم الله الرحمن الرحيم | قالمش ز نقصن عمل شديم | بسم الله الرحمن الرحيم | جوي هشت ستن نيم |
| بسم الله الرحمن الرحيم | حصن سين ستن يورجيم | بسم الله الرحمن الرحيم | كان علوم ستن هر شوم ميم |

وفي قوله عز وجل بالحدث ينظرون وجوه الاول ان التسمية ايضا امر وبال فينبغي ان يبتدأ به بتسمية اخرى اجيب عن بيان الحديث الواقع في شأنه فاول بقولنا كل امر ذي بال غير البسمة ولا يلزم ابتداء الشيء بنفسه واغبر جازرا ويلزم التسلسل في لا يقال ان القطع في التسلسل جازر فياتي بالا مور ثم يقطع لانا نقول ان التسلسل على نوعين حقيقي وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسمة وهو ذو بالية واعتباري وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فالقطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي وههنا حقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما اعتبر ترتيب تلك الامور جاز ان يعتبر قطعها ايضا كذا في بعض حواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك فان قيل هنا الحقيقي لان التسمية مشتملة على اسماء الله تعالى وهي حقيقي فالمشتمل عليها ايضا حقيقي فالتسلسل في المشتمل المذكور ايضا حقيقي وجوابه ان نفس المشتمل المشتمل حقيقيين جدا لكن ذكرها باعتبار الاعتبار وغيره ونصائه فاذا انتفى الثاني انتفى الاول والثاني انه كثير من امور في بالية لا يبدء بها بالبسمة ولم يكن ابتداء لان لا يتره هو المخبون كما في قوله تعالى ان شأنك هو لا يتره اجيب عنه بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اي قليل لبركة تامل والثالث ان اسم الله تعالى يبتدأ به كل امر ذي بال لان المفهوم من الحديث الواقع في شأنه لا يبتدأ بسم الله تعالى باعلى اسم كان لا قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولا ان المفهوم من الحديث هو الاخبار عن اسم الله

تعالى لا تعين بسم الله الرحمن الرحيم جيب عنه بوجهين الاول بالمنع يعنى
ان لا نسلم ان الحديث هكذا كقولهم **أَمْرٌ يُبَدَأُ بِسْمِ اللَّهِ** فهو ابتداء بوجهين
الاول بوجهين لم يبدء بسم الله الرحمن الرحيم بزيادة الباء على الباء في تعين بسم الله الرحمن
سلمان الحديث باسم الله فالمراد من الاسم هنا هو هذه الكلمة لا غير على سبيل
ارتكاب الاضافة البيانية تامل قوله بسم الله جار ومجرور كل جار ومجرور لازم المتعلق
لا ارتباطه بخوله بشئ اخر فاذا كان متعلقا بظاهرا يسمى ظرفا لغيره فالغوا لعدم احتياجه الى
المقدر وان كان متعلقا بمقدرا يسمى ظرفا مستقرا الاحتياج الى ذلك الملقوك والاستقرار
هو الاحتياج فاذا احتاج الى المقدر فلا يصل ان يقدر من الافعال العامة لشمولها جميع
الافعال الا اذا وجدت القرينة الصارفة منها فخر يقدر لها متعلق مما يقتضى المقدم
تأمل فالبسمة هنا ظرف مستقر متعلق بفعل من الافعال الخاصة وهي ابتداء
عند البصريين ويكون الفعل متأخرا ووجه تقدير الفعل ان المتعلق عامل في
الجار والمجرور والفعل اصل في العمل من الاسم لوضعه على العمل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه تاخر ابتداء بسم الله تعالى لانه لو قدم المتعلق ويقال
ابتداء باسم الله تعالى الى اخره فلا يلزم الا ابتداء باسم الله تعالى بل بالفعل و
هو لفظ ابتداء في محل بالعرض فان قيل الا ابتداء باسم الله تعالى في صورة التأخير ايضا
لم يوجد لان لفظ الاسم ليس اسم الله تعالى بل هو لفظ الله او الرحمن الرحيم وغيرها
قلنا الامر كذلك الا انه لو قال يا لله لم يتأتى الفرق بين اليمين واليمين ومنها
كلام طويل ذكر في رسالة البخاري على الفوائد الضيائية فاطلب هناك انتهى فيكون
التسمية جملة فعلية باعتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة
اسمية لانها وقعت في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتداء ثابت باسم الله
تعالى فيكون متعلقا باسم مقدم عليه وجمان الجار مع المجرور وقعت في محل
الخبر من المبتداء والاصل فيها افراد وان جاز الجملة وانما صار الافراد اصلا لعدم احتياجها
الى الرباط بخلاف الجملة فانه لا بد فيها من العائد حتى يربطها بالمبتداء لان الجملة
مستقلة بنفسها لا يقتضى ارتباطها بما قبلها الا بالعائد نحو زيد قام ابوه
ووجه الاستقلال انها شتملة على المحكوم عليه والنسبة الحكمية وعلى
الحكم وامّا وجه التقدير فانه المتعلق عامل مع اتفاق الجار والمجرور والقائل
مقدم على المعمول فان قيل فعلى هذا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد

وهو غير جائز قلنا ان المتعلق عامل في الكلام اعني الجار والمجرور ثم الجاء عامل في المجرور
وحدة فيكون معمول المتعلق كلا ومعمول الجار جزء فلا يلزم ايراد العاملين على
معمول واحد انتهى ثم في قول الرحمن الرحيم يجوز في ثلاثا ووجهها بالخبرية عن التبتد
المحدود وما هو الرحمن الرحيم ونصبها بالمفعولية للفعل المقدم وهو اعني تقديره
اعني الرحمن الرحيم وجرهما على الصفة واعلم ان المشهور في مقام المدح الترتي
من الادنى الى الاعلى كما يقال فلان عالم فياض جواد نحرير وتركيب بسم الله الرحمن
الرحيم خلاف مقتضى العقل والقياس لان العقل والقياس يقتضيان ان يكون الرحيم
اولا ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الترتي من الادنى الى الاعلى ولكن الله اعلم باسرار هذا
التركيب قول الحمد لله ابتداء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى وعملا بالحديث الواقع في
شأنه حيث قال كل امرئى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم واجراء لطريق
السلف غيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد فان قيل الا ابتداء لا يكون
الا بشئ واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحديثين اوجب عنهما با ابتداء
على نوعين حقيقة وايضا في الحقيقة هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود
وايضا في الذي يكون مقدما على المقصود ومتاخرا عن غير المقصود فالمراد من الحديث
الواقع في شأن التسمية هو الا ابتداء الحقيقة ومن الحد الواقف في شأن التمجيد الا ابتداء
الاضا في وانما يجعل على لعكس لان الا ابتداء الحقيقة اصل بالنسبة الى الاضا في
والتسمية اصل بالنسبة الى التمجيد لان التسمية مشتتة على اسما ثلاثة لله تعالى
والتمجيد على احد فاللائق للا ابتداء الحقيقة التسمية دون التمجيد تأمل فان قيل
هذا التوجيه جار في التمجيد ايضا بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم اوجب عنه الامر
كذلك لان فيه تغييرا لاسلوب دا غير جائز اى غير حسن ثم الحمد في اللغة هو الشان
باللسان سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الاصطلاح هو فعل نبئ عن تعظيم المنعم لكونه
سواء كان باللسان على قصد التعظيم اى تعظيم المجرى سواء كان باللسان او بالجان وبالاركان
قول الله في اللغة معبود برحق وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب الوجود المستجيب
لجميع المحامد وصفات الكمال المنزلة عن النقصان الزوال فهذا المعنى لا يصلح الا
على الله تعالى خاصة فيكون معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد
كان صدرا ولم يصلح مختص بالله تعالى فالتمجيد بهذا المعنى مختص بالله واما التمجيد
الذى لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصلح

للأمر العادل والمرشد ولا ساذ وغيرهم فان قيل الحمد كلام واحد فكيف يسبح
 فيه هذا المعنى أى التعميمات الثلاثة والتخصيص الواحد الأول تعميم الحمد بان يكون
 قلباً وكثيراً والثانى تعميم الزمان بان يكون من الأول الى الأبد والثالث تعميم المحامد
 من أى حامد سواء كان من الملائكة أو غيرهم والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى أجيب عنه
 بان جنسية الحمد يفهم من الألف واللام لان اللام فيه للجنس والاستغراق وتعميم الزمان
 من الجملة الاسمية لان الجملة الاسمية لا تدل على الزمان من لازمة الثلاثة بل يعم
 وتعميم المحامد من عدم ذكره بالخصوصية لعدم ذكر الخاص يدل على لعاملان ترك
 القيد مبنى على الإطلاق وأما التخصيص فيفهم من اللام لان اللام فى الله لام البحارة
 وهو للتخصيص تأمل فان قيل لم قال الحمد لله ولم يقل الله الحمد مع ان تقديم
 الوصف على الذات غير جائز أجيب عنه بوجهين الأول اذا كان الوصف مختصاً
 بذلك الذات فحيز تقديم ذلك الصفة المختصة بذلك الذات الثانية اذا كان المقصود
 بالبيان بيان الوصف وذكر الذات لاجل تعلق الوصف به لا لتعريفه فحيز تقديم
 الوصف على الذات ايضا لان الوصف ان كان صفة لكان صفة مقصوداً والذات ان كان
 ذاتاً لكانت ليست بمقصود مقدم على غيره تأمل وانما لم يقل الشكر لله مع ان صيغة
 الشكر هنا نسبية اخرى لان التاليف نعمة من نعماء والشكر واجب بمقابلة النعمة أجيب
 بوجهين الأول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل كل شئ
 اذا وقع فى محل الغير فله حكم الغير كالتيمم فى محل لوضوءه لاحكام الوضوء والثانى ان
 الشكر مختص بمقابلة النعمة لا غير والحمد لله سبحانه اليبق بالحمد سواء كان الحمد
 بالنعمة اولاً وانما لم يقل المدح لله لان الحمد مختص بذى العلم والمدح عام متعلق بذى
 العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفاء فهنا وقعت لغير ذى علم ومدحت السلطان
 بالعدل وهو لذى علم والله سبحانه عليهم بصيرته انتهى وانما قال الله ولم يقل الرحمن الرحيم
 لانه اسم ذاتى وما سواه صفاتى فالاسم الذاتى اشرف من الاسماء الصفاتى لانه بمنزلة
 المفرد واسم الصفات بمنزلة المركب للدلالة على لذات مع الوصف بخلاف الاسم
 الذاتى فانه يدل على الذات فقط والمفرد اشرف بالتقديم من المركب لانه اسم جامع
 لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانت وصفية تدل على الذات المستجمع لجميع المحامد
 وصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدانية كذلك يجب بجميع صفات
 الله واسمائه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمناً كذا فى حديث

الإسلام فلو لم يكن اسما جامع لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد رسول
 الله مؤثما ومسما لا نه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله تعالى والامر بخلافه فاعلم ان اسم
 الله جامع لها كذا في العقيدة رب العالمين صفة الله مضاف الى العالمين اضافة معنوية
 لان معنى الرب ههنا على الاستمرار وكل ما هو لا مستمر فهو من قبيل اضافة المعنوية
 لان الرب وان كان بمعنى الرب اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن
 الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل
 فيما بعده فلا يكون مضافا الى معمولها ولا زه بعد التحقير بمنزلة الاعلام الغالبة فصار
 كالاسم لا الصفة والشرط في اضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معمولها
 كذا في التجدي اني ثم الرب في اللغة پررندة راگویتد وبالك را نیز گویند وفي الاصطلاح
 هو الموجود المبني وقيل لا يفتي وقيل هو الذي يبلغ كل شئ الى كماله ولم يعلم ببلوغه
 انتهى العالمين جمع العالم والعالم ما سوى الله وانما سمي ما سوى الله عالم لان لفظ
 العالم مأخوذ من العلم وهو العدمت وما سوى الله عذمة على جود الله تعالى فان
 قيل اذا كان لفظ المفرد يدل على جميع ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجماعه
 الامر كذلك لان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم واجناسه فان قيل اجمع بالواو والنون
 فمختص باولى العلم وما سوى الله على نوعين في علم وغير ذي علم فجمع العالمين بالواو والنون
 ههنا ليس بصحيح اي ليست في محله اجماع هذا باعتبار غلبة ذي علم على غيره لان
 ذي العلم اشتهر من غيره او يكون هذا اجماع من اجموع الشاذة كسنيين وارضين ونحوها
 فامل وقيل انما سمي مخلوق الله تعالى عالما لان العالم هو التغير والمخلوق يتغير من
 حالة الى حالة اخرى انا فاننا قول رب العالمين يجوز فيه ثلاثة اوجه بالجر على انه صفة
 الله والموصوف به و لا يقال انه لا يصلح اضافة لان لفظ الله معرفة ولفظ رب
 تذكير لانا نقول هذا اذا فرض اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان اضافة
 اللفظية لا تقيد الشئ الا التخفيف اما اذا كان من قبيل اضافة المعنوية فلا اشكال
 فيه وكذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي للزمان الماضي بالاستقلال
 كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض وفي ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله
 الا الله خالق الليل والنهار وجبت اضافة الى ما بعده اضافة معنوية فيصح كونه عالما
 كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تامل ويجوز بالرفع على الخبرية
 للمبتدأ المحذوف وهو ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدر هو اعني

قول العاقبة للمتقين أي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاد إلا فالعاقبة
 متناولة لتحير والشر ولا يصح شره للمتقين هذه جملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة
 وهي ما أشارت إلى أن التقوى عمدة من بين الأعمال أو إشارة إلى أن النجاة من المهلك
 يوجدان الدرجات ليس إلا بالتقوى وأما الدفع الوهم المستفاد من كلام سابق حيث
 قال الحمد لله رب العالمين توهم أن الله لما كان رب العالمين كان خير العاقبة للعالمين أيضاً
 فدفع بقوله والعاقبة للمتقين وأما التصريح ببيان خير درجات الآخرة للخاشعين بدليل
 قول عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شرف بدين التقوى لكان الشيطان أعلى
 منزلة وأما التخصيص بعد التعميم فالنبي عليه الصلوة والسلام اتقى لا تقياً وإنما
 الصلحاً فذكر النبي عليه الصلوة والسلام في جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة
 عليه من سائر الأبنياء لكمال المدح والتنبيه إلى صرف الهممة نحو التقوى قال
 يعقوب چرخي في تفسيره قرأت كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم أجد في آية
 من الآيات وعد الجنة النعيم والأجر الكريم والفضل العظيم للمجاهد والغزاة والعالمين
 العمل الصالح إلا في حق المتقين ثم خير الدرجات العالية للمتعلقات بالأعمال الصالحة
 للمتقين وأما الدرجات العالية المتعلقة بفضل الله تعالى فهو نعم سائر المؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات المتقين جمع المتق وفيه أقوال العبد في تفسيره ما جاء في كتاب
 الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وما رزقهم ينفقون وقيل من أقال
 قال الله وإذا سكت سكت الله وقيل لذي لا يرى نفس خيراً من أحد قيل هو الذي
 يتقى الشرك وكسب الكبائر كذا في الرسالة الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتدأ محذوف المضاد
 والمجار مع المجرور خبره قول الصلوة والسلام على رسول الله وأفاضه الخبير من الرت
 المعبود نازلة على نبيه المجرود أعلم أن الصلوة مع التسليم ثابت على النبي صلى الله عليه
 وسلم بالنقل العقل والنقل فبقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
 وبقوله عليه الصلوة والسلام خصوصاً في بركات منها إذا ذكرتم الله فاذكروني معروماً
 العقل فلان العبد بعيد من الله تعالى سبحانه غاية البعد فلا بد هناك من الواسطة حتى
 يصل لنا الرحمة من ذلك الفيض لأن أصابة الفيض العالي المستفيض السفلى البعيد
 لا يكون غالباً إلا بالواسطة فإن قيل هذا من أفضن لما جاء في الآية الكريمة نحو قوله تعالى
 نحن أقرب إليهم من حبل الوريد فاذا كان الرب أقرب إلى العبد من حبل فكيف يكون العبد بعيداً
 من الله تعالى فما جيب عنه بان الله تعالى قريب الينا بلا شك وريب بالنظر

الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال اللائقة بحال العبودية لله تعالى
 فيكون قريبا من جهة وبعيدا من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض تشترط
 ثمانية وحدات اتحاد المكان والزمان والموضوع والمجول وغيرها مما جاء في يد الميزان
 فاطلب هناك فانقيس للصلوة معنيان لغوي واصطلاحي اما اللغوي فحقيقة في
 الدعاء وفي التسبيح والاستغفار والرحمة فجاز عند السيد اشرف رح وحققت في تحريك
 الصلوة عند صاحب الكشاف ^{من جانب الوحوش والطيور} وفي الاصطلاح هي الاركان المخصوصة والافعال
 المخصوصة فاي من المعنيين يراد ههنا لا يصلح الا ان اريد المعنى الاصطلاحي فيكون
 المعنى والصلوة والسلام عليه اي باشد نماز بان حضرت رسول صلعم وهو غير جائز
 لان هذا عهد عليه ان اريد المعنى اللغوي فيراد يخلو اما ان يراد بالجمع او يراد واحد فان اريد
 الجمع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدها فلا بد للقرينة وههنا لم يوجد
 القرينة تامل اجيب عنه الامر كذلك الا انه اريد من الصلوة ههنا عموم المجاز وهو اي
 عموم المجاز الذي هو اعم من الحقيقة والمجاز اي يشتمل لهما وهو افاضة الخير وايصال
 النفع الى النبي عمه كذا في بعض الشرح **فان قيل** اذا كان الصلوة حقيقة في
 الدعاء قباي المناسبة يستعمل في الاركان المخصوصة **اجيب عنه** بان يقال للصلوة
 صلوة تشبها للداعي بالمصلي في التخشع فيكون مجازا مستعارا واذا كان الصلوة حقيقة
 في تحريك الصلوة باستعماله في الصلوة لوجود التحريك فيه ثم في الدعاء تشبها للداعي
 بالمصلي في تخشعها فيكون في الصلوة مجازا مستعارا في الدعاء استعارة **فان قيل**
 الدعاء اذا استعمل مع كلمة على فيكون بمعنى الشر والصلوة بمعنى الدعاء لا المتبادر
 فلا يصلح الشر على النبي عليه السلام **اجيب عنه** هذا اذا كان على صلة للفظ الدعاء صرحا
 كما يقال دعاء عليه ههنا ليس كذلك لانه ههنا صلة للفظ الصلوة صرحا لا للدعاء ثم
 الصلوة مبتداء والسلام عطف عليه الجار والمجرور خيرة والرسول فعول بمعنى المفعول
 اي فرستاده شدة لغة وفي الاصطلاح هو انسان بعثه الله تعالى الخلق لتبليغ احكام
 الشريعة معه كتاب متحد هو انما قال هو انسان ولم يقل هو من كبريائه الله تعالى
 لم يتناول بعض افراد النساء ايضا كما في بعض الاحاديث جاءت على قاطبة الزهراء ^{رض}
 وكذا في حق عائشة رضي الله عنها وكذا في حق مريم ايضا لكنها غريب كذا ذكر المولوي
 قدس سره العزيز قول محمد اما يدل عن الرسول او عطف بيان له هذا اذا كان مجرورا
 واما اذا كان رفوعا فهو غير مبتدأ محذوف اي هو محمد ثم هو في اللغة ستودة شدة

اعلم ان المجاز على
 فحين مستعار
 من اجل ان
 كان فيه علاقة
 التشبيه فاستعمل
 وان لم يكن كذلك
 فدرست الاول
 على اربعة اقسام
 واثاني على اربعة
 وعشرين فسمي
 وبيان البيان
 مع فيه انه
 اذا اريد
 المجاز في عموم
 دون لفظنا
 فتنه برود عموم
 المجاز هو ان
 يراد المعنى
 الثالث بحيث
 يكون المعنى
 الحقيقي للمجازي
 كل ما جازي
 منه

وفي الاصطلاح هو علم لرسول الله ابن عبد الله المطلب بن الهاشم بن عبد المناف القرشي
الابطي الفري قامت شريعته الى القيامة قوله وعلى الرواحيين اجمعين الى افاضة
الخبر من رب المعبودنا زلة على الرواحيين ثم الصلوة على الهايضا ثابتة بالنقل والعقل
اما النقل فلقول عليه السلام من ذكرني ولم يذكرني فقد جفاني اما العقل فلان كون
رسول الله في غاية الكمال بالنسبة اليه فلا بد من اسطة والرواحيين الذين فاضوا
منه يحفظ جسيم اقرب اليه من اللال على نوعين حسبى ونسبى فالمراد ههنا نسبي جعل
الواسطة بيننا وبين النبي عليه السلام قيل اصل الال اول على وزن فعل قلت
الواو الفاعل سمي بالقرباء لرجعهم اليه الال هو الرجوع وقيل اصلا هل بدليل تصغير
على اهيل بدلت الهاء همزة ثم الهززة الفاعل الال في الاشراف من حفظ الدنيا
فقط كفرعون واستعمال الال يعم الاشراف وغيرها قوله واصحابه جمع صحب وصحب
لا صاحب بناء على ان الفاعل لا يجمع على فعال وهو الذي شرف بصحبة النبي عليه السلام
مع الامان ولو كان ساعته قبيل الال ولاصحاب عموم وخصوص من وجه فاطلب في
كتب الفقهاء قول اما بعد كلمة اما الشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف
فيما لا يكون قبله اجالا خارجا ولا ذهنا كما الواقعة في اوائل الكتب وثانيها التفصيل
اجل المتكلم ذكره في الخارج اذ في الذهن ههنا للاستيناف لعدم سبق الاجال اهل كلمة
بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم لجبرا نقصان
الذي هو حذف المضاف اليه عوض عن الضمة اذ التقدير هكذا اما بعد البسمة
والحمد لله والصلوة فحذف البسمة والحزلة والصلوة وعوض عن الضمة عن ليكون جيرة عن
تأمل ثم في كلمة اما من اهل فعد الخليل اصله مهما ابدلت الهاء همزة لقرب
مخرجها فصار اما ثم قدم همزة على الميمين لاقتضائها الصدارة وحركت فصار اما ثم
ادغم الميم في الميم فصار اما ويرد على هذا المذهب ان مهما اسم الشرط وكلمة اما حرف
الشرط فخرج الشئ عن ذاته بلا ادغام غير معروف قلنا معهود قيل صال الطين خذفا
وعند سيبويه كلمة براسها لا فها حرف والاصل في الحرف عدم التصرف وهذا المذهب
هو الاولى وعند البعض اصله ان زيدت بعد ما كما يتراد بعد سا ثر ادوات الشرط
فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في المخرج فصار اما ثم ابدلت
كسرة همزة فتحة لئلا يلتبس بكلمة اما للفرديد فصارت اما وقيل اصله ما ما فكرهوا
تواني الميمين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم ادغمت فصارت اما وقيل غير ذلك انتهى

والمعنى اما يكن من شئ بعد البسمة والحمد لله والصلوة فهذا مختصر فحذف فعل الشرط
 لدلالة حرف الشرط عليه فصار اما بعد البسمة ثم حذف المضاف اليه للاختصار
 والايجاز وعوض عنها الضمة فصار اما بعد فهذا المختصر فالعامل في كلمة بعد هو فعل
 الشرط المحذوف قوله فهذا مختصر اي ما تقر في الذهن او فيما بين الجنتين باعتبار
 الاحاقية فهذا كتاب مختصر بناء على ان المختصر صفة لا بد لها من الموضوع فلا يرد
 ان استعمال هذا هنا ليس محله اذا الشرط في استعماله ان يكون في المحسوس والكتاب
 هنا ليس محسوسا لانه يجب بان المحسوس على نوعين حقيقة وحكي فكل ما تقدر
 في الازهان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه هو في حكم الشخصا وفيه كلام طويل ذكره
 في الرسالة التجارية فاطلب هناك حاصله ان ما يحضر ببال الرجل فهو ليس محسوسا فقول
 هذا مبتدأ ومختصر خبره وقوله مضبوط صفة المختصر ولهذا لا يجوز تانيته يعني لا يقال
 مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة وهو سهل من قلم الناسخ اي محفوظ عملا يعني وعملا
 لا يليق في النحوي في علم النحو فيكون المختصر مظهر فاذا النحوظ فاجمعت فيه اي في هذا المختصر
 مرهات النحوي مقصودات النحوي يكون المختصر ظرفا والنحو مظهر فاذا انقيل الشئ الواحد
 لا يكون ظرفا ومظهر فاذا في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومظهر فاذا اجيب
 بان قوله في النحو محذوف الضمير المجرود تقديره في النحو فيكون المختصر ظرفا في الحالين فانقيل
 فعلى هذا قوله فجمعت فيه يكون مستندا كالفائدة تحت كالا يخفى واجيب بان هذه
 العبارة اما تفسير لما قبلها اول دفع التوهم المستفاد من الكلام السابق لانه لما قال مضبوط
 في النحو توهم ان المختصر لا يكون مختصرا بل يكون مطولا اذ النحو يشمل مرهات والزوائد
 فدفع هذا بقوله فجمعت فيه مرهات النحوي مقصودات النحو لا زوائد فانقيل لفظ
 المرهات مفعول لقوله فجمعت فكيف يصح فيه الكسر وهو مكسور واجيب بان لفظ المرهات تصيغته
 جمع المؤنث السالم وفيه النصيب تابع للجر كما سيأتي ذكره في صناعات الاعراب قوله على ترتيب الكافية
 ترتيب هذا المختصر على ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد كالكافية اولان يقع عظيما
 في الازهان لان اسناد الشئ الى امر عظيم يوجب عظيما ذلك الشئ يقال للكعبة هذا بيت الله
 انه لا بيت لله تعالى ونسبها اليه للتعظيم انتهى يعني كما ان الكافية تحت الاسم ولا تحت الفعل ثم بحث
 الحرفه كما ان في مباحث الاسم المرفوعات اول ثم المنصوبات ثم المجرورات كذلك في هذا المختصر انتهى فان
 قيل كثير من المسائل ذكرت في الكافية ولم يذكرها كمسئلة تضمن المبتدأ بمعنى الشرط وكذا تضمن الخبر
 المفرد والصدق الكلام وكشاة اضافة اسم التثنية المركب الى المركب حكم اسم الفاعل من اسما العدا والنحو الواحد

انها ان هذا التوهم
 منات لقوله
 فعدا مختصر
 مضبوط كما
 هو مخفي
 في قوله
 على ترتيب الكافية
 اي حاصل على
 ترتيب مباحث
 الكافية مثل
 والفعل والحرف
 وانواع مثل
 في الامور الجزئية
 كما يشهد به
 مفهوم الترتيب
 او على بعض ان
 ما كان في هذا
 المختصر نحو على
 ترتيب الكافية
 لا يرد عليه
 لا محذور في هذا
 حصل من قول
 الشارح

والثالث وكذا غيرها ما قدمه في ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية اجيب عنه
 الامر كذلك ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا المختصر لا بالنظر الى جميع
 ما ذكر في الكافية لانه يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر ينافي لجميع ما ذكر
 في الكافية لانه لم يكن ج مختصرا فان قيل مسألة المنادى موخر عن مسألة التحذير
 وعن ما اضر عامله في هذا المختصر وعلى ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هناك
 مسألة المنادى مقدم وكذا احد الاسم والفعل والحرف مع خواص كل واحد منها
 ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب لم يذكر في صدر الكافية بل يكون هناك
 حد الاسم وخواصه في موضعه وحقا للفعل مع خواصه في موضعه ايضا وكذا
 الحرف وكذا مقدمة الكتاب من تعريف النحو وغرضه وموضوعه مذکور في المختصر
 ولم يذكر في الكافية مقدمة الكتاب وكذا غيرها من المسائل تامل فيما الجملة لا يكون
 ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية قلنا الامر كذلك والجواب من الاول ان المراد
 بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب المسائل الجزئية بالترتيب
 بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تامل واما الجواب عن الحد وخواص
 فلا نسلم انها لم تذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذکور حكما لتفهمها و
 تصورها في ضمن جليل المختصر حيث قال صاحب الكافية وقد علم بذلك الحد كل
 واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن يشكل في خواص الفعل والحرف
 لانها ذكرت في هذا الكتاب صدره وفي كتاب الكافية في بحثه اللهم الا ان يجاب ان
 ذكر خواص الفعل والحرف ههنا متتابعة خواص الاسم والله اعلم بالصواب او الجواب
 عن مقدمة الكتاب فانها توطئة وتمهيد للشروع في علم النحو فلا يكون من مسائل
 المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كجملة معترضة فيكون في حكم السقوط
 فكان ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل ثم الترتيب في اللغة ساختن شئ
 وفي الاصلاح وضع كل شئ في مرتبه وقيل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها
 اسم الواحد يعتبر في مفهومها النسبة بالتقديم والتاخير ثم كلمة على في قوله على
 ترتيب الكافية ههنا يعني الباء لان المعنى ههنا على الاصطلاح على الاستعلاء تامل
 تقديرا فجمعت فيه ههنا التخرج مما ملتبقا بترتيب الكافية والجار مع الجر وظرف
 لغو لقوله فجمعت انتهى اعلم ان التاء في الكافية اما التانيث الموصوف المقدر في
 الرسالة الكافية واما اللها فتكتاء نسبة واما الحكاية بيان المصنف برجح على هذا اللفظ من

له اختلاف
 المؤلف المذكور
 احرازى سواء
 سلك بالتقديم
 او التلخيص
 في قوله
 في ترتيب
 المؤلف

من موضع آخر ولما اُسْمِيَتْ بِاَنَّكَانَ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهُ نَقَلَ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى
 الْاِسْمِيَّةِ قَوْلُ مَبُوتًا وَمَفْصَلًا حَالًا مِنْ فَاعِلٍ قَوْلُهُ لَجُمِعَتْ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ اسْمِ
 الْفَاعِلِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى جَمْعُ كَرْدٍ مَهْمَاتٍ رَادِرَانِ حَالَتِيكَ بِأَبِ بَابِ كَنْدَةٍ وَفَصْلُ
 فَصْلُ كَنْدَةٍ بُوْدَمِنْ أَنْ مَهْمَاتٍ رَادِرَانِ حَالَتِيكَ بِأَبِ بَابِ كَنْدَةٍ وَفَصْلُ
 صِبْغَةٍ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَيَكُونَانِ حَالَيْنِ عَنِ الْمَهْمَاتِ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُوفِي فِيهِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى
 هَذَا جَمْعُ كَرْدٍ مِنْ مَهْمَاتٍ رَادِرِينَ مَخْتَصِرِينَ حَالَتِيكَ أَنْ مَهْمَاتٍ بِأَبِ بَابِ
 وَفَصْلُ فَصْلُ كَرْدَةٍ شَدِيدَةٌ بُوْدَانْتِي قَوْلُ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ لِحَالِ الْجَارِ وَالْمَجْرُوفِ مُتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ
 مَبُوتًا وَمَفْصَلًا وَقَوْلُهُ وَاضِحَةٌ صِبْغَةٌ لِعِبَارَةِ الْوَضَاحَةِ مَا يَفْرَهُ مِنْهُ الْمَعْنَى بِبَادِي
 النَّظَرِ وَبِأَوَّلِ النَّظَرِ كَأَنَّهُ لَدَفْعِ الْوَهْمِ لِأَنَّهُ لِمَا قَالِ عَلَى تَرْتِيبِ الْكَافِيَّةِ لِتَوْهَمِ أَنَّ
 عِبَارَتَهُ كَذَلِكَ فَقَالَ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْكَافِيَّةِ لِأَنَّهَا مَغْلَقَةٌ قَوْلُ مَعَ اِيرَادِ
 الْاِمْتِلَاقِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهَا النَّظَرُ مَعَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ وَاضِحَةٌ أَوْ صِفَةٌ
 لِعِبَارَةٍ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِقِ تَقْدِيرُهُ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ كَأَنَّهَا مَعَ اِيرَادِ الْاِمْتِلَاقِ وَكَلِمَةٌ
 فِي قَوْلِهِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهَا بِمَعْنَى الْاِمْتِلَاقِ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى اِخْتِصَاصِ مَنْ قَبِيلِ
 الْجَلِّ لِلْفَرَسِ لَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ تَامِلٌ وَالْمَسَائِلُ جَمْعُ مَسْئَلَةٍ وَهِيَ صِبْغَةٌ ظَرَفٌ مِنْ بَابِ
 سَالَ يَسَالُ وَهِيَ فِي اللُّغَةِ جَائِزٌ سَوَالٌ وَوَقْتُ سَوَالٍ وَفِي الْاِصْطِلَاحِ اسْتِنَادُ الْاَمْرِ
 إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ إِلَى رَأْيِ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى الْاِنْفِرَادِ
 أَوْ بِطَرِيقِ اِلْتِمَاعِ تَامِلٌ وَأَنْ شِئْتَ اِلْتِمَاعٌ عَلَيْهِمَا فَانصُرْ إِلَى كِتَابِ الْفُقَهَاءِ تَتَوَقَّانِ
 قِيلَ الضَّمِيرُ فِي مَسَائِلِهَا رَاجِعٌ إِلَى الْمُخْتَصِرِ وَهُوَ مَذْكَورٌ وَالضَّمِيرُ مَوْثُوتٌ فَلَمْ يَوْجَدْ اِلْتِمَاعًا
 بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالْمَرْجِعِ وَهُوَ شَرْطٌ فِي الضَّمِيرِ الْغَائِبِ دُونَ الْخَاطِبِ وَالْمُتَكَلِّمِ اِحْتِجَابٌ عَنِ
 الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى الْمُخْتَصِرِ بِاعْتِبَارِ الْكَافِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْمُخْتَصِرِ كَمَا تَلِ الْكَافِيَّةِ
 فَيَكُونُ الْمُخْتَصِرُ كَالْكَافِيَّةِ مَوْثُوتًا قِيلَ الْكَافِيَّةُ لَيْسَ بِمَوْثُوتٌ بَلْ هُوَ مَذْكَورٌ
 لِأَنَّ التَّاءَ فِيهِ لَيْسَتْ لِلتَّانِيثِ بَلْ هِيَ لِلْمَبَالِغَةِ كَمَا تَقَرَّرَ اِحْتِجَابٌ عَنِ الْاَمْرِ كَذَلِكَ لِأَنَّ
 وَضْعَهَا لِلتَّانِيثِ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ مَعْنَى التَّانِيثِ فِي حَالِ الْمَبَالِغَةِ اَيْضًا وَهَذَا لَا يُطْلَقُ عَنِ اللَّهِ
 تَعَالَى فَظُّهُ مَعَ اِنْجِدِيرٍ وَآخَرِيٍّ لِلْمَبَالِغَةِ لِشَاثِبَةِ التَّانِيثِ فِيهِ تَامِلٌ كَذَا قَالَ عِنْدَ
 اَوْجَابِ عَنْهُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعًا إِلَى الْكَافِيَّةِ لِأَنَّ الْمُخْتَصِرَ لَمْ يَكُنْ مَسَائِلَ الْمُخْتَصِرِ مِثْلَ مَسَائِلِ
 الْكَافِيَّةِ فَاِيرَادُ الْاِمْتِلَاقِ مَسَائِلَ الْكَافِيَّةِ اِيرَادُ الْاِمْتِلَاقِ لِمَسَائِلِ الْمُخْتَصِرِ اَيْضًا لِأَنَّ اسْتِنَادَ
 الشَّيْءِ إِلَى مَبَادِي الشَّيْءِ اسْتِنَادًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ تَامِلٌ وَيَجَابُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعًا إِلَى الْمُخْتَصِرِ

باعتبار الرسالة انتهى قول من غير تعرض الى الأدلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله
مع ايراد الامثلة ثم التعرض للاعتراض بمعنى واحد هو الاقلام على الشئ والاحتراز والاعراض
ايضا بمعنى واحد هو الرجوع عن الشئ فالمعنى هكذا اي من غير اقدار الادلة والعلل
والادلة جمع دليل والدليل في اللغة لغة تأييد وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به
العلم بشئ اخر فيكون الدليل من قبيل الشئ المفرد عند المحققين وعند المنطقيين
هو قول تركيب من المقدمتين يفيد العلم على المطلوب والعلل جمع علة والعلت في
اللغة هي المؤثر وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشئ اي المعلول او يتوقف وجود
المعلول عليه فالمراد ههنا من الدليل ما هو عند الحكماء قائل قول لثلاث يشوش ذهن
المبتدى التشويش پریشان کردن والذهن في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هي قوة
موجودة في جنان الانسان تنقش فيها المعنى والمبتدى في اللغة اغاز كندة وفي
الاصطلاح هو الذي شرع في الجزء الاول للشئ مع قصد تحصيل باقى الاجزاء وهو على
نوعين طبعي واكتسابي فالطبعي هو الذي يكتب المسائل بطبعه وفهمه واكتسابي هو
الذي يكتب المسائل من الغير كالتلاميذ من الاستاذ والمراد ههنا اكتسابي لا طبعي
تأمل قول ذهن المبتدى ما منصوب على انه مفعول يشوش وفاعل ضمير راجع الى
الأدلة والعلل بطريق الانفراد ورفوع على انه مفعول لم يسم فاعله يشوش مضاف
الى المبتدى اضافة معنوية والمعنى من غير تعرض للأدلة والعلل لثلاث يشوش ذهن المبتدى
الاكتسابي لقصوره عن المبتدى الاكتسابي في هذا المقام قول من فهم المسائل وذلك
لانه لو اشتغل بالمسائل ثم بالدليل والعلل يتشوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان
ذهن المبتدى الاكتسابي قاصر لا يسمع مجموع هذه الامور الثلاثة لاعدام العلم عليها
اي على الدليل والعلل والالف واللام في المسائل عمدي راجع الى المختصة وعوض عن
المصنعا اليها مسائل المختصة تأمل قول سميتهما هذا المختص بهما في النحو والباء زائدة لان
باب سمي يسمى متعدد بنفسه الى المفعولين أحدهما الضمير المتصل وتأنيدهما هذا يتوزع بآدته غير
قياسية اذا القياس ان يكون في حين النفي والاستفهام وههنا ليس كذلك كما ان الباء زائدة
في قوله اعلم بان العبد مبتلى كما هو عبارة الخلاصة في علم الفقه فاطلب هناك فيكون
الهداية للمفعول الثاني مضافة الى النحو اضافة معنوية وفي الاضافة الى النحو هجتان
أحدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به
كلاهما محذوفان تقديره بهداية المبتدى في النحو كما يدل على هذا المعنى قول رجم

ان يهدى الله تعالى به الطالبين ثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى
المفعول به والفاعل محذوف باقامة النحو مقام من يستحق الهداية فجازا مبالغة
فيه كان النحو مجرولة الطريق فهذا المختصر يكون هاديا لهدى للنحو كما ناسلك النحو
على طريقه **قول** وجاء ان يهدى الله تعالى الطالبين مفعول له لقوله وسميته هداية
النحو كان دق اللوهم المستفاد من التسمية السابقة بان الهداية صارت صفة
للمختصر والامر بخلافه لان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادي هو الله تعالى
حقيقة فدفعه بقوله وجاء الى آخره يعني ان هذه التسمية باعتبار السببية بمعنى ان
الهادي هو الله تعالى لكن ارجوان يهدى الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم
الهداية في اللغة نودون وفي الاصطلاح الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب
هذا عند اهل السنة والجماعة فالايصال في الهداية الى المطلوب شرط عند هم واما عند
غيرهم هي الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب كالطريق ونحوه فلا يصال ليس بشرط
عندهم كذا في الرسالة البرهانية الحاشية لا يساغوجي في علم المنطق فان شئت الاطلاع
عليه فلتصرف اليد والاعتقاد من جانب اهل السنة الى غيره في قوله تعالى **وَأَمَّا تَوْذُ**
فَهَدَىٰ بَيْنَهُمْ فَأَشْتَكَبُوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ على ان الله تعالى هدى الى تود ولم
يصلوا الى شرف الاسلام فعلم ان الايصال ليس بشرط فيه اجيب بان هذه الآية
متاولة بقوله واما تود فاسببها هم اسباب الهداية كارسال الرسل وانزال الصحائف
والكتب عليهم لا نفس الهداية كذا ذكره ميرسيد شريف في الرسالة المنطق على
رسالة ايساغوجي تأمل **قول** ورتبة اي هذا المختصر على مقدمة و ثلاثة اقسام
قول على مقدمة اي من مقدمة فكلية على ههنا بمعنى من التبعية لا على الاستعلاء
لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعمل المستعمل عليه لا تغاير بين المختصر وبين
مقدمته وثلاثة اقسام بل يكون المختصر نفس ذلك الامور هذه الاشارة الى اجزاء المختصر
والاشارة الى اجزاء الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل لا بد
للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربع منها سنة اما الثلاثة الواجبة فيها
البسطة والحمدلة والصلوة واما الاربع التي هي سنة فالاول اسم المصنف واسم الكتاب تعيين
مذهبه واجزاء الكتاب **قول** على ثلاثة اقسام هي قسم الاسم قسم الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ **وقا**
والظاهر انه سهو من الناسخ لان خاتمة الكتاب لم يوجد في آخره تامل الترتيب لغة وشرعا فاما سابقا
فلا نغية قول بتوفيق الملك العزيز العالم ولما كان التأليف والتصنيف من الامور العظام محل الخيرات

استعان المصنف بالله فقال رتبته بتوفيق الملك الى اخره واشاره لما هضم النفس و
عجزه لان صيغة رتبته صيغة المتكلم وفيه نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى
النفس ليس من الهضم والعجز فلذلك اقال ورتبته ثم التوفيق في اللغة دست دادن
كسى راد كارو في الاصطلاح جعل اسباب العبد موافقة لما هو الخير في حق الملك
بادشاه العزيز ارجعت اى الغالب العلام بسيار دان وانما اختار هذه الاسماء لانها
اعظم الصفات وانما اختار ثلاثة اسماء لان الله تعالى وترى محبت الوتر وانما اختار الثلاثة
مع ان الواحد والخمسة ايضا وترى عملا يقول عليه السلام خير الامور اوسطها تامل قول
المقدمة اى المذكورة ففى المبادئ استعارة من مقدمة الجيش لعلاقة التشبيه
بينه ما فى كون كل واحد منها موقوفا عليه ثم المقدمة والمبداى كلاهما بمعنى واحد
لغة وشرعا لانها فى اللغة اولى راكوبيند وفى الاصطلاح ما يتوقف عليه الشرع فى
العلم فان قيل فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وهو محال اجيب عن ان
المراد من المقدمة المعانى الموقوفة عليه بالمبادئ الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشئ
لنفسه اذ تقديره هكذا اما المعانى ففى الالفاظ اوبان المراد من المقدمة
الالفاظ بالمبادئ المعانى وكلمة فى معنى اللام تقديره واما الالفاظ فالمعنى
كلا التقديرين لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه تامل ثم المراد من مقدمة الكتاب
هنا تعريف النحو وغرضه وموضوعه وانما صار التعريف موقوفا عليه لانه اذا لم
يعلم تعريف الشئ كان طالبا للشئ المجهول وهو مرادة فاذا لم يعلم بالغرض فيكون
طلبه عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم بالموضوع لم يتميز علمه ما يشرع فيه من العلم
من غير ما يشرع لان تغاير العلم من العلم الاخر لا يكون الا بحسب الموضوعات قول
التي يجب تقديرها كلمة التى موصولة والجملة الفعلية المشتملة بعائد الموصول صلتها
والمجموع صفة للمبداى والمراد بالوجوب اللزوم قول لتوقف المسائل عليها اى على
ذلك المقدمة والمبادئ قول ففيها اى فى المقدمة وفى المبادئ فصول ثلاثة وان قيل
كلمة فى هنا ليس فى محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه لانها فى
المقدمة والمقدمة شئ اخر حتى لا يلزم منه ظرفية الشئ لنفسه اجيب عن ما بناه ياول
قول ففيها بقوله فى فصول ثلاثة فخذ فى الاشكال صلا قول الفصل الاول من الفصول
الثلاثة الذى هو جزء من اجزاء المقدمة فى تعريف النحو هو علم مشتمل بالاصول التى
تعرف بها اى بذلك الاصول حوالا واخر الكلام الثلث من حيث الاعراب والبناء فقوله

علم باصول جنس يشتمل المقصود وغيره وقول يعرف بها احوال فصل يخرج
 به ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق **قوله**
واخر الكلمة الثلث فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الاول والاوسط كعلم اللغة
 وما يعرف بها احوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب **وقوله من**
حيث الاعراب والبناء فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الكلمة لا من حيث الاعراب
 والبناء بل من حيث موافقة القافية وغيرها كعلم العروض علم القوافي **قوله و**
كيفية التركيب بعضها مع بعض فصل اخر يخرج به ما يعرف بها كيفية المفردات
 كعلم الهيئة والابجد والهندسة والحساب **وان قيل** العلم في اللغة دانستن وفي
 الاصطلاح حصول صورة الشيء في العقل وحصول صورة الشيء في العقل مر ذهني
 والنحو عبارة عن القواعد المملوطة للمكتوبة فباي المعنى يصلح اطلاق لفظ العلم على النحو
هنا اجيب عنه بان اطلاق لفظ العلم جاء على ثلاثة معان احدها ما ذكرنا وثانيها على
 القواعد المكتوبة المملوطة وثالثها على المنقولة من المجتهدين فالعلم هنا بمعنى
 الاخيرين دون الاول **وان قيل** كثير من المبتدئين يقرؤون النحوم
 يعرفوا بها احوال واخر الكلمة **الثالث اجيب عنه** بان التعريف ما اول بحذف المقدمات
 عرفت باستحضارها احوال واخر الكلمة **الثالث** لا بجزء التلاوة والعبور عليها ولا شك
 ان المستحضر يعرف بها احوال واخر الكلمة **الثالث** ثم قول باصول ما ظرف لغو للعلم
 بما ظرف مستقر كما اشرنا اليه من قبل **وقوله** يعرف الخ جملة فعلية صفة لاصول
 احوال مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ليعرف ان كان محمولا واما منصوب ان كان
 معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارئ والمبتدئ الذي يعلم من سياق الكلام
 كما انه مذكور حكما ثم لا احوال مضاف الى الاواخر اضافة معنوية المضاف الى الكلام الموصوف
الثالث **فان قيل** الكفر في الحقيقة تميز الثلث واستعمال الثلاثة وما فوقه على خلاف
 لقياس اعنى للتمييز المذكور يثبت فينبغي ان يقال **الكلمة الثلاثة** ^{الى العشرة} **دون الثلث اجيب عنه**
 كما مر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التمييز ظاهرا ونقل الى باب الصفة
 بالموصوف والمطابقة شرط بينهما وترك حال الاول **قوله** كيفية اما مرفوع او
 منصوب على التوهمين المذكورين في الاحوال لكونه معطوفا على قوله احوال واخر
الكلمة الثلث **قول** **الفصل الثاني** من الفصول الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة
 في الغرض والغرض منها من النحوصيات ذهن المبتدئ عن الخطاء

اللفظي في كلام العرب فان قيل صيانة ذهن المبتدى من الخطاء اللفظي خطأ لان الذهن ليس بلا فظ عن الالفاظ بل التلطف انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة لسان المبتدى عن الخطاء اللفظي لكان صوابا واجيب عنه بان المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له فصيانة الحقيقة صيانة الفرع ايضا ويجاب عنه بان قوله صيانة ذهن المبتدى على حذف المضاف تقديره صيانة مبين الذهن ومبين الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهن خبر مبتداء محذوف مضاف الى ما بعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا بمنزلة الجنس وقوله عن الخطاء اللفظي كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي كعلم المنطق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي لا يكون بالتحويل يكون يعلم المتكلم وانما صار موقوفا عليه لانه لو لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولا لانه لو لم يعلم غرض الشيء لا يكون في طلب ذلك الشيء خطأ للفاعل اي الشارع قوله الفصل الثالث من الفصول الثلاثة وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحو وموضوعه الكلمة والكلام انما صار الكلمة والكلام موضوع علم النحو لانه يبحث في علم النحو عن احوالها الذاتية وكل ما يبحث في علم عن احواله الذاتية فهو موضوع ذلك العلم في الكلمة والكلام موضوع علم النحو فان قيل موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فيفهم منها ان علم النحو علمان لا علم واحد **اجيب** بان التعدد على وجهين لفظي ومعنوي كباخر وعاقل ونفطي فقط كقاعد وجالس فالاول ممنوع وهما من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا من حيث اللفظ متعددين لكن في الحقيقة امر واحد لان المراد منها اللفظ الموضوع لمعنى فالموضوع للنحو في الحقيقة اللفظ الموضوع لا المهلات فان قيل لما كانا موضوعين لعلم النحو فالترجيح لتقديم الكلمة على الكلام **اجيب** عنه بان الكلمة وقعت جزء من الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فزيد مثلا جزء من قول زيد قائم واما معنى فلان معنى مجموع قول زيد قائم حيوان ناطق مع هذا الشخص ذات من له القيام ومعنى لفظ زيد حيوان ناطق مع هذا الشخص فقط فلا شك ان هذا المعنى انقص من الاول فاذا كان الكلمة جزء والكلام كلا فالجزء مقدم على الكل قوله الكلمة لفظ وضع معنى مفرد فقوله لفظ جنس يشتمل الموضوعات والمهلات وقوله وضع لمعنى فصل يخرج به المهلات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف با تا ثا الخ وما وضع

لعلامات الاعراب والحركات والمخروفت الاعرابية و قوله مفرد فصل آخر يخرج به ما وضع
 للمعنى المركب انتهى اعلم ان الكلمة والكلام ليسا بمشتقين من الكلم وليسا بمشتقين
 بل هي كلمات براسها موضوعات بنفسها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما
 معنى بل كان لفظا وهي لا تكتفي في الاشتقاق لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا شرط
 في الاشتقاق ومشتقان من الكلم عند الجمهور ولو وجود المناسبة بينهما لفظا ومعنى اما اللفظ
 فظاهر واما معنى فلان بعض التأثيرات معانيها في النفوس كالجرح في حصول اللام وغير
 بعض لشعراء عن ذلك التأثيرات بعين الجرح حيث قال جراحات السنان لها
 التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وكقول جراحة اللسان اصعب من جراحة السنان
 فان قيل التأثيرات خارجة عن المعنى فلم يوجد لها مناسبة المعنوية واجيب عنه
 بان المناسبة المعنوية تاغم من ان يكون في المعنى المطابق والالتزام والتضمن في التأثيرات
 من المعنى الالزامي انتهى ثم الكلم كبير الالام جنس لاجمع عند الجمهور كالحل مفرد عليه كما
 في قوله تعالى يصعد الكلم الطيب فان الطيب صفة الكلم محمول عليه ولو كان الكلم
 جمعا لكان صفة جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات لان المطابقة شرط بين الصفة
 والموصوف ايضا استعمل في موضع المفردات لوقوع تميز المركبات نحو قرأت احد عشر
 كلما فان تميز المركبات لا يكون الا مفردا ولو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاء تصغيرها
 على كليم بدون الرد الى اصله وعدم الاسترداد ووظيفة الجنس وجمع عند البعض
 لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد الاثنان بل على الثلاثة فصاعدا واما قوله تعالى
 الكلم الطيب فاول ببعض الكلم فالموصوف محذوف وهو مفرد واما قال ما اول بعض
 الكلم لان كل كلمة لا تصعد الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كالكلمة السيئة
 واما وقوع تميزا عن المركبات فلا نسلم وقوعه كل وقت بل اذا كان احيا نافيكون
 متلبسا بتاء الوحدة نحو قرأت احد عشر كلمة فالافراد حاصلة من التاء واما بدون
 التاء فجمع واما تصغيرها بلا رد فمنوع لان تصغيرها ثابت مع رد الكلم الى الكلمة
 ثم صار كلمة كريمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التاويل صرف العبارة من
 ظاهر المعنى غيرها فلا يرتكب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا تامل واما
 عدم اطلاقه على الواحد والاثنان فلا يكون الا في الاستعمال في الوضع المراد الوضع
 لانه اصل دون الاستعمال لانه عارض الوضع فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكم
 وهو ليس بمقبول انتهى فان قيل في قولها الكلمة اجتماع النقيضين وقال يجوز

وذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ ومعدداً فالابتنائية يقتضى التعريف والمحدودية
يقتضى التنكير لحصول التعريف بالمحد بما بعده والا لصار المحد ضائعا وكذا اجتماع
النقيضين في جانب الخبر ايضا ثابت لان اللفظ خبر واحد والخبرية يقتضى التنكير
دون التعريف لان النكرة اصل في الخبر وكونه حلا يقتضى التعريف واجيب عنه
بانه لا تناقض في جانب المبتدأ ولا في جانب الخبر لا اختلاف الجهة لان الكلمة معروفة
من جهة نكرة من جهة اخرى فاذا اختلف الجهات ارتفع التناقض تامل وهذا الجواب
جواب عن التناقض في الخبر ايضا فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدا
او غير زائد لا سبيل الى كل واحد منهما لانه ان كان زائدا ففي المبتدأ نكرة وان كان غير زائد
لزم فيه اجتماع التعريفين وذلك يجوز فأجيب عنه بان اجتماع التعريفين ليس
بممنوع مطلقا بل اذا كان من جنس واحد فهنا من جنسين لان التعريف باللام
عارضى له لان اللام عارضية والتعريف بالمحد حقيقى لانه حقيقة لها فاللام غير زائد
فيكون التعريف ههنا ولا اشكال فيه فان قيل الاشكال باق لان الالف واللام الواجبة
او غيره كلها مشير الى حقيقة الشئ فيكون التعريف باللام ايضا حقيقة قلنا لا مركز ذلك
الا ان الاشارة الى حقيقة الشئ بالالف اللام على وبالحد تفصيلى فبين الاجل التفصيل
افتراقا بل اعلم ان الالف اللام على قسمين اسمى حرفى قال سمي دخل على اسم الفاعل للمفعول
اتفاقا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف لانه فاول بكلمة الذى للمتكرو بكلمة التى للمؤنث
والذى والتى من الموصولات والموصولات قسم من الاسم فهذا الاعتبار صار اسما واما
في الصفة المشبهة فنذهب بعضهم الى انه موصول ايضا حلا على اسم الفاعل مشابها له
وذهب بعضهم الى انه حرفى لان المعنى يدل على لثبوت حدوث فلم يثبت فيه معنى القا
ثم الحرفى على نوعين زائدة فالزائدة لا يتغير معناها بالسقوط كما في مقولة على كرم الله تعالى
وجه حيث قال ولقد امر على للثيم يسنى + فضيت ثم قلت لا يعينى + قال امرى على اللثيم
زائدة على تقدير كون يسنى صفة اللثيم لان الجملة لا تقع صفة المعرفة لان الجملة من
حيث هي هي مع قطع النظر الى اجزائه في قوة النكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح صفة للمعرفة
واما اذا اعتبرت الجملة حلا عن اللام للتعريف لا زائدة بشرط كون ذى الحال معرفة والحال نكرة
ايلا فمثال الزائدة كما في قوله تعالى واليوم الآخر على تقديرا لاصنافه بناء على ان المضاف يجب
تجريد عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان من باب الصفة والموصوف فلا
يكون زائدا بل للتعريف ايضا لان المطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التعريف والتنكير

فقال الزائدة كافي نحو الفهم والصعق والثر يا حالة العلمية واما على غير تقدير العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز ان تيان المثال المحتمل للمعنيين وللمثال للمعاني للمثل به بوجه من الوجوه بناء على ان المناقشة في المثال ليس بسديد تامل ذكون المثال لايضاح الممثل به فقط وهو كاف على اى جهة كان اى سواء كان المثال محتملا وغير محتمل ثم الزائد على نوعين لازم للكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضى وغير عوضى فالزائد اللازم العوضى كافي الله فانه لازم لاحاطة العلمية وعرضى لانها عوضية عن الهمزة المحذوف اصله الزائدة ايضا التحصيل التعريف بالعلمية وباللام والزائد اللازم الغير العوضى كافي الفهم والصعق والثر يا اما كونه لازما لاحاطة العلمية واما كونه زائدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى فلان يعوض عن الشئ وكذلك غير لازم على نوعين عوضى وغير عوضى فالعوضى الغير اللازم كافي الناس اصلها ناس حدثت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم بها قدام العلمية اليها زائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما غير العوضى كافي قوله فيا الغلامان اللذان فراياتا كان يكسان الشراء اما كونه زائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما كونه غير عوضى فلانه لم يعرض عن شئ واما كونه غير لازم فلعدم عرض العلمية له انتهى هذه الاقسام كلها للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة اقسام جنس واستغراقى وعهد كخارجى وعهد كذهنى اما الجنسى هو الذى يشير به الى حقيقة الشئ فقط مع قطع النظر الى فرد عن الافراد نحو الرجل خاير من المرأة فان اللام فيه جنسى لانه يشير به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افراده وهو مذكر من بنى ادم تجاوز من حد الصغر الى حد الكبر لانه ان لوحظ به الافراد فلا يخلوا اما ان يلاحظ جميع الافراد كما الاستغراقى او واحد منها معين فى الخارج كافي الخارجى او معين فى الذهن كافي الذهنى لا سبيل الى كل واحد منها لانه ان اشير به الى جميع الافراد لكان تكذيب فى الواقع لان كثير من افراد النساء خير من افراد الرجال كالرابعة البصرية والزبيدة وغيرها والاشير به الواجب العلم فى الخارج فلانه لا يناسب المقام وان اشير به الى الواحد للمعلوم فى الذهن فلا يصح حمل الخبر عليه لان المحكوم عليه صار مجهولا لان المعروف بعهد الذهنى فى قوة النكرة وانما سمي الجنسى جنسيا لانه يشير به الى حقيقة الشئ وهى جنس باعتبار المشا اليه سمي جنسيا انتهى اما الاستغراقى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان اللام فيه للاستغراق فانه يشير به الى حقيقة الانسان هو جوا

ناطق مع ملاحظة جميع الافراد بقريظة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا
 وعملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل فان قيل فلم لا يجوز ان
 يكون جنسيا او خارجيا او ذهنيا واجيب عنه بانه لا سبيل الى كل واحد منها لانه
 لو كان جنسيا فالجنس لا يحمل عليه لانه لا يصدق من الحقيقة الخالصين الا شخص واحد
 الجنسى الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء ياتي عن لان الخارجى يقتضيه
 كون الشئ معيناً ومعلوماً والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول يلزم استثناء المجموع عن
 المعلوم وذا باطل الذهنى ايضا باطل لانه صريح اسم ان نكرة لانك قد عرفت ان
 الذهنى في قوة التذكير وقد جيب عن الاشكالين الاخيرين بوجه اخر بازال الاستثناء لا يكون
 الا من امر متعدي ولا تعدى في الخارجى ولا في الذهنى تامل وانما سمي بالاستغراق لان
 الاستغراق للاحاطة وفيها احاطة جميع الافراد انتهى اما الخارجى فهو الذى يشير به الى
 حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب الخارج نحو قوله تعالى
 فعصا فرعون الرسول فان يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شدة مع ملاحظة
 الفرد الذى هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعاو بين المخاطب الذى هو النبى عليه
 السلام فى الخارج وهو موسى عليه السلام لا غير لانه اذا فرض الجنسى فالعصيان يا باه
 اذ عصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراق فهو باطل اذ
 هو لاحاطة الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون عز جميع افراد الرسول ذليش فان الفرعون
 جميع الرسل حتى يمكن عصيانهم ولو فرض الذهنى فهو ايضا باطل لان عصيان الفرعون
 معلوم فى القصص مع موسى ملا فى الذهن تامل اما الذهنى فهو الذى يشير به الى حقيقة
 الشئ ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم فى ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النجاة عليه
 بالتنكير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام انى اخاف ان ياكل الذئب
 فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم فى ذهن
 يعقوب لانه اذا فرض الجنسى فالاكل يا باه اذ لاكل للاشخاص للحقيقة لانها معناه
 لا تصلح الاكل تامل اذا فرض الاستغراق فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذ ثبته الدنيا على
 اكل يوسف عليه السلام ولو فرض الخارجى فهو ايضا باطل لانه لا قدرة لثى من اشياء
 الدنيا باكل رسول وانما يسمى ذهنيا لانه يشير به الى امر ذهنى كما ان الخارجى يشير الى
 امر خارجى يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربع عرفت اضدادها
 فالجنس تضاد مع علاقة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تامل والاستغراق تضاد

مع علاقة الوحدة ايضا مع التعريف الخارجى يقتضى ذكر مدخول شرط قبله والذهنى
تضاد المعرفة فعليك صحة اللام على الكلمة بالتفكر فإى قسم يصح وبإى وجلا يصح تدبير
وتأمل هذه الخلاصة ما حصرنا فلا عن غاية التحقيق وباقى الكلام فيه فاطلب هناك
فان قيل ففى النظر الى هذه المذكورات كلها باطل لانه ان اريد اسميا فلم يكن
مدخول اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد لزاما فيلزم كون المبتداء نكرة وان اريد
اقسام غير زائدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد منها تامل فكلها لا يمكن اجيب
عنه بان يمكن ان يكون جنسيا ولا منافات بينه وبين تاء الوحدة بوجوه اما الاول
فان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية وصنغية وفردية وللمنافات
بين الجنسية والفردية لا بين الجنسية والباقية تامل واما الثانى لان التاء ههنا مجردة
عن الوحدة بل للتأنيث فقط وتجريد الالفاظ عن بعض المعانى اذ تعذر فى الكل اجيب
كافى قولتعالى وسوف يعطيك وفى قولتعالى سبحان الذى اسر بعبده ليلاف الجنسية
والتأنيث ايضا غير متناقضات اولاً لان منافات بين الجنس والوحدة لا تصاف الجنس
بالواحد والواحد بالجنس كما يقال هذه الجنس واحد وذلك الواحد جنس اولان الكلمة
المفردة وان كانت مفردة لكن من حيث المفهوم جنس فلامنافات بينهما ايضا واما الثالث
فلان التاء فيه اسمية وحكاية لا لمعنى الوحدة تامل ويمكن ان يكون للاستغراق
والاجوبة من تاء الوحدة فى الاستغراقية بعينها فافى الجنسية بان يكون التاء ليست للوحدة
الفردية بل للوحدة الجنسية والصنغية والنوعية اولان التاء مجردت عن معنى الوحدة
او يكون التاء اسمية او حكاية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق على نوعين
افرادى وهو ما يصلح للحكم لكل واحد من الافراد نحو كل نار حار وكل انسان كاتب مجموعى
وهو ما يصلح للحكم للجميع من حيث الجميع لا لفرد من الافراد نحو قول كل شعرة يرفح
الحجر وكل نملة ياكل الاسد فالمراد من الاستغراق ههنا استغراق فردى لا مجموعى الاستغراق
الفردى لا ينافى التعريف لان الفرض عبارة عن الشئ الواحد والتعريف انما يكون للشئ
الواحد فالقول لا تسلم انه لامنافات بينهما بل للمنافات ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد
على الحقيقة ونطاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة واجيب
عنه بان المنافات انما يكون فى تعريف القصد لا الاعتبارى وههنا اعتبارى كراهة للطرد
وانما لم يكن هذا التعريف قصد يلان نظر النخاعة من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراد
لا الى التعريف فالقول هذا تكلف وتعسف لانه صحت من ظاهر الحال الى غير ظاهر

فالأولى ان يكون للجنس تامل ويمكن ان يكون الخارجى بإرادة الكلمة واستعمل على السنة
 النحاة بقريضة المقام وذكر مدخوله ما قبله ليس بشرط بل العلم عليه شرط يشار اليه
 ولو بقريضة من القرائن كما يقال خرج الأمير من بلد هذا فان اللام خارجى لوجود
 القريضة عليه هو مخلو ذلك البلد عن أميراً آخر وهما تعين الكلمة النحوية بقريضة الكتاب
 والبحث عنه ويمكن ان يكون ذهنياً بإرادة تخصيص الكلمة بقريضة المقام والكلمة
 وان كانت اى وان صارت تكرة لكنها مخصصة والتكرة المخصصة يقع المبتدأ تامل
 هذا كله فى غاية التحقيق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه قوله لفظ جنس
 يشتمل المقصود وغيره من الموضوعات والمهللات والمفردات والمركبات الا الدال
 الرابع وهى الخطوط والنصب والاشارات والعقود فانها غير لفظ فيخرج به الدوال
 الرابع كما فى وكذا يخرج به النقوش الهندسية نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩
 الى غير ذلك مما وضع لمراتب العدد وكذا النقوش الرقمية نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩
 للعدد ١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠ الى غير ذلك لانها مما لا يتلفظ بها انتهى
 ثم اللفظ فى اللغة الرقى سواء كان من ذوى العقول نحو اكلت التمرة ولفظت النواة
 اى رميتها او من غير ذوى العقول نحو لفظت الرقى الدقيق وفى الاصطلاح ما يتلفظ
 به الانسان حقيقة او حكماً مهما كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً فان قيل
 هذا التعريف دورى فلا يكون بسديد تامل قلنا المراد بما يتلفظ هو النطق
 وباللفظ الصورة المكتوبة فاندفع الاشكال فان قيل تلفظ الانسان لا يكون الا
 باللسان فينبغى ان يكون اللسان لفظاً قلنا الباء فى قوله به للتعدية فيكون
 المعنى ما يتلفظ به الانسان ويكون الباء بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه
 الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل باللسان على شئ اخرى فيكون
 اللفظ قانقيل بقيد الانسان يخرج كلمات الله تعالى وكذا الكلمات الملائكة
 وكلمات الجن اجيب عنه بان كلها ما يتلفظ به الانسان اما كلمات الله تعالى فظاهرها
 كلمات الملائكة كما قال جبرائيل عم فى مدح الامامين + ان فى الجنة نهر امن لسين +
 لعلى وحسين وحسن + واما كلمات الجن كما قال + قبر حرب بمكان قفر + ليس
 قرب قبر حرب قبر + واما قوله + تكا كما تكا كما تكا + كتكا كما تكا على ذى اجن
 افرنقوا افرنقوا + فليس من مقولة الجن بل من مقولة الانسان قال رجل فى
 حالة غلبة الحرارة عليه فصارت فى ذلك الحال كما اخذ الجن فغلبوا عليه القوم فقال لهم

نكا كما تم الى اخره صرح به في حاشيته شرح المطالع فاطلب هناك فان قيل
 كلمات الله تعالى القائمة بذاته خارجة عنه اذ لا يكون كما يتلفظ به الانسان
 اجيب عنه بان التعريف ما وُلِّ بقولنا ما يتلفظ به الانسان او من شأنه ان يتلفظ
 به فينشد يدخل فيه فان قيل كلمات الله لا يكون مما يتلفظ به الانسان لان
 تلفظ الله تعالى بلا كيف وحرف وصوت وتلفظ الانسان بها واجيب عنه بان هذا من
 تدقيق الفلاسفة لا من مذهب اهل السنة والجماعة فان مذهبهم ان كلمات الله
 تعالى ما يتلفظ به الانسان بدلائل اولها قوله تعالى **الذِّكْرُ** ذلك الكتاب والكتب باسم
 لما يكتب حروفا والثاني ايض قوله تعالى **يَسْمَعُ** الا المطهرون فالمنس لا يكون الا بالمحسوس
 الظاهر والثالث ايض قوله تعالى **فَاقرؤا ما تيسر من القرآن** والقران اسم لذلك النظم
 ولان كلمات الله لو لم يكن مما يتلفظ به الانسان لما امر الله تعالى بقوله **فَاقرؤا ما تيسر**
 من القرآن لان الامر على المحال والرابع جواز الصلوة بها فلو لم يكن تلفظ الانسان
 بها لما جاز الصلوة به لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقراءة فان قيل المحذورات المنوية
 كلها ليس من قبيل ما لا يتلفظ بها فما بال النجاسة حيث حكموا بالاول لفظيا حقيقيا
 وبالثاني حكما واجيب عنه بان المحذورات ترد الى اصحابها فيكون لها اصل
 فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل ولم يوضع لها الفاظ وانما عبروا عنها
 باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو انت وهي واجروا عليها احكام لفظ الظاهر تامل
 في هذا الاعتبار صار لفظ **الحكماء** انتهى قول وضع في اللغة جعل الشيء في حيز الشيء في
 الاصطلاح تخصيص الشيء بشئ بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
 الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو الموضوع والافضل فتامل وفيه بحث من وجوه
 الاول فلانه ان اريد بالتخصيص تخصيص اللفظ بالمعنى فيخرج به الالفاظ المشتركة لعدم
 تخصيصها بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كالمضارع مترددة بين الحال
 والاستقبال وكلفظ العين مترددة بين معانية ان اريد تخصيص المعنى باللفظ فيخرج
 به الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان للمعنى مترددة بين الالفاظ واجيب عنه
 بان هذا الفساد كما في صيغة التخصيص فجعل صيغة التخصيص بصيغة الجعل يا وُلِّ به
 ويقال جعل الشيء بالشيء والجعل اعم منها تامل فاما ثانيا فلان كلمة متى لعموم الاوقات فاذا اطلق به
 وقتانهم منه المعنى واذا اطلق به في وقت اخر اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية له فلا
 يكون فهلا ان الفهم لا يكون الا من الجمل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو تحصيل

الحاصل واجب عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا يرد شبهة تحصيل
الحاصل اما الثالث فلان كلمة متى للشرط فرجود الشرط مستلزم لوجود المشروط فيخرج
عنه حروف المعاني كحرف الجر وغيره وكذا الكثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن وغيره
حيث لم يفهم منها المعاني بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لكن جن واعنى عليه اومات
في حال الاطلاق فلم يفهم منها المعاني فينبغي ان يخرج عن حال الوضع واجب عنه
بان المراد من الاطلاق اطلاقا صحيحا اى كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم ضميمة لا يكون
صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى
واما الجواب عن الموت والجنون والاعماء فلان المراد بالاطلاق اطلاقا مع العلم بالمانع واما رابع
فلان كلمة التردد فلا يناسب التعريف المقتضى للبقين وهى للتشكيك فيبينها
مناوات واجب عنها بانها غير منحصرة في التردد بل يستعمل تارة للتنويح وههنا
كذلك واما خامسا فلم يكتب فيها بقوله متى اطلق وضم اليه قوله واحسن واجب عنه
بان هذا العطف لشمول حال الوضع الالفاظ وغيرها كدوال الاربع واما سادسا فلان
كاذكر قيد الحسن فينبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق
يحصل من السمع ايضا فينبغي ان يقال او اسمع واجب عنه بان السمع متدرج في الاطلاق
بناء على ان السامع كالقارى انتهى قول لمعنى المعنى فى اللغة هو المراد وفى الاصطلاح
ما يقصد بشئ كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع التشخص فان قيل المعنى اما
صيغة ظرف او صيغة مصدر ولا يصح اخذ كل واحد منهما فى هذا المقام لفساد المعنى
واجيب عنه بان الظرف والمصدر اذا تعذر بان المعنى الحقيقى يؤلان بصيغة المفعول
فيكون بمعنى المقصود لا يعنى المقصد المقصد فان قيل المعنى ما خوذ فى الوضع
فذكره بعد تكرار واجب عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع من
المعنى او يجاب عنه بان لا تكرار فيلان ذكر المعنى فى الوضع ضمنى وفى الثانى تصريحي
فلا تكرار فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر فكيف يصح قول المعنى
واجيب عنه بان المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا او معنى وان قيل قد
وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والشرط
والجزء فان كل واحد منها يقصد بها المعنى المركب واجب عنه بان ما يقصد
عنه لا يكون الامفرد العدم كالاتى جزء اللفظ على جزء المعنى تامل قول مفرد
المعنى المفرد مالا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والمعنى المركب ما يخالفه هو اما مجرد

على انه صفة لمعنى او منصوب او بدل عنه او منصوب على انه حال من المعنى
او من ضمير وضع او مفعول اعنى المقدرة او مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف الصفة
الثانى للفظ **فان قيل** لا يصح كواحد منها اما على تقدير الجرح بالصفة للمعنى فلانه
يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع وليس الا مركب لك بل الافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع **واجيب عنه** بان اتصافه انما هو باعتبار ما يؤل اليه
واما على تقدير النصيب اذا كان حلا من المعنى فلان الحال لا يكون الا من الفاعل
والمفعول به ولفظ المعنى ليس كذلك **تأمل** **واجيب عنه** بان الجرح فى حكم المفعول
فان قيل ذو الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغى ان يقال مفرد المعنى
واجيب عنه بان هذا التقديم اذا لم يكن ذو الحال مجردا وانما اذا كان مجردا فلا يجوز
تقديمه عليه لان الحال تابع لذى الحال فتقديم الجرح على الجرح ممنوع فالتابع اى
تقديم تابع الجرح ممنوع على الجرح بطريق الاولى **فان قيل** الحال لا يصح من ضمير وضع
لانها يشترط في باب الحال اتحاد الحال مع ذى الحال جودا وزمانا والوضع مقدم وجوبا
على الافراد والتركيب **واجيب عنه** بان اتحاد النومان كان لصحة الحالية **تأمل** **فان قيل**
لو كان حلا عن ضمير وضع لكان فى جنبه ههنا وقع الفصل بينها **واجيب عنه** بان
الفصل بالاجنبى ممنوع لا بمتعلقات وضع **قول** وهى منحصرة فى ثلاثة اقسام اسم
وفعل وحرف لانها اما ان لا تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن فى نفسها هو الحرف او
تدل ويقترن معناها باحد الازمنة الثلاثة وهو الفعل او تدل ولم يقترن معناها
به وهو الاسم **فحال** الكلمة لا يخلو عن هذه الثلاثة فلها ان انحصرت الكلمة فى ثلاثة
اقسام وبقية نظر من وجهين الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة فى
ثلاثة اقسام لاننا اريد التقسيمان الذان فى الدليل فيقتضى ان يكون الكلمة على اربعة
اقسام احدها ما يدل وثانيها ما لا يدل وثالثها ما يقترن ورابعها ما لا يقترن وان
اريد احدها فيقتضى ان يكون الكلمة على قسمين **تأمل** **واجيب عنه** بان المراد
كلا التقسيمان لكن التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثانى اعنى الاقتران وعدم
الاقتران من قسم تقسيم الاول فعلى هذا انحصرت الكلمة فى ثلاثة اقسام ولا يخفى
عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل حصر الكلمة التى فى عبارة الكافية لانها
تقسيمان لا الى دليل حصر الكلمة فى هذا المختصر فانه ليس ههنا تقسيمان واما
النظر الثانى فيتوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا **تأمل** واما الثانى فلان

هذا الدليل لا يرتبط بالانحصار لان الدلالة لا تقتصر على كورين في حقيقة الكلمة
 لان حقيقة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واجيب بان الدلالة لا تقتصر وان لم يكونا
 بمد كورين في حقيقة الكلمة لفظا الا انها بمد كوران تقدير لا انه ذكر في حقيقة الكلمة
 صيغة الوضع والوضع يستلزم الدلالة ولاقتصر كذا في بعض الشروح للكافية وفي
 هذا الدليل نظر من وجه اخرى ذكر في غاية التحقيق فاطلب هناك قول فحد الاسم
 حقيقة الاسم المحذوف في اللغة المنع وفي الاصطلاح هو قول دال على حقيقة الشئ
 من غير زيادة ونقصان اعلم ان التعريف في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما
 يعرف به الشئ وهي على ضربين حدى وهو ما يؤخذ فيه حقائق الشئ من غير
 زيادة ونقصان ورسمي وهو ما يؤخذ فيه صفات الشئ كتعريف الانسان بالحيوان
 الناطق حدى وبكونه عريض الاظفار يادى البشرة مستقيم القامة ضحك بالطبع
 رسمى فاذا عرفت هذا فاعلم ان تسمية الحد ههنا ليست بمعنى الحقيقة بل
 بمعنى التعريف قوله كلمة تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها اى الحكم غير
 مقترن باحد الا زمنا الثلاثة اعنى الماضي والحال والاستقبال كرجل علم فان قيل
 كلمة في ههنا ليست في محل لعدم ظرفية الكلمة للمعنى وهي تقتضى الظرفية تامل واجيب
 عنها بان كلمة في بمعنى الابعاد بنفسها لكن المصنف اتي بكلمة في لانها لما دلت على معنى
 بنفسها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى فكانت محيطت لذلك المعنى كاحاطة
 الظرف للمظروف فلهذا العلاقة اتي بكلمة في كذا في عبد لغفور فان قيل قوله
 في نفسها زائدة لا طائل تحتلان معنى في نفسها كونها مدلولها وهذا المعنى
 بعينه معنى قوله تدل على المعنى في يلزم التكرار تامل واجيب عنه بان الدلالة على
 المعنى على ضربين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في
 نفسها فان قيل هذا الحد ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها وكذا اسم
 الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كاد وبش عسى نعم مما انسج عنها الزمان وكذا
 فعل المضارع لانه ايضا غير مقترنة باحد لازمة بل هو مشترك بين زمان الحال
 الاستقبال واجيب عنه بان المراد بعدم الاقتران فلا يكون مقترنا بحسب الوضع اما
 سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم واجيب بان المراد من
 الاقتران اقترانا وضعيا فخرج اختياره ودخل فراده وايضا يدخل في حد الاسم اسماء
 الزمان كيوم وعند امس فان الزمان فيه غير مقترن باحد الا زمنا الثلاثة

واللزم اقتران الزمان بالزمان وهو محال وكذا اللفظ الليل والنهار والصبح والغيبوق
والرواح والضحى والمسي وغيرها مما يدل على الزمان فقط فان قيل يشكك هذا
التعريف بالاسماء المعبرة بها من جهات الستة كقوى وتحت وكذا ايمين وشمال و
خلف وامام لاحتياجهما في الدلالة على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا الزم الاضافة فيهم
وكذا اللفظ اى واية وكلاوبين وغيرها مما يكون لازماً لاضافة فيكون مما لا تدل على
معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قول بنفسها **واجيب عنه** بان كل واحد منهما
مستقل في الدلالة على المعنى وضعا لكن جرت العادة في ذكر المضاف اليه معها
فلا اعتبارا بما هو للوضع لا للعادة تامل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في
المطولات كذا في غاية التحقيق انتهى لما فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض خواصه **لتنصيحاً**
معرفة الاسم غاية الاتضاح لان الشئ اذا عرفت من حيث الذاتيات والصفات كان
موضحاً غاية الاتضاح فالتعريف الاول كالحدى وذكر الخواص كالتعريف الرسمي فقال
علامته ان يصح الاخبار عنه وبه نحو زيد قائم الى لان يسند اليه فكونه مستند اليه
من خواصه لان الفصل وضعت مستنداً له فلو جعل مستنداً اليه ايضا لزم خلاف
الوضع وذال يجوز بغير ضرورة لان الفعل حدث والحادث عرض والعرض قائم بغيرها
اى بالذاتيات دون الذات فانها قائمة بالادوات فان قيل يشكك هذا الحكم به نحو
قوله اعجبني ان ضربت زيداً لانه جملة فعلية **واجيب عنه** ان هذا ابتداء لاسم تقديرية
اعجبني ضربك فان قيل قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا ووقعت محكوماً عليه لان جملة
امنوا وقعت مفعول ما لم يسم فاعله لقييل وهو لا يكون الا اسماً وهذا جملة **واجيب عنه**
بان قولاً متواتراً يدل هذا اللفظ تقديرية واذا قيل لهم هذا اللفظ وهو الاسم وعلى
هذا القياس كما وقع الجملة موقحة الاسم تامل في بعض النسخ وقع قوله وبه كانه
سهو من قلم الناسخ اى من تصرف الناسخين الا ان يقال المراد بالاجبار عنه به في حالة
واحدة نحو اعجبني قيام زيد في صحبة عبارة النسخة لكن التمثيل بنحو زيد قائم يا باه
تامل والله اعلم والاضافة نحو غلام زيد واتمام الاضافة من خواص الاسم بوجوده
الاول لان الاضافة لا يكون الا لتعريف الشئ او لتخصيصها وتخفيفه كل ذلك لا يكون
الا في الاسماء لان الاضافة مسقطة للتونين او ما يقوم مقامه من نون التثنية
ونون الجمع والالف واللام فكل ما كان هو لاء في مكان الاضافة تايض فيها وان الاضافة
لا يكون الا بحرف الجرح وحروف الجرح تختص بالاسم فكذا الاضافة انتهى

قول ودخول لام التعريف كالرجل لان اللام لتعين للمعنى المستقل بالمفهومية
ويدل عليها اللفظ مطابقة والمعنى المستقل لا يكون الا في الاسم لان الحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقا ولان اللام لتعين الذات
والذات لا يكون الا ساقا لتقيل حروف النداء والميم ايضا لتعين المعنى او لتعريف
الذات كاللام فينبغي ان يقال ودخول حروف التعريف ليكون التعريف شاملا للميم
وحروف النداء ايضا واجيب عنه الكل ما اول باللام تامل واجيب بان التعريف بالنداء ما اول
بتعريف اللام واما الجواب عن الميم فهو غير مشهور فان قيل يجوز ان اللام يدخل في فعل
المضارع في قوله تعالى وليقطع بينكم وليتلف واجيب عنه بان هذه القراءة من الشواذ
لا يعتد بها ويظن القائل باللام موصلته يعني كان كلمة الذي يدخل على المضارع نحو
الذي يضرب كذلك هذه اللام ايضا موصلته دخلت عليه كذا في قاضي الارشاد
واما قوله يا نعم العبد ويا نعم الرسول الطاهر ما جاء في الايراد بادخال حرف النداء
على صيغة الماضي فما اول ايضا تقديره يا من هو نعم الرسول الطاهر فان قيل لم قال
ولام التعريف بدون الالف كما هو عبارة الكافية مع ان الالف اللام كلاهما للتعريف
واجيب عنه بان فيها اختلاف متاهب ذهب سيويه الى ان اللام وحدها للتعريف
الا انه ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط في اللج ووجه ان التعريف
ضد التنكير وعلامة التنكير حرف واحد هو التوين فكذا علامة التعريف ايضا حرف
واحد وذهب الخليل الى ان الالف اللام معا للتعريف كحل للاستفهام لشدة
اتصال احدهما بالآخر وسقوط الالف في اللج باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة
الجزء مقام الكل في نحو قول جاءني رئيس القوم وذهب المبرد الى ان الهمزة وحدها
للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها للاستفهام زيدت بعد اللام للفرق بين همزة
الاستفهام وبين همزة التعريف انما اختص لزيادة همزة التعريف دون همزة الاستفهام
لان الاختصار في الاستفهام اولى لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب يسارع
الى وجود المطلوب فقصر فيه ليتفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى
يسارع الى الجواب فحذف لفعل عوض عنه حرف النداء ليتخلص منه الى المقصود
وكن اما بعد اما لان المقصود بما حكم الاسم الواقع بعدها فحذف فعلا لشرط منه
ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو ما زيد فنطلق وكذا غيرها تامل في قواعد
النحو قوله والجركلام زيد وانما صار الجركلام لان الجواثر حرف الجرك وهو

يختص بالاسم فكذا اثره ولا لزوم المخالفة بين المؤثر والاثرو ذالا يجوز اولان الجرح علامة
 الاضافة والاضافة يختص بالاسم وانما يختص دخول حرف الجر بالاسم لانها وضعف
 لا قضاء الفعل او شبهها الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى لا يلزم افضاء الشيء الى
 نفسه اما الاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية كضارب زيد واما قوله تعالى لم يكن
 الذين وقل الحق ونحوها لوجود الجر في اخر الفعل فمحمولة على الحركة البنائية لا على الاعراب
 فان قيل الشمس والقمر وثران في الضياء والضياء اثرهما في الساء فيجب ان
 يكون ضياءهما ايض في الساء واجيب عنه بان المؤثر على نوعين طبعي بان يكون ذلك
 الاثر في قالب ذاته ومركزه والتسالي بان يكون ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فانها
 علامة الاثر فالمؤثر هو المتكلم فالمؤثر الطبعي اولى واقوى من المؤثر الغير الطبعي
 فان قيل النصب اثر النواصب وهو ان وكى وآمن ولن وهذه الحروف مختصة
 بالفعل النصب في الساء ايض يوجد بها مؤثر التسالي واجيب عنه المراد بلا اثر الاثر الذي
 يكون من نوع واحد كالجوليس الامن حروف الجر والنصب اثر من انواع كثيرة فليجاد النصب في
 الاسم ليس بهذه الحثية بل من حيث انه اثر مؤثر اخر فان قيل الهزة والتضعيف
 ايض مفضيان مع الفعل الى الاسم كرمت زيدا وفرحت فينبغي ان يكون في الاسم
 قال امر بخلافه واجيب عنه بان المفض على نوعين مفض من حروف طلباني ومفضي
 من حروف المعاني فالاول يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم قوله والتنوين
 مع اقسامه الاربعة لا تنوين الترنم كما سيحكي وهو في اللغة منون كسردن شيء وفي
 الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل وانما اختص
 التنوين بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانها لاكتساب التعريف وهو للتنكير
 فاما مختصان بالاسم فكذا التنوين حملا للنقيض على النقيض لا يقربان التنوين
 احق ان يكون في الفعل لانه للتنكير والفعل يضر نكرة لانا نقول الامر كذلك
 الا انه يقتضي الانفصال عن كل ما هو الموصول والفعل يقتضي الاتصال بالفاعل
 فينهما منافاة اولانه انما اختص لانه لا نقطاع الكلمة وانما هما والفعل شديد
 الاتصال مع الفاعل واما قوله اقل اللوم عاذل والعابا فقولي ان اصب لقا صلبا
 يادخل التنوين على صيغة الماضي وهو قولها صا با فمحمول على تنوين الترنم وهو
 غير مختص به اولانه عوض عن الف الاشباع فاندفع الاشكال هو ان الاختصاص
 منتقض باصا بانتهى وان قيل فعلى هذا يجب ان لا يدخل على صيغة

اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضاً يقتضى اتصالها بفاعلها
ومع انه يجرى عليها اجراء الظاهر كما يقال زيد ضارب بالتنوين واجب عنه بان
اقتضاءها للفاعل ليس كاقضاء الفعل اية لان اقتضاء الفعل وضعي ولا اقتضاء
فيها عارضى واستعارى من الفعل فلا يكون لها قوة في منع التنوين كذا في غاية
التحقيق انتهى اولان التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعرض او لغيرها وثى من هلا
الافى الاسم قول والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون لانها يستلزمان التعدد
والتعد يستلزمان التغاير ولا تغاير في الفعل واما ثنية الفعل فجمعه نحو ضربوا وضربوا
راجع الى فاعل لفعل قول والنعته لانه لزيادة الشئ والفعل لا يقبل الزيادة
والتصغير لانه تحقير شئ بعد وجوده والفعل لا يقبل المحقارة تامل قول والنداء
لان المنادى كون الاسم مدحاً أو مساماة ولا يمكن الدعاء في الفعل فان كل هذه
المنكورات من خواص الاسم كما من التعليلات للتخصيص تامل فاقيل
كثير من الاسماء لا يدخل عليها التنوين كالمضامرو اسماء الاشارة وكذا لا يدخل
عليها لام التعريف واجب عنها باز التخصيص على نوعين شامل وهو ما استغرق
لجميع افرادة كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو ما يوجد في بعض افرادة
كالكتابة بالفعل في بعض افراد الانسان فالمراد هنا غير شاملة تامل وكان السر
في تفسير العلامة بتب التخصيص هذا لان العلامة فلا ينفك عن الشئ في الشئ والخاصة
ما يوجد فيه ولا يوجد في شئ اخر سواء كان لازمة له او لا وهذه الخواص لا توجد
في بعض افراد الاسم فلهذا قال ثانياً معبراً عن لفظ العلامة بقول فان كل واحد
منها خواص الاسم قول ومعنى الاخبار عنه ولما كان سائر الخواص ظاهراً المراد
لا يحتاج الى تفسيرها ثانياً الا ان قول وعلامة ان صح الاخبار عنه فانه حقي لمعنى
اشار المص الى بيانه واظهاره فقال ومعنى الاخبار عنه كذا وكذا ان يكون محكوماً عليه
لكونه اى الاسم فاعلا ومفعول ما لم يسم فاعلاً ومبتداء فان كل واحد منها مخبر
عنها تامل قول ويسمى اسماً السهوية اى الاسم على قسميه اعنى الفعل بخلاف الفعل
لعلوه على اخويه يتركب من الكلام وحدة من غير احتياج الى الفعل بخلاف الفعل
والحرف فانه محتاج الى الاسم في الكلام تامل هذا اشارة الى وجه التسمية للاسم اعلم
ان فيه خلافاً ذهب البصريون الى ان الاسم ماخوذ من السهل الذى هو ناقص واوى
ويدل عليه جمع وتصغيره نحو اسماء واسامى وسمى لا او سامر ووسيم بتقدير

الواو بناء على المثال فلما صار اصله سمو حذف الضمة عن الواو لثقلها عليها ثم حذف
 الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار رسم ثم نقل حركة السين الى ما بعده ليكون
 هذا اللفظ من الاسماء العشرة التي في الواو اثرها على السكون وزيدت عليها هزة الوصل
 كابن واخت واخ واب واسم وغيرها فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى ان الاسم
 ما خوذ من الوسم بكسر الواو وفيكون من المثال لا من الناقص واما جمعه وتصغيره فمبنى
 على القلب تامل و آجاب بان القلب تعسف تكلف كذا في النجارية ثم لما كان مذهب
 البصريين اصلا عند اعتمد عليه فقال ويسمى اسما لسبوه على تسميه لا لكونه
 وسماء على المعنى كما هو مذهب الكوفيين لان الكوفيين قالوا سمي الاسم اسما
 لانه ما خوذ من الوسم وهو العلامة والاسم علامة على مسماه واعترض عليهم بان
 الفعل ايضا علامة ودالة على مسماه فينبغي ان يقر للفعل ايضا اسم كما يقال
 للاسم اسم ولا قائل به احد **قوله** وحدا للفعل اي حقيقة قد شرحت في حد الاسم
 فلا تعيدها كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كاشي في نفسها مقترن ذلك المعنى باحد
 الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والمستقبل كضرب ويضرب واضرب الاول للماضي
 والثاني للمستقبل والثالث للحال **فقوله** كلمة جنس يمتناول المقصود وغيره وقوله
 تدل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحرف تامل وقوله مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة فصل اخو يخرج به الاسم لا يقر هذا الحد ليس بما نع ولا بما مع لخروج الافعال
 المنلحة من نحو نعم وبتس وساء وجذا وعسى وكاد ودخول اسماء الافعال من نحو
 دونك وبلد عليك وغيرها لا تقول المراد بلا قتران الا قتران الوضعي كما مر في
 حد الاسم فان قيل هذا يشك في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد
 الازمنة الثلاثة تامل قلنا لا نسلم الا اشتراكه بين الزمانين وضعلا ولما عرض
 الاشتراك استعمالا وان سلمنا فلا ضير ايضا لان الكلمة لما صار فعلا باقتران احد
 الازمنة الثلاثة قبا قترانها على زمانين بالطريق الاولي فعلا كما يقال في تعريف
 المعتلات المعتل ما كان احد اصول حرف علت فلما كان احد اصول حرف علت كان
 معتلا كالمثال والاجوف والناقص فما كان في اصوله حرف علت كان معتلا بطريق
 الاولي كذا في السعدية فهنا كذلك تامل **فان قيل** اسم الفاعل والمفعول
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعلا **واجيب عنه** بان المراد من الوضع الوضع الاول هو
 الذي لم يسبق عليه وضع اخر دون الثاني كذا في غاية التحقيق للمبين حد الفعل

اذا ان يذكر بعض خواصه ليتضح معرفة الفعل فقال وعلا مته ان يصح الاخبار به
 لا عنه لان الفعل حدث وعرض والاحداث والاعراض لا تكون الا مسندة به قول
 ودخول قد لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير من قبيل هذا
 للتصديق او للتعليل شئ منها لا يوجد الا في الفعل قوله والسين وسوف لا هما
 للاستقبال ثم الاول للقريب والثاني للبعيد الاستقبال لا يكون الا في الفعل فان قيل
 ما الحكمة في ذكر السين معرقبا للأفردون كلمة سوف واجيب عنه بان السين
 جاءت على ستة انواع اخدها السين للطلب نحو استجرت اي طلبت العجالة واستخرج
 اي طلبت خروجها بالوجود والشئ على صفة نحو استعظمت اي وجدته عظيما والثالث
 للتحويل نحو استجرت اللطين اي تحولت الى الحرية ووابعها سين الاستقبال نحو سيضرب
 زيد خامسا سين الزيادة نحو استطاع يستطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل ساسيا
 من الكساسة وهي التي تلحق اخرها في ثبوت حالة الوقف نحو مرت بكس وهو
 مختص بلاسما اذا كان متنوعة احتاج الى تعيينه وانما وضعت للاستقبال لانها
 حرف التنقيح اي حرف تاخير والتاخير الاستقبال والجزم لانه اثر الجواز
 وهي مختصة بالفعل وانما يختص الجواز بالفعل فانما النفي الفعل كمر وما واما
 لطلب الفعل كلام الامرو اما لطلب نزلت الفعل كلام النهي واما لتعليق الشئ كان
 واذا وكلا واحد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل قول والتصريف الى الماضي
 والمضارع لان الانقسام الى الماضي والمضارع لا يكون الا بحسب الزمان والزمان لا يكون
 الا في الفعل قوله وكونه امرا او نهيلا نهما للطلب لا يكون الا في الفعل فان
 قيل لم قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي واجيب عنه رعاية للمداهب
 لان فيها خلافا قال بعضهم انها ثمان للفعل كالمضارع والمضارع وقال بعضهم
 لیساً ثمان من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل ثمان الماضي والمضارع
 لا النهي ولا امر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلاثة ماضية ومضارع وامر فلهم اقال وكونه
 امرا ونهيا على ما ذهب كان فان قيل كلمة اي الداخلة على الماضي ليست بجيد
 لانه ليس راء الماضي والمضارع ولا امر والنهي فعل حتى يتصرف اليها فالاولى ان يقال
 والتصريف من الماضي والمضارع وغيرها يدخول كلمة الى على المضارع واجيب عنه بان المراد
 من التصريف تصرف فعل الاصطلاح وهو كلمة تدل على معنى مقترن بلحاذا لازمة
 الثلاثة يعني هذا الفعل فاما مضارع وغيره تامل في صح دخول الى على الماضي قوله

واتصال الضمائر بالبارزة المرفوعة لان المرفوع ليس الاعلانية الفاعل والفاعل مما يكون
 للفعل واما اسم الفاعل وغيره من الصفات فاستغاري لا اعتبار له واما الابرار
 فلانه اصل والفعل اصل في اقتضاء الفاعل فاختص الاصل بلاصل لان الاستتار
 خفيف فهو احق بالتعميم الا عند منع مانع كما اذا كان صفة جرت على غير من هي نحو
 هند زيد ضاربتة هي في الابرار في الصفة ايضا تامل كذا في الكافية في بحث الضائر
 تامل قوله وتاء التانيث الساكنة استغناء بتاء المتحركة اللاحقة بالاسم
 نحو ضاربتة واما المومجمل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل
 فالمحركة بالاسم والساكنة بالفعل اولى تعادلا بينهما تامل قوله ونوني التاكيد
 اي الخفيفة نحو اضرين او الثقيلة نحو اضرين لانها لتاكيد الطلب والطلب ليس الا
 في الفعل قوله فان كل هذه خواص الفعل يعني ان المراد بالعلامة ههنا الخاصة
 لان العلامة ملائمتك عن الشيء في وقت من الاوقات وهذه الاشياء ليست
 بمنفكة لجميع افراد الفعل فان نوني التاكيد لا تلحقان الماضي والحال وكذا تاء التانيث
 الساكنة تلحق بالماضي وكذا غير تامل قوله ومعنى الاخبار ان يكون محكوم ما به
 لكونه خبر الما كان معنى الاخبار خفي المراد اشارة الى بيانها فقال معنى الاخبار به
 كذا وكذا قوله ويسمى فعلا باسم اضله هذا اشارة الى وجه التسمية وهو المصداق
 لانه اي المصدر وهو اي المصدر فعل الفاعل حقيقة اي لغة لان الفعل هو الحد
 لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه فعلا لغويا فيكون تسمية فعل الاصطلاحي
 بتسمية فعل اللغوي او تسمية المتضمن باسم المتضمن وخذ الحرف اي حقيقة
 وقد مر شرحه كلمة لا تتدل اي تلك الكلمة على معنى كاش في نفسها بل تتدل
 في غيرها فان قيل الحرف اذا لا تتدل على معنى في نفسها فكيف تتدل على معنى
 في غيرها لان الشيء اذا التقدر على حفظ نفسه فكيف تقدر على حفظ غيره
 واجيب عنه بان كلمة في في موضعين بمعنى الباء في يصح تامل فان قيل
 هذا الحد منتقض باسم الاضافة اي بالاسماء التي يتصور مفهومها يتصور امر
 اخر كالقوك فان مضاه لا يفهم الا بالضافة الى ما تحتها وكذا اللفظ تحت فان مضاه
 لا يتصور الا بالضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كلاب فان مضاه لا يتصور
 الا بتصور الابن ومعنى الابن لا يتصور الا بتصور الاب وكذا اللفظ اخ فانه لا يستعمل
 الا بالضافة الى ما بعده وكذا اللفظ بين وغيرها من الاسماء التي توقفت مفهومها

على امر اخر تامل فلا يكون حدا لحرف ما نعا وحدا لاسم جامعاً اجيب عنه بان
المراد بقول كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعيتها ولا شك ان هذه الاسماء غير موقوفة
المعاني على مرغيرها بل مستقلة في الدلالة على معناها وانما العادة جرت على ذكر اضافتها
الى غير هاتين الحرف فانه لا يدل على معنى وصنعاً كما في غاية التحقيق فاطلب هناك
قولك نحو من فان معناه لا ابتداء علم ان الابتداء على نوعين كلي وهو لا ابتداء
مطلقاً من غير تقيد بالبصرة والكوفة وجزئي وهو لا ابتداء المقيد بالبصرة والكوفة
مثلاً فالابتداء المطلق مع لفظ الابتداء فهذه المعنى مستقل بالمفهومية ولفظ
الابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ولا ابتداء الجزئي
هو معنى من وهذا المعنى لا يكون مستقلاً بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه الا باضمان
كلمة اخرى فالمراد بقوله فان معنى من الابتداء هذه الالابتداء الجزئي لا الكلمة
فلهذا ذكر المصنف معرفة باللام قولك وهي اي كلمة من لا تدل عليه اي على ذلك
الابتداء الجزئي لا بعد ذكر ما اي الذي منه اي ثبت منه لا ابتداء كالبصرة والكوفة
مثلاً كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما
تقول صمت في يوم الجمعة الى الان قول وعلامته اي علامة الحرف ان لا
يصح الاخبار عنه اي لا يصح ان يكون مبتدأ او فاعلاً او مفعولاً ما لم يسم فاعله
ولا به اي لا يصح ان يكون خبراً لعدم استقلاله بالمفهومية والخبر عنه والمخبر به
لا يكونان الا مستقلين بالمفهومية كالاسم والفعل قولك وان لا يقبل علامات
الاسماء من دخول لام التعريف والجر والتنوين وغيرها ولا علامات الافعال من دخول
الجوازم وقد والسين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامات في اي في الحرف فهذه
امتنع عليه دخول المقضى وان قيل قولك وان لا يقبل علامات الاسماء والافعال
شامل لقولك ان لا يصح الاخبار عنه ولا به فلائدة في ذكره واجيب عنه بان هذا
اجراء للطريقة الغربية هو التعميم بعد التخصيص المشهور عكسها انما سئل العالم هذه
الطريقة الغربية ليدهب نفس السامع الى كل مذهب فمكن كما في قولك نعم الرجل
تامل وكقولك نعم الوكيل هو زيد قولك وللحرف في كلام العرب فوائد هذا اجواب يسو ال
مقدم تقديره انه لما كان الحرف لا يكون مخبراً عنه ولا مخبراً به وايضا لا يقبل علامات
الاسماء ولا علامات الافعال فابحث عنه بلا فائدة فاجاب عن ذلك بقوله للحرف في
كلام العرب فوائد كالرطيبين الاسمين نحو زيد في الدار وذلك ان ارتباطه مع الدار كما

بكلمة في التي للظرفية اذ لو طرح ذلك ويقرب زيد الدار لم يحصل استقراره في الدار قوله
أو الفعَلَيْنِ نحو أريد أن تضرب فان المقصود ههنا مفعولية تضرب لما قبله ذالا يحصل
 الابان المصدرية تقديره اريد ضربك او اسم وفعل نحو ضربت بالخشب فان المقصود
 ههنا واسطة الخشب لذلك الضرب وذلك لا تحصل الا بالباء وذلك لانه لو طرح
 الباء ويقضرت الخشب صار الخشب مفعولا بلا واسطة او الجملة تَيْنِ نحو ان جاء في
زيد الكرمته فتعلق الاكرام بالمجيئة حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن
 لم يحصل لتعلق وفي بعض النسخ فاكرمه بالفاء الجزائية وهو خطأ لان الفاء لا يدخل
 الا على الماضي المصدرية بلفظ قد لفظا او تقديرا وهي ليس بموجود ههنا لان المعنى على
 الاستقبال لا على الماضي فهو كان في قد كان المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو
 قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم يتقدرون على بعض مذهب تامل كذا في
الضياحية قوله وغير ذلك اي غير ما ذكر من الفوائد التي تعرفها اي ذلك الفوائد في
 القسم الثالث انشاء الله تعالى قوله ويسمى حرفا قوله في كذا في كذا
 اي طرفا هذا الاشارة الى وجه التسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
 كما يقال جلست حزن الوادي اي طرف الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام
قوله اي ليس اي الحرف مقصود اذ انما اي الحرف مثل المسند والمسند اليه كانه جواب
 سوال تقديره انه لا نسلم انه في طرف الكلام لان في قوله زيد في الدار في وسط الكلام
 وكذا ان الناصبة في قوله اريد ان تضرب في وسط الكلام وكذا غيره فاجاب للمصنف
 بها ترى اي ليس مقصود اذ انما مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان
 طرفا من المقصود كما فرغ المصنف عن حلا الكلمة واقسامها من الاسم والفعل والحرف
 وحدودها وبعض خواصها ووجه تسميتها اشبع في الكلام فقال الكلام لفظ تهمن
 كلمتين بالاسناد فقوله لفظ جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير
 الكلامية وقوله تهمن كلمتين فصل يخرج به المفردات والمركبات قول بالاسناد فصل
 اخروج به المركبات الغير الكلامية فكل اسناد فيه كالتركيب الاضافي والتعدادي
 والصوتي والتوصيفي والتركيب الحال مع ذي الحال كتركيب التميز مع المميز وتركيب غيرها
 تامل لعدم الاسناد فيها وقد فسر الاسناد بما سمعني بانه انشاء الله تعالى انتهي ههنا
 بحث من وجوه الاؤل انه لم ترك المصنف العطف مع وجود المناسبة بينه ما في كون
 كل واحد منها جملة اسمية وفي كون كل واحد منها موضوع علم النحو واجب عنه

نظرا إلى استقلال الكلام بالنسبة إلى الكلمة حيث تفيد الخطاب والتكلم قاضة تامة
فلو عطف الكلام لصار الكلام معطوفا على الكلمة والمعطوف تابعة للمعطوف عليه
فلو عطف لم يكن يأتي في مرتبة الاستقلال فعده كخطبة بعد خطبة وباب بعد باب
وعلى هذا القياس كل ما كان المقصود غير المحتاج لما قبله سبب لاقى الاستقلال يجوز
ترك العطف وكذا في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الأول إلا بعد الثاني يجوز ترك العطف
فيه كما في الابتداء بسم الله أو لا ثم بعد بحمد الله بغير العطف أو بالعطف أيضا وكما في الكلمة
الطيب من قول لا اله إلا الله محمد رسول الله يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء
السنن من قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك إلى آخره انتهى كذا في بعض حواشي
شرح المطالع تأمل **فإن قيل** فعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيد قائما كلاما لأنه
لا يكون مهتا لفظا خرجت يكون متضمنة للحدين الكلمتين ولذا لا اتحاد بين المتضمن
والمتضمن ود لا يجوز تأمل قلنا مجموع التركيب كان متضمنا لا فراده وكلوا حد من
الكلمتين في متضمن كضمن الكل للجزء فلا يلزم إلا اتحاد بينهما كصورة الإنسان من
حيث المجموع متضمن لا فراده وأجزاء نحو اليد والرجل كضمن الكل للجزء وكذا البيت
متضمن للسقف وجدان الأربع وكذا النقش وغيرها **فإن قيل** هذا الحد ليس
بصادق على قولنا زيد قائم أبوه أو زيد قائم أبوه أو زيد أبوه قائم لأن فيها ليست كلمتين
بل فيه أربع كلمات مع أنه كلام واحد **وأجيب عنه** المراد من الكلمتين أعم من أن
يكون حقيقة أو تاويلا فهذا في تاويل الكلمتين تقديرة زيد قائم لا ب **فإن قيل**
فعلى هذا التقدير لا يكون كلمتين أيضا تأمل **وأجيب عنه** بأن الكلام هو زيد
قائم والأب حينئذ صادمضا إليه والمضات إليه داخل في النسبة وخارج في
الكلام **فإن قيل** جسق مهمل وديز مقلوب زيد كلام ولم يكن فيه الكلمتان
وأجيب عنه بأن الكلمتين أعم من أن يكونا حقيقة أو حكما فاجسق والمديز في
حكم هذا اللفظ تقديرة هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد **فإن قيل**
فعلى هذا لا يكون كلمتين بعدا لتأويل بل يكون ثلاث كلمات **وأجيب عنه**
بأن الكلام هذا مهمل وهذا مقلوب زيد وذكر اللفظ التخصيص اسم الإشارة وتعيينته
فيكون قيما والقيود خارجة عن الكلام **فإن قيل** هذا الحد ليس بصادق على لفظ
اضرب ولا تضرب إذ ليس فيه كلمتان مع أنه كلام **وأجيب عنه** بأن الكلمتين
أعم من أن يكونا لفظية أو تقديرية فأحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية

والاخرى فيه مستندة تقديره اضرب انت ولا تضرب انت فان قيل يشكل
صدق هذا الحد على الجملتين نحو ان جاءني زيد اكرمه مع انه كلام واحد واجيب
عنه بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديره اكرمه لمحيطة زيد وعلى
هذا القياس مجموع الشرط والجزاء وقد عرفت ان القيود خارجة عن الكلام تامل
فمصدق تعريف الكلام على الشرط والجزاء تامل فان قيل لم يقل الكلام
ما تركب من الكلمتين واجيب عنه بان صيغة تركيب يستعمل مع
كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل بغير كلمة من ففيه اختصار و
الاختصار اولى من الاطناب وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك
فان قيل فعلى هذا لوقال الكلام ما تضمن الاسناد او يقرب ما تضمن بالاستناد
او ما فيه الاستناد لكان اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى واجيب عنه الامر
كذلك الا ان فيه فسادا للصدق التعريف على جزء الكلام لان ما تضمن الاستناد
ليس الا كلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاستناد وهو نسبة احدى الكلمتين
سواء كان فعلا نحو ضرب زيد فان الاستناد فيه نشأت وتولدت من كلمة ضرب
لا من زيد فانه جامد لا يصدر عنه الاستناد او كان اسما مشتقا نحو زيد قائم فان
الاستناد فيه نشأت وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فانه جامد لا يصدر عنه
الاستناد فان قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالإخبار موضع بالاستناد لكان
مؤديا لهذا المعنى ايضا واجيب عنه بان الاخبار يستعمل في الاستناد التي تكون في
الجملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة الانشائية بخلاف الاستناد فانه اعم فلهذا
قال بالاستناد ولم يقل بالإخبار تامل ثم اعلم ان قول بالاستناد ما ظن لغو
لتضمن او مفعول مطلق لتضمن باعتبار الموصوف الحدوف تقديره تضمن الكلمتين
تضمنا حاصل بسبب الاستناد قوله والاستناد نسبة احدى الكلمتين سواء
كان من الكلمة الاولى نحو قائم زيد كافي الجملة الفعلية او من الكلمة الثانية
كافي الجملة الاسمية نحو زيد قائم الى الاخرى بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب
فائدة تامة التي يهمل السكوت اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما
ثانيا عليها اي على ذلك الفائدة فقوله نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس
شامل له ولغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب الفصل خرج ما عدا اي فالا يكون
مفيد للمخاطب كنسبة الاضافة نحو غلام زيد فان هذه النسبة ليست بمفيدة

للمخاطب لان في النسبة المفيدة لا بد من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
 الحكيمة والحكم نحو زيد قائم فزيد مثال للمحكوم عليه والقائم مثال للمحكوم به نسبة
 القيام الى زيد نسبة حكيمة والحكم الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ هست في
 الموجبة نحو زيد قائم اي زيد قائم هست ولفظ نيست في السالبة نحو زيد ليس يقام
 اي زيد قائم نيست او نحو هذه الامور الاربعة لا توجد الا في الجملة الاسمية والفعلية
 لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها تامل لان معنى قوله غلام زيد كوز الغلام
 مسند الى زيد فقط وهذا القدر لا تقيد المخاطب فائدة تامة ما لم يقل قائم او
 ضاحك بان يقر غلام زيد قائم او ضاحك انتى واعلم ان قوله يصح السكوت عليهما
 ليس من تعريف الاستناد بل هي تفسير وتعريف للفائدة التامة كما وقعت
 جواب سوال مقدر تقدمه ما الفائدة التامة فقال مجيبا لذلك السائل
 التي يصح السكوت عليها والبراد من السكوت سكوت المتكلم قيل سكوت المخاطب
 لموافقة ما قبله نحو زيد قائم وقام زيد يسمى الاول الجملة الاسمية تكون الجزء
 الاول اسما ويسمى الثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قوله فعلم الفاء فيه
 للتفريع اي فاذا كان الالف كذا وكذا فاعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من
 اسمين نحو زيد قائم او من اسم وفعل نحو قام زيد وان كان بحسب لعقل يقتضيه ان يكون
 الكلام ستة انواع ثلاثة من جنس واحد هو اسم اسم وفعل فعل حرف حرف وثلاثة
 من جنسين من اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف كذا قال الناظم اسم اسم
 فعل فعل حرف حرف + اسم فعل اسم حرف فعل حرف + ل كنهه لا يحصل الا
 من القسمين اولا يوجد المسند والمسند اليه معاني غيرهما اي غير القسمين
 المذكورين ولا بد للكلام منهما اي من المسند والمسند اليه معلان الاستناد
 ما نحو وفي حقيقة الكلام لا يسناد يقتضى الطرفين المسند والمسند اليه انتهى هما
 لا يوجدان معا الا في هذين القسمين قوله فان قيل توفى اي حصر الكلام بالنداء
 اي بتركيب الندائية نحو يا زيد نحوه نحو يا زيد وهيا شريف وكذا انتقض بالندبة
 نحو يا زيد او واعراده وكذا قوله من حرف او في حرف فان جميع ذلك الكلام
 من الاسم والحرف فانقض حصر الكلام قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو
 واطلب وهما الفعلان فالكلام من الفعل والاسم الذي هو المنوى المستتر في
 ادعو واطلب وهو انا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون يا كلاما بدون

لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة وهي ادعو الفعل والفاعل مستتر فيه وليس الامر كذلك بل
الكلام مجموع يا زيد اجيب عنه الامر كما قلت الا انه لما حذف الفعل الذي لا ثبوت
الاستتار والاضمار واقيم الحرف الذي لا يكون لا ثبوت الاستتار والاضمار مقام الفعل تاب
اسم الظاهر الذي هو زيد مثلاً المفعول للجملة وقعت فضلة مقام الضمير الذي يكون
مستترا في ادعو واطلب ويكون عملاً في الجملة فاقامة الفضلة مقام العمدة بناء على ان كل
شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب عن الندبة فان كلمة واقايم مقام
التفجير اصله اتفجع زيلاً فلما حذف الفعل والفاعل قيم كلمة وامقام الفعل ابدلت
المضمر بالمظهر فيقال وازيداه واعمره واما الجواب عن قوله من حرف وفي حرف فاعلى
الحكاية بان من وفي حكيتان عن من وفي الذين وقع في التركيب فيكون الكلام من
الاسمين فان قيل فعلى هذا يلزم فيه الرفع لانه صار اسماً وقع مبتدأ والجواب عنه
بانه باعتبار اعراب المحكى عنه فصار مبتدأ بناء على ان الحكاية كلها على ما حكى عنه
تأمل قوله فلا تنقض عليه اى على حصر الكلام واما الجواب عن الجملتين في مقام
الانتقاض فقد مر سابقاً فلا نعيدة قوله واذا فرغنا من المقدمة اى من مقدمة
الكتاب فالامر عهدى فلنشرع الآن في الاقسام الثلاثة لامعابل بطريق الانفراد
فالعبارة بحذف المضاف تقديره في احد الاقسام الثلاثة فان قيل الجزاء
لازم لوجود الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في وقت من الاوقات فيكون وجود الجزاء
ايضاً في ذلك الوقت ضرورة بلا مهلة بينها كما ان وجود الشمس مستلزم
لوجود النهار والشروع في احد الاقسام الثلاثة غير لازم للفراغ لجواز المهلة بينهما
بان يكون المصنف مسترحماً اى راحت كيرندا اجيب عنه بان الشروع
ليست الجزاء بل الجزاء هو الارادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة اردنا الشروع
في الاقسام الثلاثة ولا شك ان ارادة الشيء الاخر لازم للفراغ عن الشيء الاول
انتهى فحصدق قوله واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة بصورة
الشرط والجزاء قوله والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل والمعين ايضاً
اسم فاعل من باب الافعال اى من باب اعان يعين اعانة اعتصم المصنف
يا لله تعالى لان الشروع في الشيء امر عظيم ذو خطر فلا بد من الاستعانة
والتوفيق من الله تعالى القسم الاول من الاقسام الثلاثة في الاسم قد مر
مباحث الاسم على مباحث الفعل والحرف لان الاسماء اصل بالنسبة الى الفعل

والحرف لانه عمدتاً منها الوجود واللام منه لا من الفعل والحرف اولان بحث الاسم مشتق على
 المقاصد الثلاثة نحو المرفوعات والمنصوبات والمجرووات قوله وقد مرت تعريفه
 هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحالة لازمة الثلاثة فلا تعيد هذا
 اشارة الى جواب سوال مقدر تقديره ان تقسيم الشيء مسبق على تعريف الشيء الا
 لمزم تقسيم المجهول وذلك لا يجوز فلن هذا اقل مجيباً وقد مرت تعريفه قوله وهو ينقسم
 الى معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مفرداً او مركباً فالاول مبني والثاني لا يخلو
 اما ان يكون مركباً شابه لمبني الاصل ولا الاول ايضاً مبني والثاني المركب الذي لم
 يشبه مبني الاصل معرب فلا سماً لا يخلو عن هذا اقل هذا المنحصر الاسم على نوعين
 قوله فلن كرا حكامها اي المعرب والمبني في البابين اي باب المعرب وباب المبني
 ففي الاول نذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه وفي الثاني نذكر احوال المبني
 واحكامه واقسامه قوله وخاتمة اي ما بقى احكام من البابين من الاحكام المشتركة
 بين المعرب والمبني فلن ذكر في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة انكشترى راكوبين
 وفي الاصطلاح ما يختص به الشيء اي البحث الذي يختص به الشيء قوله انشاء الله
 قيد قوله فلن كرا حكامها بقوله ان شاء الله لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور
 الانسان بل مقيد بمشيئة الله ورضاه انتهى قوله الباب الاول من البابين
 في الاسم للمعرب قدمه بالبيان بوجوه امالاه منصرف والاصل في الاسماء المنصرف
 دون البناء لان البناء وظيفة الفعل المثقل وامالاه محل الاعراب لفظاً وتقديراً
 دون المبني لانه محل الاعراب محلاً واللفظي اصل من المحلى واما لغيره
 تامل قوله وفيه مقدمة اي في باب اسم المعرب فالضمير المجرور راجع الى
 الباب لا الى القسم كما توهم بعضهم تامل المراد من المقدمة بحث يتوقف
 عليه الشروع وسيأتي تحقيق ان شاء الله تعالى في ما بعده قوله وثلاثة مقاصد
 الاول المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجرووات قوله والخاتمة اي
 خاتمة اسم المعرب فاللام عهدى قوله اما المقدمة التي يتوقف عليه الشروع
 فيها فصول اربعة في عبارة عن الفصول الاربعة فاندفع الاشكال الحامل
 من كلمة في النظر فية الفصل الاول في تعريف اسم المعرب والفصل
 الثاني في الاعراب والفصل الثالث في اصناف اعراب الاسم والفصل
 الرابع في تقسيم الاسم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف

قوله **الفصل الأول** من الفصول الأربعة ويكون جزء المقدمة وكونه موقوفا عليه
 في تعريف أي في تعريف الاسم المعرب وهو كل اسم مركب ذلك الاسم مع غيره أي مع غير
 ذلك الاسم ولا يشبه ذلك الاسم مبنى الأصل اعني الحرف والفعل الماضي والأمر
 الحاضر هذا هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الجملة من حيث هي هي ايض من
 مبنى الأصل كذا في غاية التحقيق والمراد من التركيب تركيب يتحقق معه عامله
 فيخرج عنه نحو غلام زيد بسكون الميم لان الغلام وان كان مركبا مع زيد لكن ليس
 بمركب مع عامله اذ لو كان مركبا مع عامله لكان مرفوعا او منصوبا او مجرورا لساكن
 الميم فان قيل كثير من الاسماء العربية مشابهة لمبنى الأصل مع انه معرب
 كمشابهة غير المنصرف للفعل الماضي في وجود السبب ومشابهة نون
 التثنية والجمع للحرف لتضمنه معنى حرف العطف لان قوله جاءني زيدان او زيدان
 في تقدير جاءني زيد وزيد هكذا في التثنية وجاءني زيد وزيد في الجمع فيكونان
 متضمنين لحرف العطف ومشابهة النون والمثل لكاف التشبيه ومشابهة
 اسم الفاعل والمفعول الكائنين لمعنى الماضي وغيرها **واجيب** بان المراد من
 المشابهة المشابهة التامة التي لم يعارض فيها شئ اخر فمشابهة غير المنصرف للمركب
 مع المارضة وذلك لان غير المنصرف ما كان في سبب ان ففي وجود السبب كما كان
 مشابها للماضي كان مشابها للمضارع ايض لان السبب كما كان في الماضي كان في المضارع
 ايض وهما الاشتقاق والافتقار والسببان في الفعل أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر
 وتأثيره احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان ثابتان في كل فعل ماضيا كان ومضارعا
 فمشابهة الماضي يقتضيه البناء ومشابهة المضارع يقتضى الاعراب فروعيت الاعراب
 لا البناء لان الاعراب اصل في الاسماء بعد التركيب لا قبل التركيب فانه مفرد مبنى
 انتهى تأمل واما الجواب عن التثنية والجمع فلان التضمن فيها لحرف العطف تضمننا
 اعتباريا ليست في الواقع والا لكان فيها معاملة المعطوف والمعطوف عليه وليس
 فيها معاملة العطف واما الجواب عن النون والمثل فللزوم الاضافة الى المفرد التي
 من خواص المعرب فالإضافة الى المفرد يعارض المشابهة فرجع الاسم الى صله وهو
 الانصراف والاعراب لان خاصية الشئ يرجح ويقوى جهة الشئ واما الجواب عن اسم الفاعل
 والمفعول الكائنين لمعنى الماضي فلعارضها ايض وهي المشابهة لها بالمضارع لفظا
 ومعنى والمضارع معرب فان قيل يخرج عن حد المعرب المبتدأ والخبر لانها

ليسا مركبين مع عامله لان عاملها معنوي ولا يمكن التركيب بين اللفظي والمعنوي بل التركيب انما يكون بين الامرين الموجودين حسا اجيب عنه الامر كذا للدلالة انما كان العامل المعنوي كاللفظي في التأثير اعطى له حكم العامل اللفظي وهو التركيب فاعطى التركيب للعامل المعنوي ايضاً لوجود المناسبة بينهما في التأثير قوله نحو زيد اي الذي وقع في هذا التركيب قائم زيداً فانه معرب لوجود صدق الحد عليه هو كون المعرب اسماً مركباً مع عامله ولم يشبهه مشابهة تامة بل في الاصل لا زيد خذ اي لا يعرب زيد حال كونه وحده فكلية وحده حال لزيد بتاويل النكرة اي مفرداً لعدم التركيب فيه هذا عند المصطلح لان المعرب عنده ماله الاعراب بالفعل وذا لا يحصل الا بالتركيب فلهذا اخذ التركيب في تعريفه واما عند صاحب الكشاف زيد وحده معرب لان المعرب عنده ماله صلاحية الاعراب بعد التركيب فيكون قبل التركيب ايضاً معرباً كما كان بعد التركيب لهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه وقال العلامة المعرب ما لم يشبهه مبق الاصل انتهى ولا يعرب ايضاً هو لاء الذي وقع في هذا التركيب قائم هو لاء وان كان اسماً مركباً مع عامله لوجود المشابهة تامة ذلك المشابهة للحرف خاصة بمعنى ان الحرف كما يحتاج في الدلالة على المعنى الى انضمام شيء اخر كذلك لفظ هو لاء يحتاج في الدلالة على المعنى الى مشار اليها اشارة حسية لا يقرب على هذا ينبغي ان يكون اسماً لا اشارات كلها خارجة عن حد الاسم وداخلة في حد الحرف لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل في الدلالة على المعنى لان نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعي اذ من المعلومات ان اسماً الاشارات كلها مستقلة في الدلالة ووضعا لكن احتياجها الى الاشارة الحسية استعمالاً وقع لتعين معنى مشار اليها انتهى اعلم ان المشابهة على انواع كما فصل صاحب المفصل اخذها ما تضمن الحرف بنفسه كتركيب خمسة عشر لانه في تقدير خمسة وعشر فانه متضمن بحرف العطف تامل وما تضمن معنى مبني الاصل كاسماء الافعال فانها متضمنة لمعنى الماضي الامر الحاضر وكذا غيرها وما مشابهة بالحرف في الاحتياج كاسماء الاشارات وما يشابهه بالتضمن لمعنى مبني الاصل كفجار وفساق مشابهة للترك ونزال المتضمن لمعنى الامر الحاضر عدلاً ووزناً وما وقع موضع المبني نحو يا زيد فانه في الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرف الخطابية نحو ادعوك قوله ويسمى المعرب اسماً متبنياً بصيغة اسم الفاعل من الفعل اي تمكن فهو متبني اي جائى وهذه مر

اعراب راسوا كان بالوجه الثلاثة اولا كما في غير المنصرف الذي هو قسم من
 للمعرب ويسمى معربا ايضا لان المعرب صيغة ظرف من باب الافعال اي اعراب
 اعرابا فيكون المعنى جائي اعراب ووقت اعراب ولما كان هذا الاسم محل جراء الاعراب
 وموضعه يسمى معربا لما ذكر تعريف المعرب اراد ان يذكر بعض احكامه ليتضح معرفة
 المعرب غاية الاتضاح فقال وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه
 من حيث هو معرب وانما قلنا من حيث هو معرب لان المعرب له احكام اخر من
 حيث انه لفظ وكلمة وغير ذلك فان دفع شبهة انحصار الحكم في الاختلاف ان يختلف
 اخرها اي اخر المعرب باختلاف العوامل اختلافها عليا لا ذاتيا لفظيا نحو جاءني
 زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا او تقديرها كما في احوالف المقصورا وغيره نحو
 جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى فان قيل اضافة الحكم الى الضمير غير
 صحيح لان الحكم هو اثر الشيء الثابت على ذلك الشيء ومن المعلومات ان الاختلاف
 في اخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل جاءت ونشأت على ذلك المعرب اجيب
 بان لاضافة فهنا بتقدير اللام او في وتقديره ان الحكم له او الحكم فيه اي اثر العامل له
 اي للمعرب او فيه فحين يصح لاضافة فان قيل فعلى هذا يلزم فساد اخر وهو اثر الشيء
 الثابت على غير ذلك الشيء وانت تعرف ان الحكم الشيء الثابت على ذلك الشيء فتعرف من
 ورطة وتقع في ورطة اخرى اجيب بان العامل والمعمول لها كما ناشد بالانقال
 صار الكلمة واحدة فحين ثبت اثر الشيء على ذلك الشيء فان قيل نحن نتخذ المعرب
 المختلف العوامل ولم يختلف في اخره فمجان زيد امضروب وانى ضارب زيد وضررت
 زيد افاق العوامل فيه اختلف بلاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف اخره بل
 يكون في العوامل الثلاثة منصوبا اجيب بان المراد من الاختلاف الاختلاف
 في العمل لا في الذات كما اشرنا اليه من قبل فحين اندفع الاشكال فان قيل
 العوامل جمع فيقتضيه صيغة الجمع بان يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد
 وليس الامر كذلك بل للاختلاف انما يكون بالواحد اجيب بان اللام للجسمية فبطل
 معنى الجمع فكان المراد منه الواحد تقديره باختلاف العامل فان قيل الاختلاف
 في اخر المعرب بالواحد لا يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق عليه هو الانتقال
 من حركة الى حركة اخرى وفي العامل الواحد اذا دخل على المعرب اولا لم يحصل
 الانتقال من حركة الى حركة اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان

الاسم قبل تركيب العامل مبنياً على السكون نحو زيد عمرو كما سيجي في باب المبني
 والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافاً واجيب عنه بان الاختلاف
 على ضربين حقيقي وحكي فهذه امن قبيل الحكمي بناء على انه توطية الاختلاف
 بالعامل الثاني او يجاب عنه بان هذا حدوث الاعراب وهو حكم آخر لا ينكر المعر ههنا
 فان قبيل فعلى هذا يلزم الاختلاف والمحدث في آخر المبني لا في آخر المعرب اذ
 الاسم قبل تركيب العامل معه مبني على السكون فلا يكون خاصة للمعرب و
اجيب عنه بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل بعد التركيب نحو
 قام زيد وثانيهما بالقوة كما يستحق هو الاعراب فزيد معرب بالقوة لا بحالته وتعين آخر
 المعرب للاختلاف دون الاول والوسط كما سيجي في بحث الاعراب هذا كله في غاية
 التحقيق فاطلب هناك قوله الفصل لثاني من الفصول الاربعة يكون جزء من
 المقدمة ويتوقف عليه الشروع في الاعراب فقال الاعراب ما هي حرف او
 حركة به يختلف آخر المعرب دون الاول والوسط فقوله الاعراب ما جنس يشمل
 المقصود وغيره وقوله به يختلف آخر المعرب فصل يخرج به ما عدا الاعراب انتهى
فان قيل هذا الحد صادق على العامل لانه ما به يختلف آخر المعرب و
اجيب عنه بان ما في قوله الاعراب ما في تاويل الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان
 العامل لا يكون حرفاً ولا حركة فان قيل بعض العوامل حروف كحرف المشبهة
 بالفعل وغيره فلا يخرج عن حد الاعراب ايضاً **واجيب عنه** بان المراد من الحروف
 المذكورة في التعريف هو الحروف المباني لا المعاني والعامل من حروف المعاني تأمل
فان قيل لم عين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والوسط **واجيب عنه** بان
 الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات له ولا شك ان الصفة متأخرة عن الذات فان
قيل فعلى هذا يخرج التثنية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيها في الوسط
 نحو جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين كذا حال الجمع فان الاختلاف
 فيها ليست في آخرها بل المتغير في التثنية هو الالف وفي الجمع الواو وهما ليسا
 اخرها بل اخرها النون وهو لم يتغير **واجيب عنه** بان المراد من الآخر جزئية
 يعنى آخره جزء المعرب فيختلف اخرها لان النون فيهما عوض عن التنوين
 على بعض المذاهب والتنوين كلمة اخرى فاخر التثنية هو الالف واخر
 الجمع هو الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلاف

من حيث العوامل فخرج عنه حركة غلامى ايضا اذ هي ليس من حيث العوامل بل من حيث اقتضاء الياء فان قيل تعريف الاعراب صادقة على الحركات دون الاعراب الحرفى وذلك لان الاعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب اخر العرب فلا بد من مغايرة السبب لآخره اى لا بد من مغايرة الحال المحل ففي نحو جاءنى ابوك الواو اخر العرب فكيف يختلف به اخر العرب فاتحد الحال والمحل وذا لا يجوز **واجيب عنه** الامر كذلك لان الاعراب الحرفى فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركة والحركات يغير اخر العرب فالاعراب الحرفى محمول عليه حمل لفرع على الاصل كذا فى عبد لغفور الحاشية على الفوائد الضيائية فى بحث الاعراب تامل قوله **كَالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ وَالكَسْرِ وَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا** يذكره سابقا لم يذكره ههنا واكتفى به بالواو والالف والياء نحو جاءنى ابوك ورأيت اباك ومرورت بابيك واعراب الاسماء العرب لان البحث فيه ثابت على ثلاثة انواع **رَفَعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ** اى احد هارفع وثانيها نصب وثالثها جر على حذف المبتدئ وما منصوب على المفعولية بتقدير اعنى واما مجرور على البدلية من قوله ثلاثة انواع وانما انحصر الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون لاعلامه للمعنى المقتضى للاعراب المعتوق على العرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية والاضافة فالدال على ذلك المعنى ايعز على ثلاثة انواع ولا لزوم الترادف بين الاعرابين لوجعل اكثر من ثلاثة انواع والشركة لوجعل انقص من ثلاثة انواع والترادف والشركة كلاهما خلدان الاصل تامل كذا فى الغاية القائل ما به يحصل رفع ونصب وجر نحو جاءنى زيد فجاء عامل اذ حصل به الرفع على زيد ورايت زيدا فرايت عامل اذ حصل به النصب زيد على هذا القياس حالة الجر تامل فان قيل هذا المحذوف بجامع الخروج عوامل لفعل كرم ولما وغيرها **واجيب عنه** بان المراد من العامل ههنا عامل الاسم بقريضة البحث عنه فان قيل ان سلم ان العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر بل العامل به يحصل المعنى المقتضى للرفع والنصب الجر من اقتضاء المعانى لا من العوامل **اجيب عنه** بان اسناد حصول الرفع والنصب الجر الى العامل لتزامى لاحقيقى وذلك لان الرفع لازم لمعنى الفاعلية والنصب لازم لمعنى المفعولية والجر لازم لمعنى الاضافة فان قيل فعلى هذا يجب ان يذكر تعريف الاعراب بعد تعريف العامل لصدور الاعراب عنه ولتفرعه عليه فحاله عقيب الاصل فذكر مسئلة الاعراب ليس فى محله **واجيب عنه** بان الاعراب جهتين جهة الصدور وهو يتوقف على العامل جهة الوقوع وهو

يتوقف على لمعرب فله محلان بالنسبة الى متعلقه فجازان يند كومتصلا بالمعرب
 لانه صفة قائمة بالمعرب وجازان يند كير بعد العامل لحدوثه ولصدوره عنه هكذا
 كل شئ جهتان فله محلان تأمل والمراد من الرفع اعم من ان يكون حرفا او حركة
 وكذا من النصب والجر اعم من ان يكون حركة او حرفا قوله وتحل الأعراب من الأسم
هو أي محل الأعراب الحروف الأخرى لا الأول والوسط لما مر قوله مثال الكل نحو قام
زيد فقام عامل وزيد معرب والظيمة إعراب والذال محل الإعراب انتهى قوله
والعكس أي الشان لا معرب في كلامهم إلا الاسم المتمكن والفعل المتصارع
وسبغى حكاه في القسم الثاني وهو بحث الفعل نشاء الله تعالى الفصل الثالث من
الفصول الأربعة يكون جزء من المقدمة ويتوقف عليه الشروع في أصناف إعراب الأسم
وهي أي اصناف اعراب الأسم تسعة أصناف الأول أي الصنف الأول من الاصناف
التسعة أي من الاقسام التسعة فالصنف هو القسم ان يكون الرفع بالظمة بحالة
الرفع والنصب بالفتحة بحالة النصب والجر بالكسرة بحالة الجر ويخص هذا الصنف
بالمفرد المنصرف الصحيح فبقيد الافراد خرج التثنية والجمع وبقيد الانصاف احتز
من غير المنصرف وبقيد الصحيح احتز عن المفرد المنصرف غير الصحيح كالاسماء الستة
فانها مفرد منصرف لكنها غير صحيح لان الأربعة منها ناقصة واوية وهي ابوك واخوك
وهنوك وحموك وواحد منها الفيف مقرون وهو ذومال اصله ذو وو واحد منها
اجوف واوى وهو فوك اذا صلته فوه حذقت الهاء على غير القياس وابدلت الواو ياء
في غير حالة الاضافة ثم في الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا تعرض
المصنف الى تعريفه فقال الصحيح عند النحاة ما أي الاسم الذي لا يكون في آخره أي آخر
ذلك الاسم حرف علة كزيد والمثال والاجوف والمهموز مع اقسام الثلاثة والمضاعف
تسمية صحيح عند النحاة واما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت حروفه الاصلية من
حروف العلة والمهزلة والتضعيف فالسالم والصحيح متحذان عند الصرفيين لا فرق
بينها ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين والصحيح
غيره وهو ما لا يكون آخره حرف علة عند النحاة قوله والجاري مجرى الصحيح
أي النائب مناب الصحيح وهو الجارى مجرى الصحيح ما أي اسم يكون في آخره أي
في آخر ذلك الاسم واوا ياء ما قبلها ساكن كذا وكو وطى ورهى وانما صار هذا الاسم
جارى مجرى الصحيح لعدم ثقل الاعراب عليه بسبب وجود الساكن

وبحصول استراحة اللسان بسكون ما قبلها ويختص ايضاً بالجمع المكسر المنصرف
 كرجال وطلبة فبقيل المكسر احترز عن جمع السلامة نحو رجون وعالمون و
 بقيل المنصرف احترز عن جمع المكسر الغير المنصرف نحو رجون ونواصر وغيرها
 وانما اختص هذا الاعراب بهذين القسمين لمناسبة في الاصالة وذلك لان الاعراب
 الحركتي اصل من الحرفي والمفرد المنصرف اصل من الثنية والجمع وغير المنصرف
 فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصالة المفرد فظاهر اشتقاقها منه واما وجه
 اصالة الاعراب الحركتي فلان الاعراب الحرفي مستنبط منه وذلك لان الواو
 من الضمتين والالف من الفتحيتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستنباط
 ههنا ان اداء الالف مقلاماً واداء الفتحيتين وكذا اداء الواو مقلاماً واداء الضمتين
 كذا اداء الياء مقلاماً واداء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع فهذه العلاقة
 حكوا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من الحركات فان قيل فعلى هذا
 يلزم ان لا يكون في الجمع اعراباً حركتي لان الجمع فرع المفرد واللائق للفرع الاعراب
 الفرعي تامل اجيب عنه لا مركز ذلك الا انه اعطى لها الاعراب بالحركات لاجل
 الضرورة وهي عدم وجدان حرف الاخير صالحاً قابلاً للاعراب الحرفي من الواو
 والالف والياء فلما لم يجدوا في اخره حرفاً صالحاً للاعراب اعرب بالحركات ضرورة
 والاعراب في هذين القسمين اصل من الوجهين أحدهما ان يكون بالحركات
 دون الحروف وثانيهما بالاحوال لثلاثة دون الاحوالين كما كان احد حالة الاعراب
 تابعاً للاخرى وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى قوله تقول انت مطابقاً لهذه
 القاعدة المذكورة من الاعراب الحركات في الاحوال الثلاثة جاءني زيد ودلو

وقبي ورمي ورجال ورايت زيد اودلوا وظيفيا ورميا ورجالا ومررت بزيد ودلو
 وقبي ورمي ورجال وعلى هذا القياس غير هذه الاسماء قوله والثاني اي الصنف
 الثاني من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب
 والجر بالكسرة فالنصب تابع للجر ههنا ويختص هذا الصنف بجمع المؤنث السالم
 وهو كل جمع اخره الف وتاء تقول مطابقاً لهذا الصنف جاءني مسلمات ورايت
 مسلمات ومررت بمسلمات وانما اختص هذا الاعراب بالحركة مع ان جمع
 المؤنث فرع الجمع المذكور واللائق للفرع الفرع لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب
 في اخره وهو الواو والالف والياء فبالضرورة اعرب بالحركات وانما

صار النصب تابعاً للجرت لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو الجمع المذكور السالم نحو مسلمون وفي جمع المذكور السالم النصب تابع للجرت كما في جمع المؤنث السالم **فان قيل** فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل ايضا لان جمع المذكور السالم اصل وهو معرب بالحروف فيلزم فوقية الفرع على الاصل على صورة التبعية ايضا **واجيب عنه** بان هذه الضرورة وفوقية الفرع على الاصل بالضرورة كلا فوقية اولان الاعراب بالحركات وان كان اصلا لكنه في المفردات اصل في التثنية والجمع فان الاعراب بالحركات في التثنية والجمع بمنزلة الاعراب بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير فلا يلزم مزية الفرع على الاصل تامل **فان قيل** قد وجدنا هذه الاعراب في غير جمع المؤنث السالم نحو كوكبات جمع كوكب وكذا اللفظ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها مما كان مفردة من كرا فتقتضى الخاصة **واجيب عنه** بان المراد من الجمع المؤنث السالم الاصطلاح هو في الاصطلاح ما كان في اخره الفتحة مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفردة من كرا او مؤنثا **واجيب عنه** ثانيا بان هذه العبارة بحذف المضاف او المعطوف تقديرة ويختص هذا الاعراب بجمع المؤنث السالم ويختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغته لم تنتقض الخاصة تامل كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقى من قول الثالث

اي الصنف الثالث من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمه حالة الرفع والنصب والجبر بالفتحة حائق النصب والجبر تابع للنصب على عكس جمع المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من الاسباب التسعة وسيجئ بيانه وانما اختص هذا الاعراب به لان غير المنصرف مفرد غالباً والمفرد اصل في الاعراب بالحركات واما وجه متابعه الجبر للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان ففي السببين صار مشابهاً للافعال كما ان في الافعال سببين احدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع منه الجبر كما امتنع الجبر من الفعل فصار الجبر تابعاً للنصب كذا في الغاية وفيه اطناب مذكور في الغاية فاطلب هناك **فان قيل** كثير من غير المنصرف يدخل الكسرة والتنوين للتناسب او الضرورة فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح **واجيب عنه** بان قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان موانع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانها مثالاً لتناسب

مثل سلا سلا واغلا لان سلا سلا صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرف لا يدخل
عليه التثنية مناسبة الاغلا تامل واما مثال الضرورة قول اعد ذكر نعمان
لن ان ذكره + هو المسك ما كررته يتفوع + فان نعمان غير منصرف لا يدخل عليه
الكسرة والتثنية لانه دخل الكسرة للضرورة الشعرية انتهى تقول مطابقا هذا
الصنف المذكور جاء في عمر ورايت عمر ومررت بعمر قوله والرابع اي الصنف
الرابع من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالواو حالة الرفع والنصب
بالالف حالة النصب والمجر بالياء حالة المجر وما فرغ عن مواضع الاعراب بالحركات
شرح في مواضع الاعراب بالحروف فقال والرابع كذا وكذا او يختص هذا الصنف
بالاسماء الستة موحدة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان مضافا
الى الظاهر نحو ابو بكر وابو عمر او الى الضمير مطلقا سواء كان الى الغائب نحو جاءني
ابوه واخوه او الى ضمير المخاطب نحو ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها وهو ابو الزوج فلا يضاف الا اليها وهنوك وفوك وذو مال
فبقيد لوحدة خرج تثنيتهما نحو اخوان وابوان وبقيد المكبر خرج مصغراتها نحو
اخيك واميك فان مصغراتها معربة بالحركات وتثنيتهما معربة باعراب التثنية
وبقيد الاضافة خرج بلاضافة فيها كاخ واب فانها ايض معربة بالحركات وبقيد
الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى ياء المتكلم نحو ابى واخى فانها ايض معربة
بالحركات لكنه تقديرية لا لفظية فاعلم ان الاسماء الستة لها خمسة احوال ولها
خمس اعراب حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المكبرة وحال المصغرة
وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة
فحال المكبر والمصغر داخل في حال الافراد وحال الافراد مع المكبر والمصغر حال
واحد فالاحوال خمسة احدها حال الافراد سواء كان مكبرا او مصغرا وحال التثنية
والجمع وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع
الاضافة تامل ففي حال الافراد مع المكبرة مقطوعة عن الاضافة اعرابها بالحركات
لعدم اعادتها لام المحذوفة عنها ساءا حال التلا فرا ونحو جاءني ابى ورايت ابنا و
مررت بابى وفي حال التثنية والجمع اعرابها بالحروف كحال سائر التثنية والجمع
نحو جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين تثنية وجمع الوجود حرف الاعراب في
اخرها حال التثنية والجمع وفي حالة الاضافة الى ياء المتكلم اعرابها بالحركات التقديرية

لاقتناء الياء وكسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم اعربها بالحروف
لاعادة اللام المحذوفة سماع ارتفاع المانع وفي التنوين وفي حالة التصغير ايضا
بالحركات مطلقا سواء كان مضافا او لا لكونه جارية مجرى الصحيح انتهى وانما غير
الاسلوب باضافة التحم الى الكاف المكسورة وبإضافة ذوالى غير الكاف لان التحم
قريب من المرءة ولا يضاف الا اليها واما اضافة ذوالى مال فلا تها وضعت اتصال
الثنى باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس واما قول الشاعر + اهنوا المعروف
ما لم يتبدل فيه الوجوه + انما يعرف ذوالفضل من الناس ذووه + شاذ لا يعتد
به وكذا قول اللهم صل على محمد وذوينا ايضا يقال ان الاسم الذى اخره واو
ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذووا ابو كذا لا نقول هذه القاعدة
مشروطة بثلاثة قيود اولها ان لا يكون ذلك الواو بمنزلة الاعراب فبهذا القيد
خرج واو الووذو واو و غير هالان الواو فيها وقعت اعرابا وثانيها ان الواو لا يكون
في الاسم المبني فبهذا القيد خرج واو هو لا تها وقعت في المبني وثالثها ان لا يكون
مدغما ومدغما فيه فبهذا القيد خرج واو مدعو وفرنحو فلا يجوز ابد الهاء
الا للتحفة نحو مدعى وفرنحى واما ضار اعراب الاسماء الستة بالحروف مع كونها
مفردات دفعا للوحشة والنفرة وذلك لانه لو جعل اعراب التثنية والجمع بالحرف
وجاء اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انها مشتق و
مشتق منه وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون غيرها من المفردات
دفعا للوحشة لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلو وجود الحرف
الصالح للاعراب فى اخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كما ان
معنى التثنية والجمع منبئة عن التعدد وانما صار ستا ولم يجعل قل ولا اكثر
لمقابلتها اعراب التثنية والجمع وذلك لان اعراب التثنية ثلاثة واعراب الجمع
ايضا ثلاثة فاخترنا فى مقابلة كل اعراب من الاسماء حتى صار ستا فان قيل
اعراب الاسماء الستة لا يتخلوا ما ان يكون بطريق الجواز او الوجوب لاسبيل
الى كل واحد منها لانه لو اريد الجواز لخرج عنه ابوك واخوك لان اعراب فيها
واجب بالحروف فى هذه الحالة لاجازة وان اريد به الوجوب لخرج عنه هنوك
وسموك لان اعراب الحم والهن بالواو فى حالة الاضافة جائز لا واجب لوجود اعرابها
بالحركات ايضا مطلقا سواء كان مفردا نحو جاءنى حم ورايت حمًا ومررت

بهما ومضافا نحو جاءني **مخيب** ورأيت **مخيب** ومررت **بمخيب** وكذا **الهن** و**اجيب عنه**
 بان المراد ههنا الصلاحية اى يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصح لها هذا
 الاعراب فح يشتمل الوجوب والجواز كذا في غاية التحقيق تأمل فان قيل لما
 كان اعراب اسماء السنة بالحروف لوجب ان يكون بالالف والياء مثل لتثنية او
 يكون بالواو والياء مثل الجمع لان اعرابها بتشبيهها فصار فرعاً عن التثنية والجمع
 فينبغي ان يكون اعرابها مثل اعراب التثنية والجمع لئلا يلزم منية الفرع على
 الاصل و**اجيب عنه** بان الامر كذلك الا ان الاسماء الستة لما كانت مفردات فروعيت
 حال الافراد لان المفرد اصل في الاعراب بلاحوال الثلثة كذا في غاية التحقيق تقول
 مطابقاً لهذه القاعدة جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك وكذا البواقي

والخامس اى الصنف الخامس منها ان يكون الرفع بالالف حالة الرفع والنصب
 والجري بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص هذا الصنف بالمتنى اى ما يطلق عليه لفظ
 المتنى وهو الاسم الذى لحق في الحرف مفردة الف والياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
 مطلقاً سواء كان مدكراً او مؤنثاً الذى علم او غير ذى علم وكلام مضافاً الى مضمراً
 عطف على المتنى اى ويختص هذا الاعراب بالمتنى وكلاواثنتان للمذكرواثنتان
 للمؤنث وكذا كلتا للمؤنث لكنه لم يذكره اكتفاءً بذكر الاصل وانما لم يكتب بذكر
 الاصل في قوله اثنتان واثنتان لان اثنتان واثنتان من الاسماء العدد وهو
 مخالف لجميع الاسماء فى الاستعمال فلهذا لم يكتب بذكر الاصل تقول مطابقاً

لهذه القاعدة جاءني الرجلان كلاهما واثنتان واثنتان ورأيت الرجلين كليهما
 واثنتين واثنتين ومررت بالرجلين كليهما واثنتين واثنتين وانما قيد كلا وكذا
 كلتا بالاضافة وصار لازماً بالاضافة لعدم افادة معنى التثنية منها الا
 باضافتها الى التثنية ظاهراً او مضمراً وانما خص الاضافة بالمضمراً لان كلا
 ذو محتملين مفرد صورته وتثنية معناه فصورته يقتضى الاعراب بالحركات
 ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فاذا اضيف الى المظهر روعيت جانب
 الافراد واعرب بالحركات لان المظهر اصل والافراد والاعراب بالحركة
 ايضا اصل واذا اضيف الى المضمراً روعيت جانب المعنى واعرب
 بالحروف لان المعنى فرع والاعراب بالحروف والمضمراً يفرع فوجود
 الاصل يقتضى الرعاية من جانبه ووجود الفرع يقتضى الرعاية من جانبه

كذلك وإنما اختص هذا الأعراب بهذه الأسماء لمناسبة الأعراب المحرفي في كونها
فرعين أي في كون التثنية مع ملحقاتها وكون الأعراب المحرفي كونها فرعين اللاتق
للفرع الفرع ولوجود حرف صالح في آخرها فإن قيل الألف في آخر هذه الأسماء
علامة التثنية فلجعل ذلك الألف علامة للأعراب يلزم إيراد المؤثرين على
أثر واحد وهو لا يجوز **واجيب عنه** بأن ذلك المنع إنما يرد إذا كان المؤثران لفظيين
وإذا كان أحدهما لفظياً والآخر معنوياً فيجوز إيراد المؤثرين على أثر واحد كما
في ما نحن فيه وكذا الحكم في جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسيلاني ذكره انتهى
فإن قيل فعلى هذا يلزم أن لا يصدق على هذا الألف حد الأعراب وهو
ما اختلف به آخر العرب لأن الألف آخر العرب فكيف يختلف بها آخر العرب والأهم
اختلاف الشيء في نفسه وذاتاً لطل الجواب عنه ما مر نقاد وهو الحمل على الأعراب المحركي
فإن قيل فعلى هذا الميثبت الاختلاف في آخره لأن آخر التثنية التثنية وهو لم
يتغير والجواب عنه ما مر فإن قيل لم جعل الألف علامة للرفع والياء علامة للنصب
والجر **واجيب عنه** بأن هذه الموافقة بالفعل من نحو ضرباً وللموافقة بالضمير
من نحوهما وكذا حال الجمع فإن الألف في آخر ضرباً علامة للرفع وفي تثنية الألف
علامة للرفع وإنما صار كلا وكلتا واثنان واثنان ملحقات بالتثنية لأن التثنية
الحقيقي ماله مفرد ولا مفردات لهذه الأسماء قوله والسادس أي الصنف الثامن
من الأصناف المذكورة أن يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب
والجر بالياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والجرفان النصب تابع للجر في التثنية
والجمع جميعاً وسيأتي ذكرها ويختص أي هذا الصنف بالجمع المذكر السالم
هو الاسم الذي يكون بناء المفرد فيه سالماً مسلمون وضاريون والووعشرون
أي مع ملحقات الجمع وأحواتها من نحو ثلثون وأربعون إلى تسعين وانسما
يختص هذا الأعراب بجمع المذكر السالم لمناسبة الأعراب المحرفي في كونها
فرعين ولوجود الحرف الصالح للأعراب في آخرها فإن قيل قد وجدنا
هذا الأعراب بغير الجمع المذكر السالم نحو سنون وارضون وثبون وقلون جمع
سنة وارضنة وثبنة وقلة **واجيب عنه** بأن المراد من الجمع المذكر السالم ما يكون اصطلاحاً
وهو ما يكون في آخره واو وياء ونون مفتوحة أو يجاب عنه بأن العبارة على حذف
المضات وعلى حذف المعطوف تقديراً ويختص هذا الأعراب بصيغة الجمع المذكر

السالم ويختص بالجمع المذكور السالم وما على صيغته فاندفع الاشكال فان قيل الواو فيه علامة الجمع فان كان علامة الرفع حالة الرفع يلزم ايراد اللوثرين على اثر واحد وهو غير جائز **واجيب عنه** بما مر في التثنية فان قيل فعلى هذا لا يلزم الاختلاف في آخره **واجيب عنه** بان المراد من الاخر اخر الجمع والنون ليس اخر الجمع لانه عوض عن التنوين فآخر الجمع الواو فقط فان قيل لم يجعل الواو علامة الرفع في الجمع والالف في التثنية والياء في الموضعين علامة النصب والجرو **اجيب عنه** بان هذه الضرورة وذلك لانه لو اعرب المثني بالحروف الثلاثة بقي الجمع بلا اعراب ولو اعرب اعراب بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما بهذه الحروف لوقع الالتباس بينهما فبالضرورة قسمت ذلك الحروف عليها فاعطى الالف للتثنية حالة الرفع ولواو للجمع حالة الرفع لانها علامة المرفوع في الفعل نحو ضربا ضربوا وجعل الياء علامة الجرف فيها ولما لم يجدوا علامة النصب حكموا بالتبعية للجرو ففرقوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها بان الفتحة ما قبل الياء في التثنية والكسرة في الجمع نحو مسلمين في التثنية ومسلمين في الجمع ولم يعكس الامر لان التثنية كثيرة لانه غير مختصة بذي علم والجمع قليل لاخصاصه بذي علم فالتكثير يناسب التخفيف فان قيل انت قلت اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجرو قوله عليه السلام من احب كريمته لم يكتب بين العصر والعشاء مخالف للحكم المذكور فان قوله كريمته تثنية وقعت مفعولا لاحب ولم يكن الياء فيه حال النصب بل كان الفافية **واجيب عنه** بان هذا من علي بن ابي طالب النخعي اما على مذهب الجمهور فلا نسلم كونه كريمته بل كريمته بالياء قوله كريمته شاذ ولا يعتد به فان قيل يجعل النصب تابعا للجرو والجر تابعا للنصب يعني يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا **واجيب عنه** بانه لا مناسبة بين الرفع وبين النصب والجر فالرفع علامة العدة وهما علامة الفضلة فلم يوجد المناسبة بينهما فلهذا اصاب النصب والجر تابعا ومتبوعا دون الرفع وانما كان اللو عشرون مع اخواتها من الملحقات لانه لا مفرد لها والجمع الحقيقي مالم مفرد فان قيل لان سلمته لا مفرد له لان الوجود جمع ذو عشرين جمع عشرة **واجيب عنه** بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو ممنوع غير لفظه فلا يعتد به ولا نأقول العشرون لا يجوز ان يكون جمع عشرة

واللزما اطلاق العشرين على ثلثين لانه لا بد في الجمع من ثلاثة افراد المفرد ولا يجوز اطلاق العشرين على ثلثين استعمالا فلا يكون له مفرد ايضا فاذا كان الا مركب كان من الملحقات انتهى نقول مطابقا لهذه القاعدة المذكورة نحو جاءني مسلمون وعشرون واولو مال ورايت مسلمين وعشرين واولى مال ومررت بمسلمين وعشرين واولى مال اعلم ان نون المثني مكسورة ابدًا اي في كل حال سواء كان رفعًا ونصبًا او جراً وانما اختيرت الكسرة لوجوه املان التثنية اوسط الحال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضا متوسط فلهمذا اخضت بالكسرة اولاً لان هذا النون عوض عن التنوين على مذهب بعض والتنوين حرف ساكن والساكن اذا حرك حركت بالكسر اولاً لانه لو لم يكسر لكان مفتوحاً ومضموماً لا سبيل الى كل واحد منهما اللزوم توالي الفتحا لوقته ولوجود المتروك لوضمه وذلك لان النون كلمة بحرف واحد كهيئة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في كلام العرب مضموم انتهى اعلم ان في نوني التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب الكيسان ومذهب الزجاج ومذهب ابن علي بن طاهر بن ولاد ومذهب ابن مالك فعند الكيسان انه عوض من تنوين المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنهما معا وانما عوضت النون في المفرد لئلا ينحط مادة الافراد عن التثنية والجمع واما وجه التعويض عن التنوين ان هذا النون تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيها فعلم انه عوض من واحد من عليه بانه لو كان عوضاً عن التنوين لم يكن مع الالف واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام وهو يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون فاذا ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والالما جاء معه واجيب عنه بان التنوين انما يسقط بالالف واللام لكونها ساكنة لينة حقيقة واما في التثنية والجمع فصارت متحركة فهو قوى منها فلا تؤثر الالف واللام في اسقاطها بخلاف التنوين فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها واما عند الزجاج فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجود الالف مع الالف واللام في التثنية والجمع لوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل الاعتذار عن جانب السقوط حالة الاضافة بان ذلك السقوط تقصير الكلام وتخفيفه وتقليله مع حصول تمام المعنى ومن المعلومات ان الكلام القليل المفيد لتتمام المعنى اولى من الاطناب لان يكون سقوطها بالاضافة واما عند ابن ولاد فانه

عوض منها كوجوده مع اللام وسقوطه مع الاضافة واما عند ابن مالك النحوي فلانه لا يكون عوضاً عن الشيء اى لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون وجوه لاجل وقوع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فان النون فيه لدفع الالتباس بالمفرد لان جوزان تثنية جوزى فاذا اريد التثنية زيد فى آخره الف التثنية فصارت جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد زيد بعد ذلك الالف والنون حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد وما لا التباس فيه حمل عليه طرف اللباب انتهى هذا كله فى المنهل شرح قاضى الارشاد المصنف فى علم النحو وفيه اطنا ب لكننا تقتصر لحصول الغرض بهذا القدر ايضا فان شئت الاطلاع فلترجع اليه ونون الجمع المذكور السالم مفتوحة ابدا وجه الزيادة لتلا ينحط مادة المفرد فى الجمع واما وجه الفتح فللخفة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى والثقل يقتضى الخفة اولانه لولم يفتح لكان مضموما او مكسورا لسبيل الى كل واحد منهما لانه لو كان مضموما لزم توالي اربع ضامات فى حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا لزم الخروج من الضمة الحقيقية او التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهذا ثقيل قوله وهما تسقطان عند الاضافة اى نون التثنية والجمع وانما تسقطان حالة الاضافة لانهما عوض عن التنوين فى بعض مذاهب والتنوين يسقط عند الاضافة فكذا العوض منه واما على مذهب من قال بالحركة اولدفع الالتباس او منهما فخذ فقه لقصر الكلام والخذف ما مر انفا نحو جاءنى غلاما زيد اصله غلامان فلما اضيف اليه سقط النون بالاضافة واما الطول الكلام على الاختلاف الذى ذكرنا ومسلمو مصر اصله مسلمون لما اضيف الى ما بعده سقط النون اما بالاضافة او للتخفيف على الاختلاف الذى ذكرنا قوله السابع اى الصنف السابع من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير الفتحة حالة النصب والجر بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص اى هذا الصنف السابع بالمقصود اى بلا اسم المقصور فاللام فيه عوض عن الموصوف تامل وهو ما يكون فى آخره اى آخر الالف مقصورة كعصا وانما سمي بالمقصورة لان قصر الشيء جسد عن الغير وهو ايضا محبوس عن الحركات الثلاثة سواء كانت الالف ثابتا كالعصا باللام او محذوفة كعصا بالتنوين قوله وبالاضافة اى بلا اسم المضاف الى ياء المتكلم غير جمع المذكور السالم كغلامي وانما صار الاعراب بالحركات لان هذا

الاسم مفرغ والمفرد اصل في الحركات وانما صار الاعراب تقديرية بالتعذر ظهور
 الاعراب ومنعه في اللفظ لان العضا اخرة الف وهو لا تقبل الحركة اصلا فصار
 تقديرية واما في غلامى فلانه لما صار اخر الغلام مبنيا بسبب اقتضاء الياء كسرة
 ما قبلها فصار ما قبلها مبنيا على ذلك الكسرة فلم يبق محل الاعراب لفظيا فصارت
 تقديرية هكذا قال الواوقيه نظرا لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل عليه سابقا
 على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرايه لفظيا واقتضاء الياء تقديرية واجيب عنه
 بان الاضافة سابق على دخول العوامل لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء ترجح من
 الغير وفيه تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك الكسرة في غلامى مشتركا
 بين اقتضاء عامل الجارة وبين اقتضاء الياء فيكون اعراب غلامى لفظيا حالة الجزر
 وتقديرية حالة الرفع والنصب **واجيب عنه** بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين
 على اثر واحد وقد عرفت في بحث التثنية ان ايراد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد
 ممنوع بخلاف ما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فح يجوز وليس كذلك ههنا
 تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعرب ما قبل نون جمع المؤنث في يضرين
 وتضربين اعرابا تقديرية دون البناء والحال ان الياء كما يقتضى البناء لما قبلها
 كذلك نون جمع المؤنث يقتضى البناء على السكون لما قبلها فما حالهم ان يعربوا
 غلامى تقديرية وبنوا جمع المؤنث **واجيب عنه** بان بينها فرقا جليا وهو ان النون في
 جمع المؤنث ضمير الفاعل والفاعل شديد الاتصال بالفعل لفظا ومعنى فلما اتصل
 بالفعل ذلك النون حصل اتصال الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الاعراب
 لا لفظا ولا تقديرية فصارتا مبنيتين واما الاضافة وان كان يقتضى الاتصال لكنه
 يقتضى الاتصال اللفظي لا المعنوي فتعذر محل الاعراب لفظا لا تقديرية فصارت نحو
 غلامى معربا تقديرية فاحفظ هذا الكلام في غاية التحقيق وبعضها في الايضاح شرح الملح
 فان قيل لم لا يعوض النون عن الرفع بعد نون جمع المؤنث كما يعوض بعد الف
 التثنية وواو الجمع **واجيب عنه** بانه لو عوض النون عن الرفع لكان لزم اجتماع
 النونين في اخرج جمع المؤنث ففي باب اهان يمين لزم اجتماع اربع نونات وهو مكره
 وشنيع جدا وهذا النونان بمنزلة النونات حكما اولثلا يلتبس بنون التحففة صوتا
 فلهذا لم يعوض لا يقال فعلى هذا يلزم ان يعوض حرف اخر غير النون في لا يلزم ان يعوض
 هو النون فقط بل يجوز ان يكون اى حرف من حروف الابدال وحروفها استنجده

يومصال يط كذا في المراح لأننا نقول لو فعل ذلك لزم خلاف جمع المؤنث عن خواتمها
 فيلزم الانتشار في ذهن المبتدى **فان قيل** اذا ثبت وتقرر ان النون في التثنية
 والجمع عوض عن الرفع المفرد في الأفعال فيلزم اجراء اعراب المضارع على فاعله
 لان الالف والواو والضمير هو الفاعل والنون عوضى بأبعدهما اعراب المضارع
 فاجراء اعراب الكلمة على كلمة اخرى لا يجوز قطعاً **واجيب عنه** الامر كذلك لان
 الفاعل كالجزم من الفعل لشدة اتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة
 كما انتهى هذا كله في الايضاح شرح المراح **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون اعراب
 عصا ونحوه بالحروف كاعراب كلا وكلمات الوجود وحرف صالح للاعراب في اخره كما
 في اخر كلا وكلمات **واجيب عنه** بان عصا اسم متمكن لانم التنوين في امان يثبت
 مع ذلك الالف التنوين اولا فلا تثبات ممتنع للزوم التقاء الساكنين وكذا حذف
 التنوين وحدها نحو الاسم المتمكن عن التنوين بغير ضرورة وكذا حذف الالف
 لانه يلزم حذف الاعراب وهو لم يوجد **فان قيل** تقدير الاعراب بسبب التعذر
 في عصا امان يكون قبل الاعلال او بعده فان كان قبله فلا يمتنع ظهور الاعراب
 فيه بل ثقيل عليه **واجيب عنه** بان الغرض ههنا مجرد تقدير الاعراب
 مطلقاً سواء كان التقدير بسبب التعذر او الاستثقال وان فرضنا ان تقدير
 الاعراب ههنا لتعذر الاعراب لا للاستثقال فجوابه اننا نختار اجراء الاعراب بعد
 الاعلال لا قبله ولا شك ان اجراء الاعراب بعد الاعلال ممتنع ظهور الاعراب
 لا ثقل الاعراب وانما نختار بعد الاعلال لان الاعراب صفة للكلمة والكلمة ذات
 ومحل له فاجراء الصفة بعد تقرر الذات والمحل اى بعد منتهى الصفة فصار
 الاعراب تقدير بالتعذر كغلامى لا للثقل تقول مطابقاً لهذه القاعدة المذكورة
 جامعى العصا وغلامى في حالة الرفع ورايت العصا وغلامى في حالة النصب وصيرت
 بعصا وغلامى في حالة الجر والمراد بذكر عصا كل اسم يكون مفرد الخرة المفقوصة
 سواء كانت للتانيث او كانت للالحاق او للاشباع او رعاية للقافية او زائدة او
 غيره مراداهنا وكذا في ايراد ذكر غلامى كل اسم صحيح او جارية مجراها انتهى
 الثامن اى الصنف الثامن من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير
 الضمة حالة الرفع والجر بتقدير الكسرة حالة الجر والنصب بالفتحة لفظاً حالة
 النصب ويختص هذا الصنف بالمنقوص وهو اى الاسماء المنقوص

ما أي اسم آخره ياء أي آخر ذلك الاسم ياء ما قبلها مكسور كالقاضي مطلقا سواء
 كان الياء أصليا أو وصفيا أو عوضا من الواو أو من الألف سواء كان محذوفا
 بالتقاء الساكنين أو لا وإنما صار الأعراب في هذا القسم بالحركات ثم إذا كان
 بالحركات كان في الحالتين تقديريا وفي حالة واحدة لفظيا وآما وجه الحركات
 فلأنه مفرد والمفرد أصل في الحركات كما لا يخفى وآما وجه التقدير في الحالتين
 المذكورتين فلاستثقال الضمة والكسرة على ذلك الياء وآما وجه اللفظي
 حالة النصب فلان الفتحة أخف الحركات تقول مطابقا لهذه القاعدة جاءني
 القَاضِي ورَأَيْتُ القَاضِي ومَرَرْتُ بالقَاضِي وعلى هذا القياس غيرة قوله
 والتاسع أي الصنف التاسع من الإصناف المذكورة السابقة أن يكون الرفع
 يتقدّم الواو وحالة الرفع والنصب والجر بالياء لفظا حالة النصب والجر وحالة
 النصب تابع للجر ويختص هذا الصنف بالجمع المذكور السالم مضافا إلى ياء المتكلم
 تقول جاءني مسلمي تقديرا مسلمون فلما أضيف سقط عنه النون للإضافة
 فصار مسلموي فقد توجهت إلى القاعدة الصرفية وهو قوله اجتمعت الواو والياء
 الأولى منها ساكنة فقبلت الواو ياء للخفة لأن الياء أخف من الواو ودغمت
 الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار
 مسلم فصار علامة الأعراب وهي الواو تقديريا لا بدال ذلك الواو ياء فلم
 يبق الواو على أصله ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي في حالتها الناصبة الجارة فإن
 النصب تابع للجر وإنما صار الأعراب ههنا بالحروف لما مر من أنه جمع لوجود الحرف
 الصالح للأعراب في حالة الرفع وإنما صار تقديريا حالة الرفع ولفظيا في حالتها لنصب
 والجر لأن في حالة الرفع يلزم إبدال الواو قلم يبق الواو وإبل صار ياء وفي حالتها
 النصب والجر لا دغام فقط ولا دغام لا يخرج الشيء عن حقيقته بخلاف الإبدال فإنه
 يخرج الشيء عن حقيقته انتهى فإن قيل كما أن الأعراب تقديريا حالة الرفع كذلك
 في حالتها النصب والجر أيضا تقديريا لأن الياء علامة النصب والجر لا يكون ظاهرا بل يكون
 مدغما مستترا **جيب عنه** بأن الدغام لا يخرج الشيء عن حقيقته كما عرفت فالتلفظ
 بالياء الثانية تلفظ بالياء الأولى أيضا لأن المدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف
 واحد في الكتابة أعلم أن الأعراب التقديريا قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف
 فإذا كان بالحركة فقد يكون في الأحوال الثلاثة كما في عصا وعلاهي وقد يكون

في الحالتين كافي قاض وداج ورام واذا كان بالحرف فقد يكون ايضاً في الاحوال لثلاثة
نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكروا المصّر هذا
القسم لقلته وقد يكون في حالة واحدة كافي مسلمي فان قيل فعلى هذا
يلزم ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
بتقدير الالف والجرب بتقدير الياء كافي قوله جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم **اجيب عنه** بانه مندرج تحت قوله كعصا وغلادى فان قوله وقد يكون
الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجرب بتقدير الكسرة اعم من ان
يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الاندراج صارت تسعة تامل واعلم
ان هذه القاعدة المذكورة من كونها اجتمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة
الى اخرة مشروطة بشرائط آحادها ان يجتمع في كلمة واحدة مستقلة كما في
مرعى اصله مرموى او حكما بان كانا في كلمتين غير المستقلتين كما في ضاربي
ورامى صلبها ضاربى وراموى فان كل واحد منها كلمة لكنهما في حكم الكلمة
الواحدة لشدة اتصال الظهير مع ما قبله ومع هذا الشرط خرجت نحو قالوا يا ويلنا
وكذا قوله يغزو يومنا ونرمى وترا عن الادغام لان اجتمعا ليست في كلمة واحدة
حقيقة او حكما بل في الكلمتين المستقلتين وثانيهما ان لا يكون ذلك الواو مبدلاً
عن الالف نحو نويصير وثالثها ان لا يكون ذلك الياء مبدلاً عن الواو نحو ديوان
اصله دووان ورابعها ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو ايو معلم الجبل
وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علماً للمؤنث نحو حيوة علماً لامرأة وسادسها
ان يكون في انحر الكلمة لا في الوسط نحو مقبولٌ ومُخَيِّوْفٌ وسابعها ان لا يلتبس بشئ
اخرى ثم هذه الشروط الواجوب لا الجواز لان الجواز لا يقتضيه هذه الشروط
سواء وجدت هذه الشروط او لا فيجوز الادغام هذا كله في السعدية شرح
الزنجاني وبعضها في الايضاح شرح المواج تامل قوله الفصل الرابع من الفصول
الاربعة المذكورة ويكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع في تقسيم اسم
المعرب اى فهو تقسيم اسم المعرب في يندفع الاشكال الناشى من كلمة في
الظرفية قول وهو على نوعين منصرف وهو ما اى اسم ليس فيه سببان فقوله
سببان اسم لقوله وليس وخبره فيه مقدم عليه بالمجموع صفة الموصوف او صلة الموصوف بناء
على ان كلمة ما موصوفت او موصولة ثم الموصوف مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر للبتداء و

وهو قولك هروا علم ان كلمة ملايخو اما ان يكون في محل المبتداء او في محل
 الخبر فعلى الاول فالوصول هناك اولى من الموصوف لان المبتداء حقه ان
 يكون معرفة والموصول ايض معرفة واذا كان في محل الخبر فالوصول اولى
 من الوصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة
 فمحصلة انتهى كذا في الغاية او سبب واحد عطف على قوله سببان فحال في الاعراب
 كحال على الوجه المذكورة تاقل وكلمة او ههنا لان انفصال الحقيقي يقوم هذا السبب
 مقامها اي مقام السببين في التأثير بان يوتر وحدا تأثيرها من الاسباب التسعة فتقول
 يقوم جملة خبرية وقعت صفة واحد قول من الاسباب بيان لما يقوم اي لقوله ما يقوم
 مقامها او من السببين او من جميعها تامل فان قيل ما الباعث على تقسيمه
 لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه واجيب عنه ان الباعث على تقسيمه
 اجراء الاحكام المختلفة لها كما لا يخفى فان قيل تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه
 واجيب عنه كانه الكافي بما مر وهو المركب الذي لم يشب الى اخره دون التعريف الذي
 هو كلمة تدل على معنى في نفسها الخ لان ههنا تقسيم اسم المعرب لا تقسيم مطلق
 الاسم سواء كان معربا او مبينا فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك
 منصرف واجيب عنه بان المراد من السببين سببان مع شرائطها وفيه انتفاء
 الشرائط كما سيحكي عن قريب فان قيل لم يقدم تعريف المنصرف على ضد واجيب
 بان المنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف تامل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اي
 ويسمى لذلك المعرب الممكن امكن على صيغة اسم التفضيل لا مكانه على الاعراب
 الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اي من المعرب والممكن والامكن تامل فلا
 نعيد ما فرغ عن حده ومعرفة شرع الان في حكمه واثره المرتب عليه فقال
 حكمه اي اثره المرتب عليه ان يدخله الحركات الثلث مع التنوين فان قيل
 حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن البين ان الدخول ليس اثره بل صفة المتكلم حقيقة
 والحركات تبعها ومجازا واجيب عنه بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام
 المقدرة في تقديره وحكمه اوفيه في فاندفع الاشكال ومثل هذا الاشكال سيجي في حكم غير
 المنصرف تشاء الله تعالى مع جوابه تقول انت موافق لهذا الحكم المذكور
 جاء في زيد ورايت زيد او مررت بزيد وغير منصرف اي ثانيها غير المنصرف
 على حذف المبتداء وهو اي الغير المنصرف ما اي اسم فيه سببان منها اي

من الاسباب التسعة او واحد منها اى من الاسباب التسعة يقوم ذلك
الواحد مقامها في التأثير بان يؤثر وحدها تأثيرها فقولها سببان اما مبتداء و
خبره فيه مقدم عليه او فاعل في الجملة صفة الموصوف الاصلية والمجموع
خبر المبتداء وهو الضهير المرفوع اعنى هو قوله او واحد عطف على السببين
فاعرابه كاعرابه على الوجهين المذكورين تامل وما يقوم مقامه ليس الا صيغة منتهى
المجموع والفا التانيث كما سيجئ بيانه انشاء الله تعالى فان قيل ان نوحا وهو دا
كل واحد منها منصرف مع ان فيها سببان واجيب عنه بان المراد من السببان
السببان مع شرائطها وشرائط العجه التي في هذه الاسماء هي الزيادة وتحريك الاوسط
وكلاهما ههنا منتقيان تامل فان قيل ان ههنا فيه سببان وليس غير
منصرف واجيب عنه هذا وجهين احدهما اشتماله على سببين مع قطع النظر
عن الخفة والثقل وتانيها اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط فاذا
تصور مع ملاحظة الشروط فهو منصرف قطعاً له اذا فاق الشروط المشروط
واذا تصور كونه مشتملاً على وجود السببين فقط فهو غير منصرف لوجود السببين
فيه العلمية والتانيث فان قيل غير المنصرف لا يكون مغايراً للمنصرف بل حظ
عنه الجرو والتوين ولا يلزم ان يكون مبنياً لان مغاير المنصرف لا يكون الامنياً
اجيب عنه بان المراد من الانصراف هو اشتمال الاسم على الاعراب الثلث اى على
الاعراب الزائد على الفعل وبغير المنصرف يرا اشتمال الاسم على الاعراب الثلاثة اى
على الاعراب الزائد فالانصراف وغيره ههنا بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرف مأخوذ
من الصرف وهو الزيادة والحاصل ان الاسماء ما شتمل على الزيادة او غير مشتمل على
الاعراب الزائد فالاول يسمى منصرفاً والثاني يسمى غير منصرف كذا اورد الفاضل
قدس سره وهو عبد الغفور في حاشيته على القوائد المضياثية تامل فان قيل
لو قال في تعريف غير المنصرف ما شابه الفعل في السببين حقيقة او حكماً كما ان خبره
واشمل اجيب عنه الامر كذلك الا ان المشابهة وصف عارض يتولد من بعد وجود
السببين في الاسم فاخذ الذات في التعريفات اولى من اخذ الصفات فلان
التعريف المحدى اولى من الرسمى تامل فان قيل لم عدل عن التعريف المشهور
لغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يعتزل عنه الجرو والتوين اجيب عنه
انما عدل للنزوم الدورية لان اعتزال الجرو والتوين يتوقف على منع الصرف

ومنع الصرف يتوقف على اعتزال الجرو والتنوين فلو عرف منع الصرف باعتزال الجرو
 والتنوين لزم الدور كذا في غاية التحقيق في بحث الغير المنصرف قوله والاسباب
التسعة وهي اى الاسباب التسعة العدل وما عطف عليه فالعبارة بتقدير يم
 العطف على الربط والا لزم كون العدل اسبابا تسعة وذلك لا يجوز لان العدل سبب
 واحد لا اسباب تسعة واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف
 مقدا على الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم ح على الربط
 نحو قوله السكنجيين خل وعسل وماء وان كان تقسيم الكل الى جزئياته
 فالربط مقدم كما في قوله الحيوان انسان ويقرب غنم فهنا العطف مقدم عليه
 قوله والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركييب والالف النون
 الزائدتان ووزن الفعل وحكمة اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه
 من حيث اشتمال الاسم على السببين او على واحد يقوم مقامهما ان لا يدخل
 الكسرة والتنوين لمشابهة الفعل في وجود السببين فيه كافي للفعل ذلك
 لان الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل منع
 منه ما منع من الفعل وهو الجرو والتنوين فقوله وحكم مبتدأ وان في قوله ان
 لا تخفف من المثقلة واسمه ضمير الشأن ولا نافية وما بعد لا من الجملة الفعلية
 خبران والجموع خبر حكمه انتهى فان قيل كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة
 والتنوين كافي بعض الاشعار لضرورة وزن الشعر والتناسب اجيب بان
 المراد من عدم دخول الكسرة والتنوين عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة
 والتناسب واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورة
 تبين المحظورات والتناسب امرهم عند هم انتهى قوله فيكون ذلك الاسم في
 موضع الجرم مفتوحا ابد الحكم من ان الجورتابع للنصب في غير المنصرف نحو جاء في
 احد روايت احمد ومررت باحمد بالفتح لما فرغ عن الاجمال شرح في التفصيل
 اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها بمعنى الميل ان وقعت صلته
 الى كما يقال فلان عدل اليه اى مال اليه وقد يكون بمعنى الاعراض ان وقعت
 صلته عن نحو فلان عدل عنه اى اعرض عنه وقد يكون بمعنى الصرف ان كان
 صلته كلمة في نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وقد يكون بمعنى البعد ان كان
 صلته من نحو عدل الجمال من البعير اى بعد الجمال من البعير وقد يكون بمعنى التساوي

له اوزان عدل رابتا هي توشش شمره فقال ست مثال مس فقال ست جوت ثلث
 مفضل فعل مثلها مثلث عمره مثل فعال دان تو قطام فعل سحره
 على كذا في قوله
 البيت ستف
 وجدان

ان وقعت صلتها بين نحو عدل الا مبرين كذا وكذا او قد تكون لغير هذه
المعنى ما يقتضى صلتها تامن وهو فى الاصطلاح تغير اللفظ من صيغته المصغرة
اخرى تحقيقا او تقدير القول، تحقيقا او تقديرا منصوب على المصدرية على
حذف الموصوف او المضاف اصله فتغير اللفظ بالفاء وهو الصواب لان الفاء
لازمة لما شرطية كما جاء فى موضعه نحو ما زيد فمنطلق وكذا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتذار من جانب ترك الفاء عن جواب اما فى
النسخة التى بغير الفاء ان المراد من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب
فان قيل هذا الحد ليس بما نصح لصدقه على المشتقات من نحو ضرب ويضرب
الزواجيبه بان المراد من الصيغة صيغة ذلك اللفظ بارجاع الضمير الى اللفظ
فباضافة الصيغة الى ضمير اللفظ خرجت المشتقات كلها لان صيغة المشتقات
ليست صيغة المصدر وكذا اخرج التثنية والجمع والتصغير من نحو الزيد ان
والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست صيغة المفرد
فان قيل فعلى هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية نحو قال
وباع ومقول ومرى ونحوها لان قال مثلا بعينه قول وكذا باع ومقول اصله
مقول ومرى اصله مرهوى اسم مفعول اجيبه بان المراد من التغير تغير
غير قياسى والتغير فى هذه المواضع قياسى على مقتضى القاعدة الصرفية
فان قيل هذا الحد صادق على لفظ يد ودم لان اصلهما يد ودمو على وزن
فعل فيصدق عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغته الا اجيبه بان المراد بتغير
اللفظ عن صيغته تغيره مع بقاء المادة فى المعدل والمعدول عنه وهما ليست
كذلك وان قيل فعلى هذا لا ينبغي ان يكون ثلث ومثلث من العدل وكذا عمرو ورفو
لان المادة ليست باقية فيها اجيبه بان المراد من المادة الحروف الاصلية التى
تقابل بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيها فكل واحد منها من باب
العدل وان قيل يدخل فيها نيب واقوس لان مفردهما ناب وقوس وهما اجوفان
وقاعدة اسم الثلاثى المجرى الاجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على قول ثوب على
اثواب ولوم على ألوام وقوم على اقوام ونحوها مما لا يعدل ويحصى فعلم من هذه القاعدة
ان الناب والقوس يجمعان اولاهما على انياب اقواس ثم يتغير لانياب الاقواس تغيرا غير
قياسى الى نيب اقوس اجيبه بان المقترن فى باب العدل ان احدها وجود الاصل

وثانيها اعتبار اخراج ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما ما تحقق العدل
واذا انتهى احدهما انتهى ومنها كذلك لانها وان كان لها اصل لكن لم يعتبر اخرجها
عنه لانه لو اعتبر اخرجها عن ذلك فلا يقال لها في الاستعمالات المتغيرات الشاذة
من تسميتها علم عدم اعتبار اخرجها عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون
الشاذية لها بوجها اخر فلا يكون التسمية دلا على عدم اعتبار خروجها عن ذلك الاصل
لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشذوذ بخلاف جمع اسم المجرى
الاجوف لان له اصلا كما عرفت من قبل فكل ما خالف الاصل يكون شاذ انتهى كذا
في الضيائية وبعضها في حاشية عبد الغفور قدس سره فاطلب هناك فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشيء معرفة ذلك الشيء وهو على نوعين اما
على وجه الامتياز عن كل علة واما على وجه الامتياز عن بعض ماعداه فاذا كان الاول
فيحتاج الى هذه التكاليف والقيود ليحصل الامتياز بهذه القيود عن كل ماعداه
وان كان الثاني فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف تامل فاذا قصد امتياز
العدل عن بين الاسباب التسعة فقط لا عن كل ماعداه فهذا التعريف بلا اعتبار
القيود كاف وواف تامل اعلم انه لو قال المصنف في تعريف العدل تغير اللفظ عن
صبيغته الى صيغة اخرى تغيرا غير قياسي بلا قلب واعلال وتخفيف مع بقاء المادة
لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود كذا في قاضي الارشاد المذكورون في علم النحو
في مقابلة الكافية فاطلب هنا انتهى **قول** فلا يجتمع اي العدل مع وزن الفعل
اصلا لفاء لتفريع فاذا كان العدل تغير لفظ عن صيغة تغيرا غير قياسي فلا يجتمع
مع وزن الفعل اصلا لان اوزان الفعل لا تكون الا قياسية فاذا ثبت للمغايرة بين
الوزنين فكيف يمكن الاتحاد في الموزونين **واعلم** ان اوزان الفعل المعتبرة
في سببية منع الصرف وزن اكرم معلوما واكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول
من المجرى ودخرج على بناء المجهول وايضد خرج معلوما ومجهولا وهذا هو المشهور
فيما بينهم واما وزن العدل فهي وزن مثلت وعمر وامس وقدم وقطار وسحر
وثلت هذا ايضا هو المشهور ثم العدل التحقيقي ما يوجد فيه دليل على وجود
اصل الاسم المعدول سوى منع الصرف والتقديرى ما لم يوجد فيه دليل على
وجود اصل المعدول عنه الامنع الصرف واما الدليل على اعتبار خروج الاسم
عن ذلك الاصل فليس الامنع الصرف فلهذا امتنع عن الصرف عموز فلو وجود

استعمالها غير منصرفين فاقضى ذلك المنع اعتبار خروج عمرو فرعن عامر وزافر
ويصرف صرد وبلد على وزن عمرو فرلانها وان كانا على وزن عمرو فرلكنهما
لما لم يوجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل
وهو صار د و بالذوقية كلام سياقي من بعد انشاء الله تعالى قوله ويجمع مع
العلمية اى ويجمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو فرم مثال العدل التقديري
واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانه لما وجد غير منصرفين ولم يكن فيهما
سببان الاسباب واحد وهو العلمية وهى وحدها لا تؤثر ولا تمنع الصرف فقد
فيها العدل بان اصل عمر عمرو وزفر زافر و عدل عنها اى عمرو فر ليحصل
فيه سببان حفظ القاعدة لهم ليكون العدل التقديري مع العلمية فان قيل
باى شئ يعلم خصوصية اصلها بكونها عامرا وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير
ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بالدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معدل
عن القاطمة لان معنى لفظ قطام بعينه معنى قاطمة فان قيل ينبغي ان يكون
صرد وبلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمرو فر وانت قلت
ان وزن فعل من اوزان العدل يجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير الضرافها
واذا لم يحكم بعدم انصرافها فعلم انه تحكم والتحكم ليس بحجة وسند اجيب عنه بان
مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يكتفى لاعتبار العدل والمزج فيه منع الضرف
يعنى ما لم يوجد في الاستعمال غير منصرف و صرد وبلد وجون لم يستعمل كل واحد
منها في كلامهم غير منصرف بل استعماله على الانصراف والا لم ترك المصنف
هذه الثلاثة فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو فر و
بين فعل منصرف كصرد وبلد ونحوه تامل قوله ويجمع اى ذلك العدل مع
الوصف كثلث ومثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع العدل مع الوصف
ايضو ذلك لان في ثلث ومثلث تكرار المعنى ومن المعلومات ان تكرار المعنى
لا يكون الا بعد تكرار اللفظ بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب ههنا
تكرار المعنى ولم يتكرر اللفظ فتكرار المعنى شاهد على وجود اصلها بان اصلها
لفظ مكرر هو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل
فاذا تقر بالعدل الحقيقي فاجتمع مع الوصف وهو ثلاثة انتهى فان قيل
الوصف المعتبر في اسباب منع الصرف هو الوصف الاصل

لا العارضى والوصف في ثلث ومثلث عارضى لان الثلاثة وضعت لمرتبة
 معين من مراتب العدد وهي ما فوق الاثنتين وتحت الاربعة فلا وصفية فيها
 وضعا اجيب عنه بان الامر كذلك الا انه لما عدل ثلث ومثلث عن ثلثة
 ثلثة فصارت ذلك الوصف اصلاها على ان المعدول وضع ثان وخروج ثلث
 ومثلث عن ثلثة ثلثة ليس الا للموصوف نصار ذلك اصليا قوله واخر مثال
 العدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف وذلك لان اخرج مع اخرى وهو
 مؤنث اخر واخر اسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة
 من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا باللام نحو الا فضل او بمن نحو زيد
 افضل من عمرو وههنا لفظ اخر يستعمل بغير احد الامور الثلاثة اى يستعمل
 على غير هذا القياس المذكور فعلم انه معدول عما هو القياس فيه وذهب
 بعضهم الى انه معدول عما يستعمل باللام ووجه ان هذا الاستعمال اصل
 بالنسبة الى الآخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف قبله لما هو قاعدة
 الصفة لموصوفها وهو ايضا صفة نحو زيد الا فضل والزيدون الا فضلون
 فهذه اصارا اصلا وذهب بعضهم الى انه معدول عما يستعمل معه كلمة
 من وجهان هذا الاستعمال اصل في انواعه الثلاثة لاستعماله على ما
 هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عنه وهو موجود فيه ولم
 يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في اخر
 ذلك المضاف جيرة عن ذلك المحذوف وهي تتوین نحو يومئذ اصله يوم اذا
 كان كذا او بناء على الضمة نحو قبل وبعد اصله قبل كل شئ وبعد كل شئ او
 اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ من هذه المذكورات في آخر فلهمذا
 لم يذهب احد الى جانب الاضافة هكذا قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما
 هو اللام يعنى الاخر يلزم فيه محظوران اما الاول فلان اخر يجب كونه مبني التضمن
 معنى اللام واما الثانى فلانه ينبغى ان لا يكون من باب العدل ذى لعدل تغير اللفظ
 دون المعنى وههنا تغير المعنى ايضا لان التعريف غير مراد فيه اجيب عن الاول
 بان اخر معدول عنه ولا يكون متضمنا للام اذا العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن
 لم يكن مبني او عن الثانى بان المراد من المعنى المعنى الوضعى لا الوصفى التعريفى
 معنى زائد فاذا وجد فهو اولى والا لفساد فيه فان قيل لو كان معدولا

عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محظوران احدهما ان يكون مبنيا ايضا
 لتضمن من وهو حرف مبني ومتضمن المبنى مبنى اجيب عنه بانه لانه لا سلم انه
 متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيلان اخر يستعمل حينئذ بمعنى
 غير فلا يكون مبنيا وثانيها انه ينبغي ان لا يكون من باب العدل ايضا لان اخر
 يستعمل جمعا واخر من يستعمل مفردا مذكرا ابدا لان اسم التفضيل اذا استعمل
 بمن يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروج عن صيغته اجيب عنه بان اسم
 التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
 قوله كما قال علماءنا افضل من علماءهم فلو لم يكن مستويا للجمع لم يصح حمل
 الافضل على قوله علماءنا لان قوله علماءنا جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا
 يقال الزيدون قائم فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا كله
 في الغاية قوله وجمع هذا ايضا مثال للعدل الحقيقي واجتماع العدل مع الوصف
 ايضا وذلك لان جمع جمع جمعاء هو مؤنث اجمع وقياس فعلاء فعل ان كان صفة
 يجمع على فعل كحراء على حمر وان كان اسما يجمع على فعال او فعلاوات كصحر او يجمع
 على صحارى او صحراوات وهو لم يجئ على هذا القياس فعلم انه معدل عما هو
 القياس وهو جمع او جماعي او جمعاوات انتهى فان قيل لو كان معدولا عن
 فعلاء فعل الصفتي فيكون مثلا للعدل والوصف فيكون مثلا لمطابقا للمثل
 له فهو المراد بحصول اجتماع العدل الحقيقي مع الوصف وان كان معدولا عن
 فعلاء فعل الاسمي فلا يستقيم فلا يكون مثلا للمثل له لعدم حصول اجتماع
 العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف فلا يكون غير منصرف اجيب عنه بان
 فعلاء فعل الاسمي محمول على فعلاء فعل الوصفي بناء على لوضع لان وضع فعلاء
 فعل لا يكون الا للوصف واستعمال الاسمي طارئ عليه كذا في حاشية عبد الغفور
 قدس سره العزيز على فوائد الضيائية واما الوصف هو في اللغة ستود شي وفي
 الاصطلاح كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها كاحمر فانه
 اسم يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وهو الحمرته انتهى فقوله كون الاسم
 والاجنس يشتمل لجميع الاسماء وقوله على ذات خرج به ما يدل على المعاني المصار وقوله
 مبهمة خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا وقوله مأخوذة مع بعض صفاتها
 خرج به ما لا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل على الذات فقط كالرجال

فبقى على هذا كل ما يدل على الذات مع الوصف تأمل قوله فلا يجتمع مع العلمية
 اصلا الفاء للتفريع اي فاذا كان الوصف كون الاسم والا على ذات مبهمه
 فلا يجتمع مع العلمية اصلا لان الابهام والتعين لا يجتمعان في مكان واحد
 ابدا لانها متنافيان قوله وشرطه اي شرط ذلك الوصف في سببية منع الصغر
 ان يكون الوصف وصفا في اصل الوضع اعلم ان الوصف على نوعين وضعي عارض
 يعني ان كون الاسم والا على ذات مبهمه ماخوذة مع بعض صفاتها على نوعين
 وضعي وهو ما وضع لذات مبهمه سواء بقي على ذلك الوصف كضارب ومضروب
 واحمر ولم يبق على ذلك الوصف بل صار علما كاحمر علما للرجل واسود
 وارقم علمين للحمية وثانيتها عارضى وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت لذات
 مبهمه كاربعة في مرتبة بنسوة اربع فاذا كان الامر كذلك فالاعتبار في سببية
 منع الصغر الوصف الاصلية لا صالته الا العارضية لعروضه قوله فاسود
 وارقم غير منصرف اي كل واحد منها غير منصرف قوله وان صار اسمين
 للحمية الاول اسم للحمية الاسود والثاني اسم للحمية التي فيها بياض وسواد
 لصالتهما في الوصفية اي لصالتهما في الوضع فلا يضره غلبة الاسمية ظلية على
 الوضع لا يعتد به قوله واربع ج في هذا التركيب مرتبة بنسوة اربع منصرف
 مع ان فيه صفة ووزن المفعول لكونه على وزن اكرم وهو من اوزان الفعل
 فينبغي ان يكون غير منصرف لكنه منصرف لعدم الاصالته في الوصفية لا الاربع
 وخمس وست وغيرها من اسماء العدد وكل واحد منها وضعت لمرتبة معينة
 من مراتب العدد فلا وصفية فيها في الوضع لكونها موضوعة لذات معينة
 لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت على النسوة التي هي من قبيل
 الذوات اي جعلت صفة لذلك النسوة التي هي من قبيل الذوات والاعيان
 صارت الذوات ماخوذة في لفظ النسوة والسلمت الاربع والخمس والستة عن المعنى
 الذاتية اي جردت هذه الالفاظ عن المعنى الذاتية وصارت محضة للوصف
 الاربعة والخمسة ونحوها فلا يعتبر هذا الوصف في سببية منع الصغر لان هذا
 الوصف حصلت ونشأت للاربع في ضمن هذا التركيب فاذا قطع عن الوصفية
 تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك الوصف
 انتهى فان قيل ينبغي ان يكون اسود وارقم منصرفا بطلان وزن الفعل فيها

لقبولها التاء والمعتبر في السببية وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما
يقبلان التاء كما قالوا اسودة وارقامة لحية المؤنث **اجيب عنه** بان المراد
من التاء التاء التي يكون قياسها ولحوق هذا التاء فيها غير قياسي لان تأنيث
افعل الصفة تكون فعلا بالهزة والالف الممدودة نحو سوداء ورقماء كحراء
لا بالتاء فالتاء فيها غير قياسي فلا يبطل لوزن تأمل **فان قيل** ينبغي ان
يكون انصراف اربع لبطان وزن الفعل لا لجهة الوصف العارضى فان
اربعاً قابل للتاء فيقال اربعة رجال والمعتبر الوزن الذي ليس قابلاً
للتاء **اجيب عنه** بان المراد من التاء القياسية وهذه التاء ليست بقياسية
لوجودها في استعمال المذكور والقياس استعمالها في المؤنث فهذا التاء لا يبطل
الوزن بل الوزن باق فانصراف اربع لا يكون الا للوصف العارضى **فان قيل**
قد عرفت ان غلبة الاسم على الوصفية لا يضر الوصف فلم يضر منع صرف
افعى علم الحية واجدر للصقر واخيل للطائر **اجيب عنه** بان غلبة الاسم
على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف مشهوراً وظاهراً قبل العلمية
فغلبة الاسم لا يضر لذلك الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما وان كان
غير مشهوراً وظاهر غلبة الاسم يضر لذلك الوصف كما في افعى علماً
للحية واجدل للصقر واخيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف قبل العلمية كذا
في الغاية قوله واما التانيث الحاصل بالتاء فشرطه العلمية اي شرط ذلك
الاسم الذي فيه تاء التانيث الضمير راجع الى الاسم بقريضة البحث لا الى التاء
والا لا يصح حمل العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم لا للتاء وانما شرط
العلمية ليا من من الزوال لان اعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
وذلك لان تاء التانيث عارضة للكلمة وطارئة عليها فيكون في محل الزوال ولا
بد من الاسباب التسعة ان يكون قوياً ومستقلة لانها تخرج الاسم عن اصله
وهو الانصراف واخراج الشئ عن اصل ذلك الشئ لا يكون الا بوجه قوى فالتاء
بغيرها لعلمية لا يكون قوياً بل في معرض الزوال لسقوطها في الوقف كما يقطع
بالحاء **فان قيل** لا نسلم ان الاعلام محفوظة عن التصرف لوجود التغير في جبرائيل
وميكائيل ويقال جبريل وميكائيل **اجيب عنه** بان المراد من الاعلام الاعلام البشرية و
العلمية وضع ثابته فلا يتغير لانه محفوظ عنه لا الاعلام الملكية ويحتمل انه وضع ثابته

يتغير انتهى فان قيل المنادى من الاعلام البشرية وقد يتغير فيه كما سيجئ في
 بحث الترقيم **اجيب عليه** بان قيد قد لا مكان ملحوظ لوجود الضرورة فيه لان
 الغرض من المنادى جواب المنادى فيقصد في المنادى تخفيف التشخيص من
 المنادى الى المقصود بسرعة كما يقال يا احمق زيد اصله يا احمق زيد
 فلما قصد وقاية زيد حذف الدال عن احمق وجعل ما بقى مضموماً ومفتوحاً
 على حاله فصار احمق زيد الكلمة وكذا خمسة واربعة وكذلك كاي مثلي ذلك
 اللفظي في اشتراط العلمية المعنوي لان التانيث اللفظي لما اشترط لها العلمية
 فللمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطفي كان في غاية الزوال والسلب من التام
 التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى ثم تاء التانيث فهي زائدة لاحقة في
 اخر الاسم تصيرها حال التوقف والتانيث المعنوي ما كان سماعياً ما باعتبار المسمى
 كزئيب مؤنث معنوي سماعي باعتبار المسمى وسماعي باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى
 كنار وشمس بيرو وما صار التانيث اللفظي المعنوي متحدين في العلمية اشار المص
 الى بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط
 زائدة وان العلمية للتانيث المعنوي شرط لجواز منع الصرف ولو جوبها شرائط اخرى
 والى هذا البيان اشار المص فقال ثم المعنوي اي المؤنث المعنوي على حذف الموصوف
 ان كان ثلاثياً اي اسماً ثلاثياً على حذف الموصوف ايضاً ان كان المؤنث اسماً ثلاثياً
 اي منسوباً الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثي الحقيقي لا الاضافي اي بالنسبة الى
 الرباعي لعلايد حل فيه الثلاثي المزيد فيه انتهى فان قيل الثلاثي بالياء
 المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوباً الى ثلاثة بضم التاء الاولى او الى ثلاثة بفتح
 التاء الاولى فان كان منسوباً الى ثلاث بضم التاء الاولى فينبغي ان يراد من ثلاثي
 ستة احرف لان الثلاثي يدل على ستة احرف وان كان منسوباً الى ثلاثة بفتح التاء
 الاولى فضم التاء في اللفظ الثلاثي خطأ لان المنسوب يجب ان يكون موافقاً
 للمنسوب اليه في الحركات والمعنى مع زيادة ياء النسبة **اجيب عليه** بان الثلاثي
 منسوب الى ثلاثة بفتح الاولى والضم في اللفظ الثلاثي الكائن بالياء النسبية
 غير قياسي اي غلط وخطأ لكنه مشهور فالغلط المشهور اخصر من الصحيح الغير
 المشهور كما في المستقبل لان القياس فيه ان يقال المستقبل بكسر الباء
 كذا قورة مولا نا نور محمد المدقق في حاشية علم الصرف فاطلب هناك

قوله ساكن الاوسط صفة ثلاثي غير العجى ايضاً صفة للثلاثي يجوز صرفه اي
صرف ذلك المعنوي او صرف ذلك الثلاثي بارجاع الضمير الى كل واحد منها الاول
للبحث عنه والثاني للقرب اي بيان يجعل ذلك الاسم منصرفاً لانه وجد فيه
السببان العلمية والتأنيث لكن التأنيث ضعيف لا يكون له قوة ان يخرج الاسم
عن اصله وفيه بحث سياقي في باب العجمة قوله ويجوز تركه نظر الى وجوب السببين
مع قطع النظر الى قوته وضعفه كهد وجد علماء الجبل والاى وان لم يكن ذلك للاسم
هكذا بان كان انتفى فيه مجموع الوجوه الثلاثة او انتفى فيه احد الوجوه الثلاثة كما
بين يجب منعه اي منع صرف ذلك الاسم لوجود السببين الثقيلين بزيادة او
بتحرك الاوسط او بالعجمة كزينب علماً للمرأة لوجود السببين مع شرط وجوب
تأثير التأنيث المعنوي وهو الزيادة على الثلاثة وسقرو قدم لوجود السببين
مع وجود شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي وهو تحريك الاوسط ومائة وجور
لوجود السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي هو العجمة قوله
واما التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كجبل او الممدودة كحراء ممتنع فيهما
البتة مفعول فيه لقوله ممتنع اي في كل زمان لان الف قائم مقام السببين وانما
اقيم مقام السببين للتأنيث بنفسها وتأنيثها لزوم ذلك الف للكلمة بحيث لا ينفك
في الاستعمال عن ذلك الكلمة فلا يقال في جبل حيل وفي حراء حمر فجعل ذلك اللزوم
بمنزلة التأنيث الاخرى فكرر التأنيث فيه والسببان الماخوذان في التعريف اعم من
ان يكونا من جنسين او من جنس واحد انتهى فان قيل اذا كان اللزوم بمنزلة
التأنيث الاخرى يجب ان يكون في طلحة البناء لوجود ثلاثة اسباب كما يجب البناء
في حضار وتمام لوجود الاسباب الثلاثة احد ها العلمية وتأنيثها التأنيث ثالثها العدل
وهنا كذلك احد ها العلمية وتأنيثها التأنيث اللفظي وثالثها اللزوم المستفاد من عملية
ذلك الاسم اجيب بان اللزوم في الالفين وضعي وفي التاء طاري وعارضى فلا
يكون سبباً لانه نشأ من العلمية قوله واما المعرفة هي في اللغة معلوم كرون شئ
وفي الاصطلاح ما وضع الشئ معين والنكوة ما وضع لشي غير معين ثم المعرفة
على اقسام منها المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف باللام نحو الرجل
والامراة والضاير نحو هو هاهم واسم الاشارة نحو هذا وهو لاء والموصولات نحو
الذي والتي والمعرف بالنداء نحو يا رجل ويا امراة والاعلام نحو عمرو وبكر

قوله فلا تعتبر في منع الصرف الفاء فيه للتفريع أي إذا كان المعرفة كذا وكذا
 فلا تعتبر في سببية منع الصرف إلا العلمية وذلك لأن الإضافة واللام من خواص
 الاسم فإذا وجد في الاسم قوت جهة الاسم وهو لا نصرف وأما الضائر واسماء
 الإشارات والموصولات فلكونها من المبنيات ولا نصرف وغيره لا نصرف
 من أقسام المعربات فلا يكون أيضاً سبباً وأما المنادى فهو داخل في المعرفة
 باللام لأن التعريف بالياء والميم ما أول بتعريف اللام عند النحاة **قوله** وتجمع على
 صيغة المؤنث لا على المذكور لأن المعرفة مؤنث إلا أن يقال المعرفة مصدر مهي
 فح يجب على صيغة المؤنث والمذكر أي ويجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لأن
 الوصف يدل على ذات مبهمة والأعلام تدل على ذات معينة فيكون من قبيل
 الأضداد ولا يجتمعان في مكان واحد بل انتهى **فإن قيل** المعرفة تدل على ذات
 الاسم مخوذة وعموم من المعلومات أن السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
قلنا الأمر كذلك لأن هذه العبارة على حذف المضاف تقديرها ما تعريف
 المعرفة فح يندفع الأشكال **فإن قيل** لا نسلم أنه قد يرتفع جنس
 الأشكال لأنك تفر من ورطة وتقع في ورطة أخرى وهو أنه لما أريد من المعرفة
 وصف التعريف فالعلمية لا يحمل عليه لأن العلمية لا يكون إلا للاسم لا التعريف **تأمل**
أجيب عنه بأن الوصف إذا اضمحل إلى ذات جازان يحمل عليه شئ شئ وضرب زيد
 حاصل وهناك كذلك لأن التعريف هناك مضاف إلى المعرفة **فإن قيل**
 لم يمكن العلمية سبباً والمعرفة شرطها كما فعل بعض **أجيب عنه** بأن أسباب
 منع الصرف كلها فروع وذلك لأن العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
 الموصوف والعجمة فرع العينية والتركيبة فرع الأفراد فإذا كان الأمر كذلك فالعلمية والتعريف
 كلاهما فرعان للتكبير ويصلح كل واحد منهما سبباً إلا أن فرعية المعرفة أظهر من فرعية
 العلمية لأنها تقع مقابلاً للتكبير كما يقال هذا معرفة لانكثرة ولا يقرب الاستعمال
 هذا علمية لانكثرة **قوله** أما العجمة في اللغة اللفظة أي تسكين زيان وفي
 الاصطلاح كون الاسم مأخوذاً بغير العرب وللتأثير في منع الصرف
 شرطان وإشار إليهما المصنف قال شرطها أي شرطها الأول أن تكون علماً
 في العجمة بأن يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم أيضاً
 منهم لشيء معين وإنما شرط لها العلمية لئلا من الزوال لأن العرب

له فرعية العلمية
 إنما هو باعتبار
 كونه من غير
 التي هو
 الذي هو
 التنكب

قد يتصرف اى يتصرف في الفاظهم فلم يبالوا من التغير في الفاظ لغتاخرى ايضا فاذا
تغير في العجمة عجماً فبتغير ذلك الاسم من الاسماء العربية وشهرتها الثاني احد الامرين
واشار اليه المصنف بقوله وزائدة عظيمة على قوله علماً فيه خبر يكون تقديره و
شرطها ان تكون زائدة على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
او ثلاثيات كالاوسط كشت اسم حصن بديار بكر وكذا املاك اب موسى عليه
السلام فلجام منصرف الفاء للتفريع بالنظر الى الاول وهو العلمية لعدم العلمية
في العجمة لا حقيقة ولا حكماً اما كونه لا حقيقة فلعدم تعيينه لشيء واحد بل يستعمل
في كل نوع منه واما كونه لا حكماً فلوجود التغير فيه اذ اصله لكاف بالكاف الضعيف
ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن من العلم الحكيم فكان منصرفاً ونوح منصرف
يسكون الاوسط هذا للتفريع بالنظر الى الشرط الثاني وهو غرابة الاوسط والزيادة
انتهى فان قيل لم لا يجوز ان يكون حال نوح كحال هند في الانصراف او غير
الانصراف ولم حكم فيه المصنف تجويزين الامرين في نحو هند وحكم بالقطع
بالانصراف في نحو نوح مع وجود السببين كما حصل في هند كذلك في نوح
اجيب عنه بان التانيث المعنوي وان كان ضعيفاً لكونه امراً باطنياً الا ان علاقة
قد تظهر في بعض التصرفات كما في التصغير يقرب في تصغير هند هندية وفي
تصغير قدم قديمة فحصل للتانيث المعنوي قوة من وجه فجاز ان يعتبر وان لا
يعتبر واما العجمة فهو امر باطنى لا يكون له علاقة لفظية لتظهر في بعض
التصرفات فكان كالعدم فان قيل قد اعتبر العجمة في ما له وجود مع سكوت
الاوسط فلم يعتبر في نوح وسكون الاوسط اجيب عنه بالاعتبار العجمة في التانيث
المعنوي لاجل تقوية ذلك التانيث لكونه سبباً مستقلاً ولا يلزم ان يجعل سبباً
مستقلاً في العجمة لاختلاف الجهة فافهم وتامل فان قيل قد جاز العجمة بغير
العلمية سبباً الغير المنصرف كقالون وساهون الاول اسم الواحد من القراء السبع
والثاني اسم القادة المعينة اجيب عنه بان العلمية على نوعين حقيقي وهو
ما يكون من العجم كما ان وضعه منه وحكى وهو الذى ينقل العرب الاسم
العجمي ويجعله علماً لشيء معين بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكيمه كافي
قالون وضعه العجم ولم يجعل علماً فلما جاء العرب انتقل ذلك الاسم من حال
الاطلاق والتعميم الى فرد معين بغير تغير وتصرف فيه وجعلوا

علما الواحد من القراء السبع لجودة قرائته فكان علما حكما انتهى قوله بالجمع
 المعدودة في اسباب منع الصرف من قبل ثم هو في اللغة جمع كردن شئ وفي
 الاصطلاح ما دل على ايجاد ذلك الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما
 سواء كان مكسورا او سالما مذكرا كان او مؤنثا قول بشرطه اي شرط ذلك بالجمع
 الفاء للتفريع اي اذا كان الجمع من الاسباب فشرط ان يكون اي ذلك الجمع على
 صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر ليكون وقوله منتهى اسم
 مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير الامر ولما كان صيغة منتهى
 الجموع غير معلوم اشار المصنف الى تعريفه فقال وهي التي ان يكون بعد الف بالجمع
 حرفان كساجدا وحرف واحد مشددا كدواب او ثلاثة احرف او سطرها الى وسط
 الثلاثة ساكن غير قابل للتاء كصايح ونحوه فهذا هو المشهور فيما بين النحاة
 وقيل صيغة منتهى الجموع هي التي ليس لها نظير في الاحاد وقيل هي التي لا تجتمع
 مرة اخرى بجمع الكسرة وقيل هي التي تكون على فواعل وفواعيل او مفاعل او
 مفاعيل وقيل غير ذلك فان قيل الجمع عبارة عن صورة نفس الاسم
 المكتوبة كساجد ومن المعلومات ان ذلك الصورة لا يكون سببا بل للسبب معنى
 الجمعية فكيف يصح قول المصنف بالجمع آه **اجيب عنه** بان هذه العبارة على حذف
 المضاف تقديرا اما جمعية الجمع والسبب هو الجمعية لان نفس صورة الجمع
 فان قيل لما كان السبب هو الجمعية لا صورته فما الفائدة في تعيين صيغة
 منتهى الجموع لان معنى الجمعية كاشف في كل جمع **اجيب عنه** بان الجمعية الكائنة
 في غير صيغة منتهى الجموع في محل الزوال والتغير لجواز جمعيتها مرة اخرى بخلاف الجمعية
 الكائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها مونة ومصونة عن الزوال لان
 صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة اخرى فان قيل لان سلم ان صيغة منتهى
 الجموع لا تجتمع مرة اخرى لوجود جمعها منها كافي ايامنين جمع ايامن وصولجات جمع
 صواحب وغيرها **اجيب عنه** بان المراد من الجمع جمع التكسير لا السالم لان
 التكسير مغير لذات بخلاف السالم فانه لم يتغير ذلك الصورة بل هي باقية
 فيه فان قيل لفظ صيغة منتهى الجموع يقتضي ان يكون فيه ثلاثة جموع
 لان لفظ الجموع جمع ولا يجمع في مساجد ودواب مصابيح **اجيب عنه**
 بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع حقيقة او حكما والحقيقة كافي

الكالب واساور واناعيم وغيرها والحكمية كما في الجموع الموافقة لها ويجاب عنه بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع او من شأنها ان ينتهي الجموع بها فمما وجد داخل فيها حملا ولهذا اُسْمِيت صيغة منتهى الجموع او يجاب عنه بان الجمعية في بعضها مكرر حقيقة كما في الكالب واساور وامتناع التكسير مرة اخرى فيها بمنزلة جمع فتحقق في بعضها ثلاثة جمع والبواقي محمول عليه فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون صحارات وكالات وكرامات وسلامات وكلامات كلها صيغة منتهى الجموع وتكون غير منصرف ولا مرليس كذلك بل كلها منصرف **اجيب عنه** بان المراد من ثلاثة الحروف التي بعد الف الجمع هي حروف يكون اول ذلك الثلاثة مكسورا وما ذكرتم ليس كذلك فلم يكن على صيغة منتهى الجموع تامل هذا كله في الغاية وبعضها في حاشية عيد الغفور فان قيل سراويل وكذا سراويل وطرايبس لم يكن صيغتها فيها معنى الجمعية بل صورتها صورة الجمع لان سراويل اسم جنس يطلق على كل فرد من افراد السراويل وكذا سراويل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا الطرايبس علم البلد من بلاد الهند فلا جمعية فيها مع انها غير منصرف فعلم منها ان السبب هو القالب لا المقلوب اى الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بانها مختلفة فيها فعلى مذهب من يقول منصرفا فلا اشكال واما على مذهب من يقول غير منصرف **اجيب عنه** بالحمل على ما يوازنه او بجمعيته جمعا اعتباريا فان قيل ما تقول في حضاجر علما للضبع مع انه غير منصرف والحال ان حضاجر حالة العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة فقط فعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بان الجمعية اعم من ان يكون حاليا او اصليا فحضا جروان لم يكن فيها جمعية حالية لكن فيها جمعية اصلية لانه منقول عن حالة الجمعية الى حال الافراد والمعتبر هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع على نوعين أحدهما ما يكون بالتاء وثانيهما ما يكون بغير التاء والمعتبر هي التي غير قابل للتاء ولهذا قال المص غير قابل للتاء وصيا قلة جمع صيقل وفرازنة جمع فرزين او فرزان منصرف الفاء فيه للتفريع اى اذا كان المعتبر صيغة منتهى الجموع بغيرها فصيا قلة وفرازنة منصرف لقبولها التاء واما لفظ ملا فكة وان كان التاء فيه ليست من نفس الكلمة فخاله كفر ازنة اعنى منصرف

لقبولها التاء وان كان من نفس الكلمة فهو ايضا منحرف لعدم سكون الاوسط
 في الثلاثة التي بعد الف الجمع تامل وانما شرط الجمع بكونه غير قابل للتاء اذ لو
 وجد فيه التاء فكان على وزن المفردات كطواعية وكراهية بمعنى الطاعة والكراهة
 فيقع في جمعيته خلل وفتور **فان قيل** هذه التاء عارضة والعارضة في
 محل الزوال فلا يعتبر **اجيب** عليه الامر كذلك الا ان هذه التاء مع كونه عارضية
 يشبه من حوله بالمفردات فمبق الجمعية سالما بل صار مشابها بالمفردات ولو بالعرض
 فلا يكون ذلك الجمعية معدة وافي اسباب منع الصرف بل لا بد لها من ان يكون
 قويا لان خروج الشئ عن الاصل يقتضى قوة الاسباب واما عود الشئ الى اصله فيكفى له
 ادنى من السبب **تهى قول** هو ايضا كالاول المقصود والمهدودة قائم مقام
 السبيين واما اقيمت مقام السبيين الجمعية وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة
 اخرى اى في مرة اخرى فيكون نصب على الظرفية جمع التفسير لا السلامة
 لما عرفت فكانه اشارة الى الجمع جمع مرتين **قوله** واما التركيب المعد في اسباب
 منع الصرف ثم هو في اللغة مركب كردن شئ وفي الاصطلاح صيرورة
 الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء وهذا التعريف للتركيب
 الذى يكون سببا لمنع الصرف لا لمطلق التركيب فان التعريف لمطلق التركيب
 وهو الذى يدل جزء اللفظ على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم
 هذا التركيب يصدق على ستة انواع احدها اسنادى كزيد قائم وضرب زيد
 واضافى كغلام زيد وتوصيفى كرجل فاضل وصوتى كسيبويه ونفطويه
 وتعداوى كخمسة عشر وامتزاجى كبعليك **قوله** فشرطه اى شرط ذلك
 التركيب الفاء للتفريع يعنى ان التركيب لما كان طاريا وعارضيا على الافراد
 والعارضى في موضع الزوال وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر
 هو الامتزاجى لا غير فقال فشرطه العلمية ليا من من الزوال لان الاعلام
 محسوزة عن التصرفات بقدر الامكان **قوله** بلاضافة ولا اسناد الجار والمجرور
 وقع خلا من الضمير المجرور في قول فشرطه على مذهب ابن مالك النحوى
 وعند الجمهور هو معطوف على العلمية فيكون خبر القوله فشرطه واما قيد
 التركيب بكونه بلاضافة لان الاضافة تجعل المضاف منحرفا او في حكمه
 فكيف يؤثر فيه ايضا اذ اعنى غير الاضراف واما كونه بلا اسناد

في آخره تاء التانيث فليس المراد بفعلانه مجموع فعلا نه كما هو المتبادر من العبارة
لان انتفاء مجموع فعلا نه ليس بمقصود بل لمقصود ههنا عدم دخول التاء فقط على
اخرها وانما قال انتفاء فعلا نه مع ان المراد هو التاء فقط للمبالغة في حقها لان انتفاء
فعلا نه انتفاء التاء بطريق الاولى لان انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل شرطه
وجود فعلى وانما شرط عدم دخول التاء ليعقبى المشابهة لالفى التانيث في عدم دخولها
تاء التانيث عليها فتوثروا تما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلا نه في الصفتولم
يعكس لان العلمية منافية للصفة تامل قوله كسكران فانه غير منصرف لوجود
الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء التانيث في آخره فلا يقال للمؤنث
سكرانة بل يقال للمؤنث سكرى بالالف قوله فندمان منصرف وان كان فيه
الالف والنون مع الصفة لكنه منصرف لوجود نانة قوله واما وزن الفعل
هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اعلم ان الاوزان على ثلاثة اقسام
منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل كما مر ايضا ومنها
ما يعم الاسم والفعل فالمعتبر من بينها وزن الفعل لا غير وانما اعتبار اوزان
الفعل لا اوزان الاسم مع ان وزن الاسم اقوى فهو اولى لاسباب منع الصرف
حتى يلزم موافقة هذا مع الباقية في الفرعية لان اسباب منع الصرف كلها
فروع من الاصول فلو جعل وزن الاسم سببا لزم مخالفة هذا السبب عنها لان
الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذلك وزنه اصل بالنسبة الى وزن الفعل
قوله فشرطه اى شرط ذلك الوزن القاء للتفريع ووزن الفعل اعم من ان يكون
بطريق الاختصاص او لا والمعتبر للاختصاص فلهمذا قال فشرطه ان يختص
ذلك الوزن بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواها لوجعل الوزن
المختص بالاسم قوله ولا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا منقولا عن الفعل فان
قيل قوله فشرطه ان يختص بالفعل مستدل لان اختصاص الوزن بالفعل
يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف اليه اضافة
معنوية بمعنى الاسم المفيد للاختصاص فلا حاجة الى قوله فشرطه ان يختص به
اجيب عنه بان هذه القاعدة ليست كلية بل اكثرية لان ربما تكون اضافة
لامية ولم تكن فيها الاختصاص كما في قوله شجر الزيتون وعلم الفقه وطور
سينين فان الشجر والعلم لا يكونان مختصين بالزيتون والفقه

فان قيل اذا كان الوزن مختصاً بالفعل لا يخلو اما ان يوجد عليه اسم اولاً فان
 وجد عليه الاسم فبطل الخاصة لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
 وان لم يوجد عليه الاسم فخرج البحث عما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء اجيب
 بان المراد من الاختصاص هنا خاصاً متضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اى
 لا يوجد هذا الوزن في الاسم الوضعي الا بالنظر الى الاسم المنقول تامل فان
 قيل بقوم وشلم جاء كل واحد منها على وزن الفعل وضعا فما الجواب عن بقوم علما
 للضبح وشلم علما للموضع بالشام اجيب بان المراد من الاسم الاسم العربي لا العجمي
 وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين اشار المص
 اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسماء العربية بارادة الاسم المعهد المنقول
 اى ذلك الاسم عنه اى عن الفعل قبل اشارة الى الاسم العربي خرج بقوم
 وشلم وتقول الامتقولا خرج الاسماء الوضعية نحو ضرب على بناء المفعول
 لا الفاعل فانه لم يذهب الى منع صرفه احد الا بعض النحاة وهو يونس عليه
 الرضوان فان ضرب صيغة فعل ماضى من باب المجرى وضعا ثم جعل علما للرجل
 وقع عليه كثير الضرب فصار غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية ووزن
 الفعل وكذا اسم صيغة ماضى من باب التفعيل اى شمر يشمر تشميرا ومعناه
 بالفارسية دامن يحميدن كذا فى التاج ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف
 لوجود السببين العلمية ووزن الفعل فيه قوله وان لم يختص ذلك الوزن
 به اى بالفعل بان يكون اعم من الفعل كفعل على البناء للفاعل فانه مشترك
 بين الاسم والفعل نحو ضرب وفرس كلاهما على وزن فعل وتجعلت ذلك
 الوزن او الموزن سببا لمنع الصرف فيجب ان يكون فى اوله اى فى اول الوزن
 او الموزون احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حرف
 المضارعة من خواصه فوجود حرف المضارعة تصير ذلك الوزن من حال
 الاشتراك الى حال التخصيص فكان كان يختص بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن
 او الموزون المعادى تاى تاى لكن بعضها بالماء لصيرورتها ماء حالة الوقف
 واما شرط عدم دخول التاء عليه لئلا يجعل الوزن من اوزان الفعل الى
 اوزان الاسم بناء على ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم فبطل
 الاختصاص فان قيل التاء طارئة ليست معتدة بها اجيب بانها وان كانت

ظارية لكن كافية لجعله الى اصله وهو الانصراف قوله كاحمد ويشكر علمين
لرجلين وتغلب على الرجل ايضونترجس اسم الورد المعين معرب من نرگس
ابدل الكاف بالميم كما في جرجان اصله گرگان وكما في لجام اصله لگام وغيرها
وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباط مما يكن في اوله احد حروف المضارعة
كلها غير منصرف لوجود السببين فيها احد هما العلمية وثانيهما وزن الفعل
قوله فيعمل علما للناقاة التي تكون قويا على العمل منصرف وان كان فيه
السببان العلمية ووزن الفعل لقبولها التاء اي تاء التانيث وانما قيد التاء
بالتانيث لئلا ينتقض القاعدة بنحو نسوة ونشدة كقولهم ناقاة يعملها لما
فرغ عن بيان الاسباب التي تخرج الاسم من الاصل الى غير اصله وهو
غير الانصراف شرع الآن في الاسباب التي تعيد الاسم الى اصله فقال اعلم
ان كل ماى اسم شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع واثارها الى عددها
بقوله وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم الذي فيه الالف
والنون الزائدتان اولم يشترط ذلك اي العلمية بوضع الظاهر ووضع المضمرة
اشارة الى بعد معاده في اي في ذلك الاسم ولكن اجتمع مع سبب واحد
فقط من غير اشتراط العلمية لذلك السبب وهو علمية ووزن الفعل اي
علمية الاسم المعدول ووزن الفعل اذا نكر ذلك الاسم صرف لما سيجئ
ذكرة واعلم ان تنكير الاعلام على ثلاثة اقسام احدها ان يجعل العلم الواحد
عبارة عن جملة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل
مبطل محق لان فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف الابطال وموسى عليه
السلام مشهور بوصف الحقية او يجعل ذلك العلم الواحد تثنية او جمعاً
نحو الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضاً عن ذلك العلمية
فلو كانت العلمية في التثنية والجمع باقية لم يجز عليهما دخول اللام لئلا يلزم
تعريف المعرفة فتوجيه الاول والثاني في الضيائية والثالث في حاشية
عبد الغفور على الضيائية ذكر في بحث المنادى فاطلب هناك اما انصراف الاسم
في القسم الاول هو قوله فيما شرط فيه العلمية وهو الاربعة المذكورة فلبقاء
الاسم باضافة المصدر الى فاعله بلا سبب من حيث التاشير

لان التأثير مشروطة بالعلمية فاذا فاق الشرط فاق المشروط وكذا في الفوائد
الغيبائية وظني انه بقي بلا سبب من حيث الذات لان العلمية ليست الا
لصيانة ذلك السبب بذاتهما عن الزوال فاذا زالت العلمية زالت صيانة
ذلك الاسم فبقي ذلك السبب في معرض الزوال فكان في حكم العدم ذاتا مع
قطع النظر الى تأثيره والى هذا اشير في بعض الحواشي للكافية واما انصرافه
في القسم الثاني وهو الم يشترط فيه العلمية وهما القسمان المذكوران فلبقاء
الاسم على سبب واحد لان العلمية فيها ليست لصيانتها بل جمع بطريق السببية
فقط فلا يلزم بزوال العلمية زوال ذلك السبب ذاتا ولا تأثيرا لكن هذه السبب
لا يقوى قوة تأثيرهما تقول جاعني طلحة وطلحة اخرى مثال لما شرط فيه العلمية
وعمر وعمر اخر مثال لما لم يشترط فيه العلمية واحمد واحمد اخر ايض
مثال لما لم يشترط فيه العلمية ففي ذكر هذا المثال لما لم يشترط فيه العلمية
لا طائل تحته لان ايرادة للتوضيح وكل ما اى اسما لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون
غير منصرف اذا اضيف ذلك الاسم الى شئ اخر او دخل عليه الالف واللام دخل
الكسرة في حالة الجر لان الاضافة واللام من الخواص المعظمة الكبرى للاسم
في وجودها ضعفت مشابهة الاسم للفعل فرجع الى اصله المتروك وهو الانصراف
لان خاصة الشئ يقوى جهة الشئ وانما قلنا انهما من خواصه المعظمة مع
ان للاسم خواص كثيرة تبلغ عددها اثنين وثلاثين لانهما متنافران
منافرة كاملة للتونين الذي امتنع عن الفعل منعا جدا كذا في المسافر
شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب فان قيل ما بال المص حيث
حكم في تنكير العلمية بانصراف الاسم حيث قال اذا انصرف
ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الالف واللام والاضافة قال
هكذا العبارة دخله الكسرة اعني حكم بدخول الكسرة ولم يحكم
بالانصراف واجيب عنه بان الانصراف في الصورة الاولى اتفاقا واما
في الصورة الثانية خلافا وادخال الكسرة عليه اتفاقا فبناء العبارة في
الصورتين على الاتفاق تامل اعلم ان النجاة قد اختلفوا فيه فذهب
بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان اللام والاضافة
يقوى كل واحد منهما جهة الاسم واصناف مشابهة الاسم للفعل

وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف لان الممنوع عندهم
 تنوين التمكن من غير المنصرف وامتناع الكسرة ليس الا بمتابعة التنوين وانما تابع
 الكسرة للتنوين لا شترالك الكسرة مع التنوين في الاختصاص للاسم ولرب يتبع
 التنوين لان التنوين في هذه الحالة ممنوع ايضا في الاسم كما كان قبل الاضافة
 واللام غير منصرف كذلك بعد ما ذهب بعضهم الى انه لا يخلو اما ان يكون السبب
 باقيا او زال كل منها او زال احدها فان كان السببان باقيا بعد الاضافة واللام
 فالاسم غير منصرف لصدق الحد عليهما ذالتا او زال احدهما فالاسم منصرف
 وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكون احدا لسببين العلمية او لان كان احد
 السببين العلمية فنج لا يخلو اما ان يكون ذلك العلمية بطريق الشرطية او لان
 كان بطريق الشرطية زالا معا وان كان بغير الشرطية زالت احدهما ان لم يكن احد
 السببين العلمية والسببان باقيا بلاضافة واللام فيكون الاسم غير المنصرف في هذا
 المذهب الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابقا كما ان في الضيائية نحو مررت
 يا احمد كم وبلا احد الاول للاول والثاني للثاني تمت المقدمة تلي مقدمة الاسم العربي
 المذكورة المعدودة في صدر البحث فاللام عهدى لامقدمة الكتاب فان
 كان مقدمة الكتاب ايضا معدودة لكنه هي ذكرت قبل هذه المقدمة تامل
 وتدبر لما فرغ عن المقدمة شرح الان في المقاصد ولما كان المرفوعات اصلا
 بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات من وجهين اكلاشتالها على الحركة القوية
 واكلاشتالها على عمدة الكلام وهي المبتداء والفاعل وكان مشتملا لقوى العمل
 قويا وعمدة قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات فقال المقصد الاول
 في المرفوعات اعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صبيغة ظرف او
 صبيغة مصدر ميمي واتي تقدير لا يجوز احداهما هنا لعدم صحة المعنى تامل تدبر
اجيب عنه بان الظرف والمصدر اذا كان تعذر في معنى الحقيقة يجب تأويلها
 بمعنى المفعول اما الاول فكقولهم مشرب عذب ومركب فارة اي مشروب
 ومركوب واما الثاني فكقولهم هذا ضرب الاميراي مضروب الامير ومنها
 المقصد بمعنى المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات فان قيل
 لم تترك هنا كلمة اما وهو للتفصيل اجيب عنه بان قد اكتفى بما سبق
 من قول اما المقدمة ففي المبادئ اكتفاء بمثل ما جاء في القران المجيد

واما الذين في قلوبهم زيغ فكذابوا وكذابوا والراسخون في العلم يقولون امانا بتقدير
واما الراسخون تركوا كقوله سابق فان قيل المرفوعات عين المقصود لان
المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية مهنا اجيب عنه بان
هذه العبارة مأولة بحذف المبتداء تقديره المقصود الاول في المرفوعات
فج اندفع الاشكال فان قيل فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على
كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز كما لا يجوز هندا قائمات اجيب عنه
بان هذا الحمل من قبيل حمل الاشتقاق تقديره المقصود الاول في بيان
المرفوعات وفيه توجيه اخرى ذكره في بعض الشروح فان قيل لم تزلنا نعرف
وهو قوله المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية كما اورد صاحب الكافية مع
ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء اجيب عنه بانها كفى برعاية المبتدئين
لان المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى كليات لقصور فهمهم
لان حصول الجزئي في الفهم سهل من حصول الكلي اى من تعريف الكلمة امل
فان قيل المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف
والتاء لا يكون الا للمؤنث فكيف تصح المرفوعات جمع مرفوع اجيب عنه بوجهين اما
لكونه شاذ نحو سنون جمع سنة بالواو والنون اذا جمع بالواو والنون فمختص بالواو
العلم والسنة ليست بالواو لعلم اوبان المرفوعية والمنصوبية والمجردية تصفات الاسم
جارية عليه والاسم موصوف بهاء ذلك الاسم مشابهة لذات المؤنث فنقصان
العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفات المؤنث تجمع
بالالف والتاء فكذا لصفات الاسم الذي لا يعقل تجمع بالالف والتاء لوجوه
مشابهة للموصوف بذلك الصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس
بان يقال المقصود الاول في المرفوع ليكون تنبيهها على كثرة انواعها فيكون من قبيل
براءة الاستهلال وبراءة الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو الاشارة

على المقصود من اول الامراجمالاتى لاسماء المرفوعة ثمانية اقسام
لان المرفوع ما شتمل على علم الفاعلية اى على علم خصلة للفاعلية والخصلة
المنسوبة للفاعل شيان احد هما كون الشيء مستندا اليه وثانيهما كون الشيء
جزءا ثانيا من جملة ففي المفعول ما لم يسم فاعله والمبتداء واسم كان خصلة
الفاعل موجودة وهو كون الشيء مستندا اليه وفي خبر المبتداء خصلة الفاعل

له ما انحصرت
اقسام المرفوع
في ثمانية
لان اقسام
الجملة

كون الشيء جزءاً ثانياً من الجملة وفي خبران واخواتها خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد كلمة ثلاثية ارباعية لا يتم بالمنصوب وحده وفي اسم ما ولا المشبهتين بليس خصلة الفاعل كون الشيء مستند اليه واقعا بعد لا في الجملة اى واقعة بعد كلمة لا يتم بالمنصوب وحده كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد ما يقتضى الاسماء اى بعد ما لا يتم بالاسم وحده وهذان الخصلتان لما لم توجد اى غير هذه المذكورات انحصرت اقسام المرفوعات في ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك في محل اختصاص الرفع للفاعل حكم المصنف ثمانية اقسام اشار الى تعددها

فقال الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وللمبتداء والخبر وخبران واخواتها

واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس القسم الاول منها الفاعل وانما قدم الفاعل على ساثر المرفوعات لوجوه اما انه لا ينسخ بالنواسخ واما انه لا يحدف الا اذا سد شي مسدده واما لان عامل لفظي بخلاف المبتداء فانه ينسخ بالنواسخ بلا سد شي مسدده وعامله معنوي واما لانه جزء من الجملة الفعلية التي هي صل الجمل بخلاف المبتداء فانه جزء من الجملة الاسمية التي هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل الجمل لان المقصود من وضع الجمل الاخبار عما وقع او يوقع حالا واستقبالا والاخبار عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي يكون في المضارع حالا واستقبالا لا يكون الا في الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الا في الفعل اولان الجملة الفعلية مشتتة على ما وضع الاسناد وهو الال لان الاسناد لا ينشأ الا من الفعل اصلا فاذا كان الفعل اصلا فيما يخبر عنه كان الفاعل ايضا اصلا لان جزء الاصل اصل كما كان جزء القوى قويا فلهمذا قدم الفاعل هكذا قالوا انتهى واعترض على كل واحد منها اعتراض اما الاعتراض على الاول فلان الفاعل ايضا ينسخ بالنواسخ كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا او اما الاعتراض على الثاني فلان الفاعل قد جاء حذفه بلا سد شي مسدده كما في قوله تعالى اسمع بهم و ابصر حيث قالوا بهم فاعل لصيغة التعجب وهي اسمع وقد حذف عن قوله ابصر واما الاعتراض على الثالث فلان الفاعل قد حذف عن مرتبته الذي كان اصلا في المسند اليه وهي التقدير بخلاف المبتداء فانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه

وأما الاعتراض على الرابع فلان المبتدأ أصل لأنه جزء الجملة الاسمية والاسم أصل
 بالنسبة إلى الفعل وهو ظاهر **الجواب** عن الأول بان النسب والزواجر مما
 لا يعتد به وعن الثاني بان حذف الفاعل في قوله اسمع بهم وابصر شاذ كما يعتد به
 ايضاً وعن الثالث بان الفاعل وان زال عن مرتبته وهي التقديم في المستداليه إلا
 ان هذا الاعتراض للضرورة لأنه لو قدم على الفعل لتبس بالمبتدأ وترك الأصل
 للضرورة كما ترك لان الضرورات تلج المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية ^{ان كان}
 اصلاً بناء على ان الاسماء اصل الاثر الم يطابق وصف المقصود الوضعية وهما الاختيار عن
 الحد الماضي او الحالية او الاستقبالية والمعتبر هو الموضوع ومنه ذهب سيويان
 المبتدأ أصل لأنه باق على ما هو الأصل في المسند اليه وهو التقديم اولاً لأنه يحكم عليه
 بكل حكم جامد مشتق فان الخبر يصح ان يكون جامداً نحو هذا حجر او مشتقاً نحو زيد قائم
 بخلاف الفاعل **واجيب** عن الأول بان عدم بقاء الأصل في الفاعل انما يكون للضرورة
 فلا يكون الفاعل مبطلاً للأصل صلاً يعني ان الفاعل باق على ما هو الأصل في المسند ^{اليه}
 حكماً وان لم يكن مسنداً اليه حقيقة ولهذا يجوز ان يقرأ كما جاء في رجال بطل بتقديم
 الحال على الفاعل عن الثاني بانه كما يحكم على المبتدأ بكل حكم جامد مشتق كذلك الفاعل لأنه
 يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامد نحو عسى زيد ان يقوم فان عسى فعل
 جامد كذا غيره من الافعال الجمادات نحو نعم وبئس وساء **قوله** كل اسم قبله فعل
 أي كل اسم اسند اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد وحكما نحو اعجبني ان يضرب زيد
 أي ضرب زيد والمراد من الاسناد الاسناد بالاصالة ليخرج عن هذا الحد توابع الفاعل
 من الصفة والتأكيد والبدل وغيرها فلا تنتقض الحد بالتوابع لان التابع ايضاً
 اسم اسند اليه الفعل لكن لما كان المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة خرجت عن حد
 الفاعل او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر
 واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك الفعل او صفة اليه أي ذلك الاسم صريحاً او
 تاويلاً كما مر مثلاً على معنى انه أي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به
 أي ذلك الاسم لا واقع ذلك الفعل او الصفة عليه أي على ذلك الاسم انما
 قال قائم وواقع بصيغة الافراد ولم يقل قائمات ولا واقعان بصيغة التثنية
 مع ان المذكور شيان فالاليق صيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بكلمة
 اوليس معاد الضمير التثنية بل معاد الضمير الواحد لان كلمة

اولترديد احد الامرين لا للجمع حتى يتجه شبهة عدم المطابقة بين ضمير ومعاد وان
سلبنا فتوجيه الافراد والتاويل لما ذكر توجيهها ظاهرا لا يخفى على كل احد كذا في
بعض الحواشي فان قيل هذا الحد صادق على معطوف الفاعل وتاكيد و
بدله وليست داخل في افراد اجيب عنه بان المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة
يدليل ذكر التوايح بعدة على حدة فلم يصدق الحد عليها فان قيل هذا الحد
صادق على من في قوله كريم من يكرمك فان من اسم قبله صفة وهو كريم
اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون مبتدأ مقدم ما خبره عليه اجيب عنه
بان المراد من قبله قبله قلبية وجوبية اي تقديمها واجبا فليصدق عليه الحد
فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قوله في الدار رجل فاعلا لوجوب
تقديم الخبر عليه اجيب عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا الشفوي
والفردى فوجوب تقديم الخبر على المبتدأ ليس بطريق الكلية بل جوبه بحالة
واحدة كما اذا كان المبتدأ نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل
فانه في كل مادة فان قيل وقد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف
نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بعين الفعل او شبهه
فقوله وشبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى كالظرف او لا يندرج فاذا
اندرج لم يصدق قوله في بحث الحال ان العامل فيه الفعل وشبهه او معناه
فان لم يندرج كان ان يذكره هنا ايضا ومعناه اجيب عنه بان العامل في الاسم
المرفوع بعد الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل
فيه لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعند
الاكثرين عامله هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جاهد
فاختار ههنا مذهب الجمهور وفي بحث الحال مذهب صاحب اللباب
رعاية للمذهبين فان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله مات
زيد و طال عمرو لان الموت ليس بقا ثم يزد وكذا الطوالة ليس بقائم
بعمر ومع انهما فاعلان اجيب عنه بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى
انه قائم به الى ما اسند اليه على جهة قيامه به وطريق قيام الفعل به وان
يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم ومافى حكمه فخر صدق الحد عليه كذا في
غاية التحقيق قوله نحو قام زيد مثال لما كان قبله فعل وزيد ضارب

ابو عمرو مثال لما كان قبله صفة فانطبق المثالان مع الممثل له ولكن لما كان المراد من الاسناد الاستناد للطلق سواء كان بطريق السلب واليجاب زاد قوله وما ضرب زيد عمرو فان الفعل مستلزم اليه بطريق النفي فيكون المحدث مثالا لنوع الاسناد تامل ولا يكون قوله وما ضرب زيد عمرو وايضا من باب الاستدراك كما يتوهم بعضهم في يندفع الاستدراك وكل فعل جامدا ومشتق لازم ومتعد مجرد او مزيد سالم او غير سالم لا بد مبنى على لفتح بانه اسم لا اى لنفى الجنس اى لا مخلص موجود له اى لذلك الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد للاوصاف والاعراض عما يقوم به فالمراد من الفعل ههنا فعل نحوي لا صرفي بمعنى المصدر اى المحدث حتى لا يتجه شبهة مات زيد وطال عمرو فان زيد فاعل مات وعمرو فاعل طال ولم يكن الموت والطواله صادراين عن زيد وعمرو بل يقومان بهما فمن قال لا بد من فاعل لان الفعل حدث ولا بد له من محدث ويراد بالفعل الصرفي ليس بسديد مرفوع لان الفاعل قليل والصفة قوى فاعطى القوى للقليل اولانه عمدة في الكلام والرفع ايضا عمدة في الحركات فاعطى العمدة للعمدة مظهر كذب زيد او مضمرا كزيد ذهب المثال الاول للاول والثاني للثاني وهما اى المظهر والمضمم صفتان للفاعل قول فان كان متعديا كان له اى ذلك المتعدى مفعول ايضا لتوقف فهم فعل المتعدى بالمفعول به توقف الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وفي بعض النسخ مفعول به بذكر الجار والمجرور وهو الاصح فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان فاسم كان مرفوع وقوله له خبر مقدم عليه لانه نكرة ويجب تقديم الخبر عليه قوله منصوب صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقضى التخفيف فاعطى النصب له ولان المفعول فضلة في الكلام والنصب ايضا خفيف فاعطى له نحو ضرب زيد عمرو وان كان الفاعل اى اسما ظاهرا او حادا الفعل ابد اسواء كان الفاعل مفردا او مثنى او جموعا لعدم الاحتياج الى تثنية الفعل وجمعه لان تثنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون مشعرا باحوال الفاعل فاذا كان الفاعل ظاهرا كان احواله ظاهرة من حيث التثنية واجمع فاستغنوا بها اى بذلك الاحوال بالظاهرا ولا نه لوثنى الفعل وجمع فيلزم تعدد الفاعل الاضمار قبل الذكر وكلاهما خلاف الاصل فوجد الفعل ابد نحو ضرب زيد وضرب

الزيدان وضرب الزيدون فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله اكلوني البراغيث
وقلما الزيدان وقاموا الزيدون وقسن النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوجد
الفعل اجيب عنه بان هذه الرواية شاذة لا يعتد بها اولا انه محمول على بدل
الظاهر بل ضم فان قيل هذا بحث الفاعل فينبغي ان يذكر فيه احكام الفاعل
واحواله لا توحد الفعل وتثنيته وجمعه فان احوال الفعل قد يجئ في بحثه و
هذه المسئلة المذكورة وكذا بعد من مسئلة التذكير والتانيث الى مسئلة
حذف الفاعل ليست في محله تامل جيب عنه بان البحث عن متعلقات الشيء
عن احوال متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون ذكر المسائل كلها في محله
حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد يكون بطريق الاصل وقد يكون بطريق
المتعلقات وهذا الكثير وقوله وان كان ذلك الفعل مؤنثا الى سماء مؤنثا حقيقا وهو
اي المؤنث الحقيقي ما اى الاسم يوجد بازائه اى بازاء مسبته ذكر فالعبارة على
حذف المضاف في الحيوان قيل التانيث في الحيوان لان التانيث في غير الحيوان
غير معتد به كافي بعض الاشجار انت الفعل اى الرفع لذلك الفاعل على قرينة
اللام للعهد وانما اشار الى الفعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كأنه
متعلق به فالبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء حكم ابدأ اى زمانا ابدأ
فنصبه على الظرفية ان لم تفصل اى انت بين الفعل والفاعل نحو قامت هند
ليحصل المطابقة بين الفعل وفاعله في التانيث قوله وان فصلت فلك
الخيار في التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضربت اليوم
هند وانما ثبت الخيار لانه ان نظر الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث و
نظر ايضا الى عدم الاعتماد بالفاعل انت الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظر الى
كلمة الفصل وبعد لمسافة لا يوثق الفعل تقريبا للمسافة وكذلك اى الخيل
في المؤنث الغير الحقيقي وهو مالم يكن بازائه ذكر في الحيوانات وانما المراد كرا لمصر
تعريف غير الحقيقي كالتفاه بما سبق لان الشيء ربما يعلم من ذكر ضد اى يعرف
بتعريف ضده فلا حاجة الى تعريف ثانيا قوله نحو طلعت الشمس وان شئت
قلت طلعت الشمس فباعتبار جهة التانيث ولو كان غير حقيقي انت الفعل باعتبار
عدم الاعتماد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث الحقيقي ذكر الفعل بالوجهان
متساويان قوله وجمع التكسير كالرجال والاشراف في غيرها غير جمع المذكور

السالم وإنما استثنى هذا الجمع أي جمع المذكر السالم لا امتناع تأويلها بالجماعة لوجود
 علامة المذكر فيه هو الواو فلا يصح التأويل بالجماعة ولهذا لا يصح إضافة أسماء
 العدم إلى جمع المذكر السالم فلا يقر ثلاثة مسلمين وأربعة مسلمين لعدم جواز
 تأويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدم
 والمعدو ومعنى المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة وبين رجال في
 التانيث لصحة تأويل الرجال بالجماعة كذا في بعض الحواشي على الفوائد
 الضيائية في بحث أسماء العدد والمضاف إلى جمع المذكر السالم في قوله لا يجوز
 إضافة في أسماء العدم إلى المذكر السالم تأمل كالمؤنث الغير الحقيقي في التفسير
 بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل نظرًا إلى لفظ الظاهر
 وإن شئت قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظرًا إلى صحة تأويله بالجماعة
 ولفظ الجماعة مؤنث فيؤنث الفعل أيضًا حتى يحصل المطابقة هذا إذا كان
 الفعل مستندًا إلى الظاهر وأما إذا كان مستندًا إلى المضمرة انت الفعل أبدأ
 نحو الشمس طلعت دون الشمس طلعت وفي بعض النسخ هذا إذا كان الفعل
 مقدمًا على الفاعل وأما إذا كان مؤخرًا عن الفاعل أنت الفعل وهو خطأ
 عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل إلا أن يراد باعتبار ما كان لا باعتبار
 ما يكون أي باعتبار حال الأول لا باعتبار حال الثاني فصح لكن فيه تعسف
 تكلف ويجب تقديم الفاعل على المفعول أن كانا أي الفاعل والمفعول مقصوبين
 بأن كان في آخرهما الف مقصورة أن خفت اللبس أي بأن ينتفي الأعراب
 فيها لفظًا وانتفي القرينة الدالة على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
 مقالية أو حالية يجب تقديم الفاعل على المفعول تجوزًا عن الالتباس
 المخل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فإنه لو لم يجب التقديم لم يلزم
 الالتباس بين الفاعل والمفعول المخل للغرض لأنه يصيرح ما لا يكون
 فاعلًا في الحقيقة فاعلًا وكذا يصيرح ما لا يكون مفعولًا في الحقيقة مفعولًا
 ومن حيث وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس وتقرر كون الأول أي
 ما يكون فاعلًا في الحقيقة فاعلًا في التركيب أيضًا فانطبق القول مع الحال
 فإن قيل كثير من المواضع يوجد الالتباس بين الأمرين وقد أجاز
 الفخويون ذلك الالتباس كما في قوله موسى ضرب عيسى بتقديم

للمفعول على الفعل والفاعل فإنه يلتبس بالمبتدأ لأنه لا يعلم ان موسى في هذا
 التركيب مبتدأ او مفعول قدم على الفعل لقوته في العمل وقد اجاز هذا
 الالتباس اى وقد اجيز هذا ان الامران وكما في المبتدأ المسند به نحو ما قام زيد
 حيث يجوز فيه الوجهان كون القائم مبتدأ وزيد خبره او كون القائم خبرا وزيد
 مبتدأ فإنه التيسر المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ وقد اجيز الوجهان ههنا
 وكذا غيرها **عنه** بان هذا الجواز والامتناع مبنيان على القاعدة المشهورة
 في ما بينهما وهي انه لما اجتمع في الشئ الواحد جهتان ينظر فان كانت الجهتان
 كلتاهما خلاف الاصل فهنا يجوز ذلك الالتباس بان يختار الامران منها لعدم
 ذهاب الذهن الى الاصل وان كانت احدتهما اصلا والاخر خلاف الاصل فح
 امتنع ذلك الالتباس لذهاب الذهن الى جهة الاصل وانت تقصد ما هو
 خلاف الاصل فيخل في المقصود ففي قوله موسى ضرب عيسى جهتان كلتاهما
 خلاف الاصل وهو المفعولية والابتدائية فالمفعولية خلاف الاصل لان
 حق المفعول ان يكون مؤخرا عن الفعل والفاعل معا فاصله التأخير والتقديم
 على الفعل والفاعل يكون خلاف الاصل وكذا ابتدائية اي خلاف الاصل ايض
 لان ابتدائية يستلزم كون الخبر جملة وهي ضرب مع ضهيره والاصل في الخبر الاضمار
 فيكون ابتدائية خلاف الاصل ايضاً لجهتان كلتاهما خلاف الاصل فلا ضير في
 اختيار واحد هادون الاخر تاضل وكذا في قوله ما قام زيد جهتان خلاف الاصل
 لان حق الخبر ان يكون مؤخرا عن المبتدأ فاصله التأخير فاذا قدم على المبتدأ
 صار خلاف الاصل وكذا ابتدائية اي خلاف الاصل اذ الاصل في المبتدأ المسند
 اليه لا مسند به فاختيار المبتدأ المسند به ليس لاجل الضرورة فاجمع الجهتان
 الكائنتان على خلاف الاصل فيه فاختيار احد هادون الاخرى لا يضر بالمقصود واما في قوله
 ضرب موسى عيسى احد هادون الاصل هو تقديم المفعول على الفاعل وثانيهما ما يوافق
 الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا الالتباس يخل بالعرض لسياق الذهن
 الى جهة الاصل وهو بتقديم الفاعل على المفعول وانت تقصد غير المقصود على المقصود
 فيخل بالمقصود فلهذا واجب الاحتراز عنه هذا الى خذ هذا فان بما يرتفع الاشكالات
 عن كثير المواضع هذا مما افاده مولانا صاحب فاية التحقيق في بحث تقديم الفاعل
 فاطلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقته فلترجع اليه انتهى وان كان الاعراب

منفتحة فيهما في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن مقالية او حالية
 فج يجوز نقل يعلو المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وسببية القرينة اما المقالة
 كافي ضربت موسى حبل فان تاني في الفعل يدل على تانيث الفاعل وهو حبل
 وكذا غيره واما الحالية فكما في قوله اكل الكثير يحيى فان الكثير لا تصلح
 للاكل لانه اسم للكثير المعين ويقرب بالفارسية المملوك وكذا اوجب التقديرا
 اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين نحو ضربتك او كان الفاعل وحده مضمرا
 نحو ضربت زيدا بشرط تاخير المفعول عن الفاعل وكذا اذا وقع المفعول بعد الاو
 معناه نحو ما ضرب زيد الاعمر واو كذا غيرها في المواضع التي فكرت في الشرح قوله
 ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تحذف اللبس بان هناك قرينة من القرائن
 لفظية كانت او حالية وانما حكمتها بالجواز لان القرينة لما وجدت هناك حصل العلم
 بالفاعلية والمفعولية فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز لك ان تجعل المفعول
 مقدا او الفاعل مقدا مثال المعنوي نحو اكل الكثير يحيى ومثال اللفظي
 نحو ضرب عمرو زيدا ويجوز حذف الفعل الرفع للفاعل وحده لا معاتارة
 حيث كانت قرينة من القرائن نحو زيد مقولا في جواب من قال من قام فالسؤال
 قرينة لان السائل متردد ومقيد في مصدر عنه القيام فانه تعين عند الاستفهام
 عن تعين المسند اليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل
 فقط فج يجوز حذف الفعل وان نظر الى ان القرينة وان وجدت لكن القرينة
 لا تكون سادة مسددة شئ فخ يذكروا الفعل فالوجهان يتساويان انتهى وقد
 يجب حذف الفعل اذا كان هناك قرينة والتزم الغير في موضعه اي سد الشئ
 مسددة نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجرة فاصله وان
 استجارك احد من المشركين استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الاول
 لنيابة الغير وهو استجارك الثاني مقام الاول مع وجود القرينة وهو كلمة ان
 الشرطية هي من داخل الافعال وعلى هذا اندفع شبهة رفع احد على لا ابتداء
 الجمل يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وانما واجب المحذوف في قوله تعالى
 اجلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ولا يجوز ان قيل في كثير من المواضع
 يوجد الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل اي زيدا جيب عنه
 ان المراد من المفسر والمفسر ما يكونان متحدين في المعنى قوله جاءني رجل

اى زيد ليسا بمتحدين فى المعنى بل مبهم ومعين فان قيل قد يتحقق الاجتماع
 بين المفسر والمفسر فى قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام وهو قوله
 رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين اجيب عنه بان لا نسلم
 انه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رايتهم لى ساجدين وقع جواب سوال مقدر
 لانه لما قال يوسف عليه السلام الى رايت احد عشر كوكبا الى اخره فكانه قال
 قيل كيف رايتهم قال رايتهم لى ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع بين المفسر
 والمفسر بل يكون ذكرهما فى الكلامين المستقلين لاني كلام واحد انتهى
 فان قيل جمع السلامة وهو قوله لى ساجدين ليس فى محله لان الجمع بالواو
 النون يختص باولى العلم والكواكب ليست منهم اجيب عنه بان الكواكب وان لم تكن
 من اولى العلم حقيقة فكذلك من قبيل اولى العلم حكما الصدف والفعل الذى هو
 يصدر من اولى العلم منهم وهو السجدة اجيب عنه بان الشمس والقمر والكواكب
 كناية من الاب والام والاخوات وهم اولى العلم حقيقة فحج قوله لى ساجدين
 جاء فى موضعة تامل وكذا رب العلمين لاعتبار غلبة لاولى العلم على حقيقة
 غير اولى العلم شرافة انتهى وبهذه اندفع قول من قال انه شاذ لان الشاذ ما لا
 يكون له الصلاحية فى الحقيقة للحقيقة ولا تاويل ولا وهما يمكن العلم بالحقيقة
 فتوجيه الشاذ شاذ انتهى فقوله زيد فى جواب سوال محقق من قال من قام
 واما وقوعه فى جواب سوال مقدر فكما فى قول الشاعر وليك يزيد صارح
 لخصومة فقوله صارح فاعل الفعل المحذوف بقريضة السؤال المقدر لان
 الشاعر امر بالبكاء فانه قيل له من يبكيه فقال الشاعر محببا له صارح لخصومة
 وكذا يحذف الفعل عن الفاعل فى غير وقوعه موقع السؤال حقيقة او تقديرا
 كما فى قوله لو انك قائم اى لو ثبت قيامك عندى لكان كذا قوله وقد يحذف الفعل
 والفاعل معا كنعم مقولا لمن قال اقام زيد فهذه المحذوف جائز لا واجب لعدم
 ساد الشئ مسد لان كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل فبقيت القرينة
 وحدها وهى سوال السائل وبالقرينة الواحدة غير سادة يجوز المحذوف الواجب
 تامل فان قيل حروف التداء ايض حروف قد اقيمت مقام الفعل وهو ادعو
 ولذا يجب حذف الفعل والفاعل فى المنادى كما يجب حذف الفعل مع
 فاعل فى باب التخذير وما اضمرا مما اجيب عنه بان وجوب حذف الفعل

مع فاعله في المتأدي ليس ببنية حروف النداء مقامه بل لكثرة استعماله انتهى
فإن قيل إذا كان نعم جرفاً فكيف يصح دخول الكاف المجازة عليه للزوم دخول
الحرف على الحرف وذلك لا يجوز **أجيب عنه** بأنه حينئذ علم نعلم الذي يستعمل
في التركيب فصار اسماً فصح دخول الكاف عليه **فإن قيل** إذا كان اسماً
ينبغي أن ينجر عليه كما ينجر لإسماء **أجيب عنه** بأن أعراب المحكي ثابت باعتبار ما يحكي
عنه قوله وقد يحذف الفاعل وحده بدون الفعل ويقام المفعول مقامه
أي الفاعل إذا كان الفعل مجهولاً فقوله إذا كان ظرف لقوله ويقام المفعول مقامه
وقت كون الفعل مجهولاً لا ظرفاً يحذف لأنه قد يحذف الفاعل ولم يكن الفعل
مجهولاً كما في بعض المذاهب فكون الفعل مجهولاً ظرف لا قامة لا ظرف يحذف
كما ترى **قوله** وهذا قسمتان من المرفوعات لما فرغ عن احوال لفاعل لتغير
التنازع شرع في احواله مع التنازع فقال **و** ذاتنازع الفعلان في اسم ظاهر كأن
بعدهما **فإن قيل** بحث التنازع ليس في محله لأنه ليس في احوال الفاعل
فينبغي أن يذكر في آخر المرفوعات أو آخر المنصوبات **أجيب عنه** بأن التنازع أيضاً من
احوال الفاعل لأن الفاعل لا يخلو ما إن يكون بطريق التنازع أو غيره فاذا فرغ
عن حاله بغير التنازع شرع في احواله مع التنازع كما ورد بحث الضمائر في بحث
الماضي في كتاب المراح إشارة أن للماضي حالين حال بغير الضمائر وحال
مع الضمائر فكيف لا يكون بحث التنازع من احواله فلا يكون في غير محله تأمل
فإن قيل كيف يصح نسبة التنازع إلى الفعلين لأن التنازع لا يصدر إلا من فاعل
الروح والفعلان الفاظ **أجيب عنه** بأن نسبة التنازع إليهما باعتبار المتكلم نسبة
مجازية كأن نسبة الدخول إلى العوامل من المعلومات أن العوامل لا تدخل
بنفسها بل أدخلها المتكلم **فإن قيل** يجري التنازع في أكثر من الفعل كما في
الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
وترحمت على إبراهيم حيث كل واحد من هذه الأفعال تنازع على مفعولية إبراهيم
أجيب عنه بأنها كتنفي المصداق مراتب التنازع وهو اثنان **فإن قيل** يكون
التنازع في غير الأفعال كما في الأسماء نحو زيد معطي ومكرم عمرو وأوزيد كريم
وشريف أبوه الأول في المفعولية والثاني في الفاعلية **أجيب عنه** بأن المراد من
الفعلين العاملان وإنما ذكر الفعلان كتنقاع بزكر الأصل لأن الفعل

اصل في العمل فان قيل لا يتحقق التنازع لان الاسماء ولا في الافعال بعد التوكيد
اذ الاسم الواقع بعد ما لا يكون الامر فوعا ومنصوبا اجيب عنه بان المراد من التنازع
تنازع في القلب والتصوير لا بعد التركيب فانه ظاهر لا تنازع فيه فالسؤال الاول
في الغاية وما بقى في الفوائد الضيائية وحاشيته عبد لغفور وانما قيد الظاهر لانه
لا تنازع في المضمحلان الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا
فهو معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس في
مكان يصح توجه الفعلين اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو معمول عليه
قيد بعد ما لانه لا تنازع فيما بينهما وقبلها لانه ليس في مكان يصح توجه الفعلين
اليه قوله اي الادفع لما نشأ من نسبة التنازع الى الفعلين بان المراد من التنازع
ليس التنازع حقيقة بل المراد من التنازع الإرادة اي القصد والقصد عام
يصدر من ذي روح وغيره كما في بعض النباتات كما تقرر في علم المنطق

قوله كل واحد كاش من الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا
اعلم انه قد اختلف القاء في جزاء الشرط فذهب بعضهم الى ان جزاء هذا
الشرط محذوف وهو قوله جازاها كل واحد منها فعلى هذا المذهب القاء
في قوله فهذا انما يكون تفسيرية لاجزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا
الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فالقاء جزائية فيه وقد تجئ دلائل
كل واحد من المذهبين في محله قوله انما يكون على اربعة اقسام وانما انحصرت
الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يخلو اما ان يكون في الفاعلية فقط او في
المفعولية فقط او في الفاعلية والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون
خارجا عن هذه الصور فلهم انحصرت قوله الاول من الاقسام الاربعة ان
يتنازع اي الفعلان في الفاعلية فقط بان يقتضى كل واحد من الفعلين فاعلية
الاسم الظاهر نحو اكرمني وضررتني زيد والثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا
اي الفعلان في المفعولية فقط بان يقتضى كل واحد منها مفعولية الاسم الظاهر
قوله نحو اكرمت وضررت زيد او الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازع اي الفعلان
في الفاعلية والمفعولية ويقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضررتني
واكرمت زيدا والرابع منها عكسه اي عكس الثالث نحو ضررت واكرمتني زيد
لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار الى اعصابها اي فعلين

في ذلك كله بيان أعمال كل واحد منها في الأقسام الأربعة كلها جائزة في بعضها دون بعض اتفاقا واختلافا وصد ريبا نحا بكلمة اعلم تنبيها على ان ما بعدهما يجب الحفظ فقال واعلم هو في اللغة دانستن وفي الاصطلاح كلمة في اول الكلام لا يقاظ الغافلين على نكته وقيل كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامعين الى ما بعده وقيل كلمة تذكر في اول الكلام للتنبية على ان ما بعده مما يجب الحفظ وقيل هو خطاب عام لكل من يسمع ويقراء قوله ان في جميع هذه الصور اى الشان فاسم ان ضمير الشان المحذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول والجملة خبره قوله يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني يعنى يجوز ان يعمل الفعل الاول في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الثاني عن العمل في ذلك الاسم وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الاول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلافا كاعتنا للفراء في الصورة الاولى والثالث ان اعمال الفعل الثاني ممنوع فيها وليتبع امام الفراء لزوم احد الامرين لو اعلم الفعل الثاني اما حذفت الفاعل او الاضمار قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اى حذفت الفاعل والاضمار قبل الذكر محذوران اى مستنعان عند لا وفي بعض النسخ ممنوعان وهو عند لا اى الفراء بخلاف ما اذا عمل الاول اى يجعل ذلك الاسم معمولاً للفعل الاول وضمير الفاعل في الفعل الثاني فلا يلزم المحذوف ويتقد يم معاد الضمير مرتبة ولو كان مؤخر ا لفظاً فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وهو جائز عنده و آجاب الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العدة جائز وفي غير العدة ايضاً في مواضع منها في كلمة رب محو ربه رجلا ومنها في نعم رجلا زيد ومنها في قوله والله دره اى المص قادر ساو كذا في ابدال الظاهر من المضمير نحو ضربته زيد ا فاذا جوز هذا الاضمار لم لا يجوز في باب التنازع وما مانع عن التجويز فعند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثاني ايضاً ويجوز اضمار الفاعل في الفعل الثاني من غير محذوران انتهى وهذا اى هذا الخلاف بين الجمهور والفراء انما يكون في الجواز واما في الاختيار اى اما الحكم في الاختيار فكلمة اما هنا للاستينات لا للتفصيل لعدم سبق الاجمال فضية اى في الاختيار خلاف البصريين والكوفيين فاما البصريون فانهم يختارون اعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار لان فيه اى القرب والجوار

اشد اتصالا من الغير فكان اشد اتصالا حتى ياخذ الحكم كما اخذ الضاد والياء
السكون من القريب في قوله يضرب وضربين والكوفيون يختارون اعمال لفعل
الاول مراعاة اى صيانة للتقدم والاستحقاق اى لحال التقدم والاستحقاق لان
المقدم احق ياخذ الحكم من المؤخر لان التقدم من وظائف الاصل والاصل اصل
ياخذ الحكم وثانيا استدلوا بقوله امر القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا ان كفى ولم اطلب يتنازعان في
قليل من المال والاول يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول وامر القيس
افصح من شعراء العرب اعمل الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره واجاب
الشيخ ابن الحاجب في الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر عدم الكفاية وعدم
الطلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب
وهذا التناقض يفهم من كلمة لو الشرطية لان لو يجعل المثبت منقيا والمنفى
مثبتا فان اعلمت اى اعلمت الفعل الثانى اى انت الفاء لتفسير الفعل لثانى كما
هو مذهب البصريين وابتداء المصنفين هبهم لا يذهب الكوفيون لان مذهب
البصريين اصل عندنا فانظر اى انت جزاء الشرط وهو قوله فان اعلمت ان كان
تفسير للنظر الفعل الاول يقتضى الفاعل ضميرته في الاول وان لزم الاضمار قبل
الذكر لکن في العدة دون الحذف والظاهر اذ في الظاهر يلزم التكرار وفي حذو
الفاعل يلزم حذف العدة وكلاهما ممنوعان كما تقول منصوب المحل لانه
مفعول مطلق لقوله اضمرته باعتبار الموصوف تقديرة اضمرته في الاول اضمارا
كما تقول في المتوافقين اى فيما تنازعا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال نحو
ضربنى واكرمتنى زيد اى ضربنى هو وضربانى واكرمتنى الزيدان وضربونى واكرمتنى
الزيدون وفى المتخالفين بان يقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول كما
يشهد عليه المثال ضربنى واكرمت زيد او ضربانى واكرمت الزيدين وضربونى
واكرمت الزيدين وان كان الفعل الاول يقتضى المفعول وانت تعمل لفعل
الثانى ولم يكن الفعلان المتنازعان فى الاسم الواحد من افعال القلوب او مما فى
معناها وهو الربية القلبية والبصرية وكذا انقيضا وجد فيهما عدمت وفقدت
وغيرها حذفت المفعول من الفعل الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى

الفضلة لواضرا ويلزم التكرار لو ذكر مع ان حذف الفضلة جائز فخذ **قوله**
 كما تقول في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منها مفعولية اسم ظاهر فيكونان
 متفقين باقتضاء المفعولية كما يشهد عليه المثال نحو ضربت واكرمت زيدا
 وضربت واكرمت الزيدين وتقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول المفعول
 والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمتى الزيدان وضربت واكرمتى الزيدون وان كان
 الفعلان من افعال القلوب والمسئلة بما لها اى بان اعلمت الفعل الثاني يجب
 اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبتى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
 وانما حكمتا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز اى لانه لا يجوز فكلمتا
 هتأعلة عدم جواز حذف المفعول من افعال القلوب واظهار المفعول عطف على
 حذف المفعول كذا لا يجوز اظهار المفعول قبل المذكور هذ اى الحكم المذكور من اضرار
 الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول فى الاول غير افعال القلوب ووجوب اظهار
 المفعول الاول فى افعال القلوب ان اعلمت الفعل لثانى كما هو مذهب البصريين
 وفى بعض النسخ هذ اى مذهب البصريين اى المذهب السابق من هبهم واما
 ان اعلمت الفعل الاول على ما هو من مذهب الكوفيين اى ان اعتبرت كون
 الاسم الظاهر معمولاً للفعل الاول ويبنى الثانى عن العمل فى ذلك الاسم
 فانظرا انت ان كان الفعل الثانى يقتضى الفاعل اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى
 لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه اذا كان الاسم معمولاً للفعل الاول صار متقدماً
 رتبة على الفعل الثانى وان كان مؤخر فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً
 وانما حكمتا بتقدمه رتبة لان حق معمول ان يلى العاقل انتهى **قوله** كما تقول
 فى المتوافقين بان يقتضى كل واحد منها فاعلية ذلك الاسم الظاهر كما يدل على
 ذلك المثال نحو ضربت واكرمتى زيد وضربت واكرمتى الزيدان وضربت واكرمتى
 الزيدون باضار لالف والواو فى الفعل الثانى وتقول فى المتخالفين بان
 يقتضى الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمتى زيداً وضربت
 واكرمتى الزيدين وضربت واكرمتى الزيدين باضار لالف والواو فى الفعل الثانى
 وان كان الفعل الثانى يقتضى المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران من
 افعال القلوب ونحوه جاز فيه اى فى ذلك الاسم الوجهان احدهما
 حذف المفعول وثانيهما الاضمار لكان الثانى هو المختار

ليكون الملقوظ وهو الاسم المذكور بعد المتنازع فيه لا ضمير كما يتوهم بعضهم
مطابقاى موافقا للمراد اى مقصودا المتكلم لان المقصود ههنا التنازع في ذلك
الاسم لا ضار على الفعل الثانى يدل على الاسم المذكور اى مقابله لئلا
الاسم فيكون الاضار قرينة على التنازع المقصود واذا حذف الضمير لم يعلم
انه من باب التنازع او يكون المفعول للفعل الثانى مغايرا لذلك الاسم
او مخالفا له بان يكون عمرا و ابكرا و خالدا لا زيدا فلا يكون الملقوظ وهو الاسم
الظاهر موافقا للمراد الذى هو التنازع فطابقة الملقوظ مع المراد والمرجحة
على الحذف قوله واما الحذف اى صورة الحذف فكلما اما ههنا للتفصيل
لوجود الاجمال قبله وهو قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول والاضمار
كما تقول انت في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم
الظاهر متفقان في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين بحذف الالف والواو في الفعل الثانى وفي المتخالفين
اى تقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول الفاعل والثانى المفعول نحو ضربت
واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيدون واما الاضمار فكما تقول في
المتوافقين المذكورين سابقا بعينه نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمتها الزيدين و
ضربت واكرمتهم الزيدين وتقول في المتخالفين ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمتها الزيدان وضربت
واكرمتهم الزيدون ولو قال لم وما الاضمار فهو المتنازع المذكوران للحذف مع ذكر الضمير فيه كان
احضركن المعرا على ذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المبتدئين المقصودين في الالهام اذا
كان الفعلان المتنازعان من افعال لقلوب المسئلة بحال لها اى بان اعلمت الفعل الاول مع
اقتضاء المفعول فلا بد اى لا يخلص جود اى للفعل الثانى من اظهار المفعول ان لزم التكرار المحظوظ عنه
لا الحذف الاضار سيجى ذكره انشاء الله تعالى كما تقول حسبتى حسبتها منطلقين الزيدان منطلقا وذلك
اى التنازع المذكور ثابت لان حسبتى حسبتها تنازعا في المنطق وعلمت الفعل الاول اى اعتبرت
كون الاسم معمولا له والفعل الاول عامل فيه هو حسبتى واضمرت اى انت المفعول في الفعل الثاني
فان حذف منطاقين من الفعل قلت حسبتى وحسبتها الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول
الثانى في افعال لقلوب ونحوه وهو غير جائز لانها كالاسم الواحد لان مضمونها معا المفعول به في
الحقيقة وهو المعنى المصدرى انما اخوذ من المفعول لثانى مضافا الى الاول فلو حذفنا احدهما
كان الحذف بعض اجزاء الكلمة بلا ضرورة ولا يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حذفنا احدهما

عند جود القرينة مثال الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسن الذين يخجلون بما آتاهم الله
 من فضله هو خير اى يخجلون خيرا منهم خيرا لهم فان جعل مفعول اول حذف فهنا لوجود القرينة
 وهي صيغة يخجلون بما آتاهم الله ومثال الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخفنا على غير انك
 الملك اى تخفنا جازعين المفعول الثاني حذف فهنا لوجود القرينة وهو الجار والمجرور
 تامل واما الحذف في باب المنادى نحو يا مال ويا حارث ويا مالك ويا حارث ونحوه فلاجل
 الضرورة لان المنادى لكثرة الوقوع يقتضى التخييف واما الحذف في قول الشاعر
 ان الخليل زمانى اى يوسف زمانى فلاجل ضرورة الشعر ايضا انتهى وان اضمرت
 فلا يخلو اضمار هذا التوجيه قوله فلا يخلو ان كانت يخلو على صيغة الغائب المذكور
 وفي بعض النسخ فلا تخلو على صيغة الخطاب فحاصله لا تخلو انت فعبارة بعض
 النسخ بصيغة الخطاب اولى مما على صيغة الغائب المذكور لوافقة قوله من ان
 تضم مفردا لكونه ايضا على صيغة الخطاب من ان تضم انت مفردا وتقول
 حسبنى وحسبتهما آية الزيد ان منطلقا ورج اى حين الاضمار مفردا لا يكون للمفعول
 الثاني وهو قولك آية مطابقا لى للمفعول الاول وهو هما في قولك حسبتهما
 وذلك يجوز لان افعال القلوب مفاد المبتداء والخبر فيكونان في الحقيقة مجولان
 عليه ولا يجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيد ان قائم تقول حسبنى و
 حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا ورج يلزم عود الضمير المثنى وهو اياهما الى اللفظ
 المفرد وهو المنطلق الذى وقع فيه التنازع وهذا اى عود الضمير المثنى الى اللفظ
 المفرد ايضا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بخلاف الضمير المفرد
 الى المثنى وهو جائز اذا كان المراد ههنا الشئ الواحد كما في قوله تعالى
 والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله بناء على ان
 رضاه الله تعالى رضاه الرسول والرضاء شئ واحد قوله واذا لم يجز الحذف
 والاضمار كما عرفت وفي بعض النسخ لما عرفت بلام العلية لا بكاف التشبيه
 وهو الاولى اى لفظ النسخ لما فيه من الاشعار على العلية وجب الاظهار ولا يخفى
 عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك
 حسبتهما يقتضى المفعول مثنى وقولك حسبنى يقتضى مفعولا مفردا والاسم
 المتنازع وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل لحسبنى فقط الا اذا لاحظت
 من المنطلق ذات من الله لا انطلق مع قطع النظر عن الافراد

والتثنية في صح المثال من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل مجردا
 عن التنازع شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال الثاني مفعول
 لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله أي فاعل فعل بناء على ازماء
 موصوت بتاويل الفعل و اقيم المفعول مقامه أي مقام الفاعل في استناد
 الفعل اليه والرفع عليه كما في الفاعل والاحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل
 من توحد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت كما اشار اليه المصنف بما سبق **فان قيل**
 لفظ كل لا يصح ههنا لانه لاحاطة بالافراد فيلزم من ايراد في التعريف احاطة
 التعريف بالافراد ومن المعلوم ان التعريف ليس بالجنس وبالجنس لا للافراد
 لان افراد الشيء غير متناه وان كان لبعض الاشياء افراد متناه انه ليس على طراد
 التعريف والكلية **اجيب عنه** بان التعريف انما هو دخول لفظ كل لا المدخول
 معه وانما يذكر لصدق الحد على كل افراد المحدود كذا في القوائد الضيائية
فان قيل حذف الشيء متفرع على وجود الشيء وقوله لم يسم فاعله يقتضي
 ان لا يكون لفاعله اسما اصلا فالمراد من اسم فكيف حذفه اذ حذف المعدوم
 معدوم **اجيب عنه** بان المراد من قوله ما لم يسم فاعله أي لم يذكر فاعله يعني ان له
 اسما لكن لم يذكر بل حذف انتهى كذا في بعض الحواشي **فان قيل** هذا الحد صادق
 على قولنا انبت الربيع البقل وهو الحشيش المعين بان الربيع مفعول فيه لا لانبات
 فيه لانه انبت الشيء بل انبت هو الله تعالى سبحانه فعلم ان الله فاعله قد حذف
 و اقيم الربيع مقامه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله لان الربيع فاعل انبت وح لم يكن
 التعريف مانعا عن الغير **اجيب عنه** بان المراد من اقامة مفعول مقامه مع تغير الفعل الى
 فعل ويفعل أي بشرط تغير الفعل ليها فلا يوجد الشرط ههنا **اجيب عنه** بان المراد من الفاعل
 الفاعل المجازي لا الحقيقة والله سبحانه تعالى فاعل حقيقة **فان قيل** خرج عن هذا الحد
 التأخر في قولك ضربت والنون في ضربين وضربنا بعينه وهو فاعل فلم يحد فاعله
 حتى يفهم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا **اجيب عنه** بانه
 لا نسلم التأخر في قولك ضربت على بناء المجهول التأخر التي كانت فاعلا في ضربت
 على صيغة المعلوم بل هذا التأخر عوض عن الياء تقديره ضربتني زيد و
 تقدير ضربنا ايضاً باتصال المنصوب المتصل ثم حذف الفاعل لغرض من
 الاعراض التي ذكره في مباحثه وانما المتصل المفعول مقام ذلك الفاعل

وتغير الصيغة فصار ضربني ثم ابدلت الياء تاء لمناسبة بينهما في الاخوة وهو
كونها علامة المضارع فارتفع نون الوقاية من بينهما لاستغناء المعنى لكسرة
ما قبله فصار ضربت فيكون الخد جامعا لافراده وانما لم يقيد المفعول بكونه
مفعولا به للتنبيه على ان اقامة المفعول مقامه ليس مقصرا في المفعول به
بل يجوز ان يقام غيره من المفعول المطلق وفيه مكانيا وزما نيا منصوبيا او
محجورا والمراد من المفعول المفعول الذي لا يكون مستندا فلا يجوز اقامة المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يلزم كون الشيء مستندا
اليه وبه معا باسناد تام بخلاف اعجبني ضرب زيد فان الاسناد فيه احدهما تام
وهو اسناد اعجبني وثانيهما غير تام وهو اسناد المصدر الى فاعله وان المفعول لثاني
ليس مستندا فجاء اقامة كل واحد منها مقام الفاعل الا ان الاول لما فيه من
معنى الفاعلية نحو اعطيت زيدا درهما فالزيد اولى من الثاني لانه مستند الى
الاول وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين له والا لاجمع سوا انتهى قوله

فحوضب زيد اصله ضربت زيد انخذن الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ
عن تعريفه شرع في احكامه وفي الاحوال اللاحقة عليه الاحكام المترتبة عليه
فقال حكمه اي مفعول لم يسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره
وتانيته ثابت على القياس الذي عرفت اي انت في مباحث الفاعل بلا تفاوت
وتبديل فعليك بالتذكير ولما كان الحوالة من تمرين المتعلم استتمانه فهو الاول من
ذكر الشيء ثانيا علانية من تذكر المسائل التي ذهل عنها الاذهان اشار المصنف الى
الحوالة فلذا الحال مباحث مفعول لم يسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر
باللتفصيل ثانيا وقال وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لما فرغ من
مباحث مفعول لم يسم فاعله شرع في مباحث المبتدأ والخبر فقال الثالث

المبتدأ والخبر وهما اسنان مجردان عن العوامل اللفظية لحد هما مستند اليه
وسمي مبتدأ والثاني مستند اليه ويسمى خبرا جمعها في التعريف الواحد للتلازم
الواقع بينهما ولا شتر اكلهما في العوامل المعنوية وان كان تعريف الشيء على
اوضح واحسن كما ورد صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما على قوله سنان
جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية فصل بخرج بهما
فان قيل هذا الحد ليس بهادق على قوله وان تصوموا خيرا لكم فان تصوموا

مبتدأ وليس باسمه ولا يصدق على قوله ضرب في زيد ضرب قائمه خبر وليس
 باسمه بل جملة وكذا غيره **اجيبه** بان المراد من الاسماء من ان يكون حقيقة او
 حكما في يصدق عليه انهما اسنان لان قوله ان يصوموا ابتداء وبل صيا مكم خير لكم
 وقوله زيد ضرب في حكم زيد ضرب **فان قيل** صيغة التجرید ههنا ليست
 في محله لان التجرید يقتضى التلبس سابقا وفي المبتدأ والخبر ليس التلبس
 سابقا مع العوامل حتى مجرد عن العوامل **اجيبه** بان التجرید اعم من ان
 يكون حقيقة او حكما وههنا من قبيل الثاني كما يقال سبحان الذي اصغر جسم
 البعوض واكبر جسم الفيل فان صيغة التصغير والتكبير يقتضى المكبرة
 والمصغرة مع ان البعوضة ليست بمكبرة حتى صغرت وان الفيل ليست بمصغرة
 حتى كبرت سبحانه وتعالى لكن اعتبرهما كذا في غاية التحقيق او يجاب عنه بان المراد
 من التجرید ههنا المعنى المجازى اى الذى لم يوجد فيها عامل لفظى باصلا كما اشار
 اليه في الضيائية انتهى فان قيل هذا الحد ليس بصادق ايضا على قولك بحسبك
 درهم لان حسبك مبتدأ وليس مجرد عن العوامل اللفظية بل لباء متلبس به
اجيبه بان المراد من العامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى لا زائدة وههنا
 زائدة فكان مجردا **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يمنع كون زيد مبتدأ في قوله
 علمت ما زيد قائم وعلمت اليد قائم وكذا علمت لزيد قائم لكون علمت عاملا
 في زيد معنى فلم يجرد معنى مع انه مبتدأ **اجيبه** بان المراد من العامل المعنوي
 ما لا يكون معه معارض اخر وههنا وجد معارض اخر وهو حرف النفي والاستفهام
 ولا امر لا ابتداء فلم يتيقن ابتداء الجملة كذا في بعض الحواشي وقد يجاب عن الاشكالين
 المذكورين اعنى اشكاله بحسبك درهم وعلمت بان المراد من التجرید تجريد المبتدأ
 والخبر عن العوامل لفظا او معنى وبحسبك مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا
 و زيد قائم في علمت ما زيد قائم مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في بعض
 شروح الكافية في بحث حروف المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل جمع فيلزم
 منه ان يكون المبتدأ مجردا عن الجمع لا عن الواحد **اجيبه** بان اللام فيه
 للجنس تامل انتهى **اعلم** ان النحاة يسمون المسند اليه مبتدأ والمسند به خبرا
 صرح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتدأ بالموضوع والخبر بالمحمول ويسميان
 بالمحكوم عليه وبه نحو زيد قائم فانهما اسنان مجردان عن العوامل اللفظية

أولها مستدل به وثانيتها مستند به وعلى هذا القياس غير **قوله** والعامل فيها
 أي في المبتدأ والخبر معنوي وهو الابتداء أي خلوا الاسم عن العوامل اللفظية
 فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية يسند إليه عامل في المبتدأ وتجريد الاسم
 يسند إليه عامل في الخبر والتجريد قد مشترك بين عامل المبتدأ وبين عامل
 الخبر **تأمل** **والتقيل** الخلوية شيء عدم والعدم كيف يؤثر في شيء **أخر** **جيب**
 بان العوامل علامة الأثر والمؤثر إذ المؤثر المتكلم انتهى آعلامان النخاعة قد اختلفوا
 فذهب بعضهم إلى أن المبتدأ والخبر فيها عامل معنوي هذا هو المشهور وذهب
 بعضهم إلى أن عامل المبتدأ عامل في الخبر وذهب بعضهم إلى أن المعنى
 عامل في المبتدأ والمبتدأ مع عامله عامل في الخبر وقال بعضهم المبتدأ عامل
 في الخبر والخبر عامل في المبتدأ كذا في بعض الحواشي وقيل العامل المعنوي
 ما يدرك بالعقل ولا يتلفظ به **اعلم** أن للمبتدأ أصلين لا يد من بيانها ولذلك
 أشار المص بقوله وأصل المبتدأ أن يكون أي المبتدأ معرفة أي أحدهما
 أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معلوما حتى يقع
 الأخبار عن المعلوم لأنه لا يصح الحكم على المجهول **فإن قيل** الفاعل يصف محكوم
 عليه ولم يقل في مباحثه وأصل الفاعل أن يكون معرفة كما قال ههنا قلنا
 الأمر كذلك إلا أن معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه يستفاد من استناد الفعل
 إليه لأنه إذا قلت قام يفهم منه أن ما بعده يذكر شيء يصح نسبة القيام إليه فإن
 زيد هو في قوة المعرفة حكما فالتفني به والأصل الثاني أن يكون مقدا على الخبر فالم
 يمنع مانع لأنه ذات بالنسبة إلى خبره والخبر حال من أحواله ووصف من أوصافه
 والذات مقدم على الصفة وقد يكون المبتدأ أيضا كخبر بشرط إضافته إلى
 الذات أو باعتبار الموصوف المقدر مثال الأول نحو ضرب زيد أحاصل ومثال
 الثاني الأسماء القسم الثاني **الاسم** **فإن قيل** يشك هذا الأمر في قولنا الإعراب
 أمالقطي وأما تقديري لأن الإعراب وقعت مبتدأ ولم يمكن ابتداء اثبتته بتقدير
 الموصوف لا بتقدير الأضافه **أجيب** بأن الإعراب ذو وجهين جهة الذات
 وجهة الصفة فمن كونه قائما بالمعرب ووصفا صفة له ونظر إلى التقديري
 فاللفظي كونه ذاتا فمن جهة الذات يصلح أن يكون مبتدأ **كما**
 أن الألفاظ كلها بالنظر إلى أنها جارية على لسانه صفات

وبالنظر الى انهما محل الاعراب واحوال واحكام ذاتيات وقد يكون المبتدأ واجب
التقديم كما ان اصله التقديم اذا كان المبتدأ متضمناً بما كان له صدارة
اذ يتاخره يبطل التصدير فلذا وجب تقديمه حفظاً لصداقته انتهى وأعلم
ان اصل الخبر ان يكون نكرة يعنى ان الخبر اضلين ايضاً احد هما ان يكون نكرة
لان الخبر لا يكون الا محكوماً به والذي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او
نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع الالفاظ على التنكير فاذا حصل لغرض
بالاصل والاصل اولى وهو النكرة اول دفع التباس الخبر بالصفة لو كان معرفة
اولاً ان ينشأ الفائدة والحكم هو نفس النسبة الحكيمة والتعريف زائد عليه
فلا حاجة اليه تامل كذا فى بعض الحواشى والاصل الثانى فى باب الخبر هو التأخير
لانه صفة للمبتدأ والصفات عقيب الذات بمعنى انها احق بالتأخير كما مر مثلاً
وفى بعض النسخ لم توجد هذه العبارة لعدم الحاجة اليها تامل ثم لما حكم المص
بان الاصل فى باب المبتدأ المعرفة توهم المتوهم ان النكرة لا يصلح لان تقع
مبتدأ فاشارة الى دفع الوهم فقال والنكرة اذا وصفت اى النكرة اذا وصفت
بالصفة الملقوطة او المقدره بالمفرد او الجملة جاز ان تقع اى النكرة مبتدأ
لان النكرة اذا وصفت يقل اشتراكها قهوى وان لم تصر معرفة لكونها قريت
الى المعرفة وقربة الشئ له حكم الشئ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن من خير من
مشرك فقوله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن
يقول اشتراكها تقرب الى المعرفة فيكون مبتدأ وخير خيرة وقوله من مشرك
متعلق بالخير قوله وكذا اى مثل ذلك النكرة الموصوفة فقوله كذا مبتدأ
مخزون والخير هو النكرة وقوله اذا مفعول فيه تقع المستفاد من ضمنه اذا
تخصت اى وقعت تخصيصها بوجهاً اخر غير الصفة كما اشار اليه المصرح فقوله
بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت وقوله اخر صفة لوجدها استعمال النكرة
مع الهزة للمقارنة به ام المتصلة نحو رجل فى الدار ام امرأة فان الرجل المرأة
نكوتان متخصمتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون احدهما مخصصاً
عنده ولما سئل المخاطب عن تعيين احد الامرين فكأنه قال اى من الامرين
المعلومين كائن فى الدار لان استعمال الهزة مع ام المتصلة لا يكون الا
للتعيين بعد العلم باحد هما ولهذا يقال فى جوابه رجل وامرأة دون نعم

فإن قيل تخصيص المتكلم أي تخصيص النكرة بالنسبة إلى علم المتكلم لا يفيد
 المخاطب فلا يكون كلاماً **أجيب عنه** بأن عند المخاطب تخصيص وتعيين معاً
 بناء على أن للتكلم سائل والمخاطب هو المستؤل عنه ومن المعلومات أن
 يكون علم السائل ناقص من علم المستؤل عنه غالباً وعلى عكس ذلك
 قلتُ فالاعتبار للغلبة **فإن قيل** فعلى هذا يجب أن يمتنع ابتداءً بثية رجل
 في قولهم ارجل في الدار وهل رجل باستعمال الهمزة بغيرها المتصلة معانه مبتدأ
 فالصواب يجاب عن الاشكال الأول بأن وجوب ابتداء بثية الرجل وامرأة
 إنما هو بوقوع النكرة في حيز الاستفهام وكل نكرة إذا وقعت في حيز الاستفهام
 جازت ابتداء بثية لان النكرة في تاويل المعرفة والمعنى هذا الجنس في الدار
 ذلك الجنس كذا في الباب وثانيها من مواضع التخصيص وقوع النكرة في سياق
 النفي كما في سياق الاستفهام بنحو **قوله** وما أحد خير منك فإن قوله أحد مبتدأ
 عند بنى تميم فخصصاً بصيغة العموم والاشتمال وذلك لان أحد نكرة يطلق
 على كل واحد من الأفراد فإذا وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك الإطلاق الأعلى
 كل فرد من الأفراد لان النفي يستلزم العموم والشمول فتعينت وتخصصت لنكرة
فإن قيل لا خصوص في هذا المقام لان معنى العموم ضد المعنى الخصوص
 فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة
 على العموم والخصوص لكونها متضادين **أجيب عنه** بأن للتخصيص معنيين
 أحدهما التفرد الذي هو ضد معنى العموم والشمول وثانيها تقليل الشيوخ فالمراد
 ههنا تقليل الشيوخ لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفي من كل أحد من أفراد
 الناس الخيرية إلا المخاطب لم يبق اشتباه وحيرة لان الاشتباه والحيرة إنما
 يكون إذا اراد من الجماعة أحد من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الواحد
 من هؤلاء من هو اشتباه وحيرة وكذا في غاية التحقيق ثم هذا التمثيل للمبتدأ
 على مذ هب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرفت
 وفيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عمليتها بل بالنفي المستفاد منها وهو
 من المعنى تأمل فتقيد بنى تميم ليس بسديد وثالثها من المواضع التي
 تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة التي عدلت من الفعلية
 إلى الاسمية وشرها **ذات** + فان شرانكرة فخصصة ههنا وقعت مبتدأ وذلك

التخصيص اما يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهرذانا ب شر على انه
يدل من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل على فاعل معنى ثم قدم
ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فيكون المعنى ما اهرذانا ب
الاشراف اذا كان فاعلا معناه كان مخصصا بتقديم الفعل عليه واما تشبيهه
بالفاعل يعنى ان التبرط مشبه بالفاعل في كونه مسندا اليه ومحكوما عليه
كالفاعل واما مشبه بالفاعل بوقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية
اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما اهرذانا ب الاشراف واما تخصيص بالصفة
المقدراى عظم لاحقير بقريئة التثوين لان التثوين يحتمل ان يكون للتعظيم
ومثله يقال في حق رجل وقع في شدة وكرب حصل له الاضطراب اى لا يمكن
دفعه الا بالمشقة ورابعها من مواضع تخصيص النكرة التى تقدم الطرف عليه
نحو فى الدار رجل فان نكرة تخصصت بتقديم الخبر الذى هو ظرف مكان
ومعين له حكما وذلك لانه لما قال فى الدار علم بالتأمل من غير اشتباه وحيدة
ان ما بعدا ين كرثى يصلح الاستقرار فى الدار فكانه فى قوة الموصوف فى تركيب
اخر وخامسها كل نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم نحو سلام عليك فان
سلاما نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم لان هذه الاسمية معدولة
عن الفعلية المقيدا سنادها فيها الى المتكلم وهى قوله سلمت سلاما فكان
السلام فى الجملة الاسمية ايضا مقيدا بالنسبة الى المتكلم كما فى الفعلية بناء
على ان الجملة المعدولة فى حكم الاسناد كما ان الجملة المعدولة ههنا فكان تقديره
سلامى عليك فكان مخصصا انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا نسلم انه
مخصص بل صلا معرفة لان قوله سلام مضاف الى ياء المتكلم وهى المضاف
اليه **اجيبه** بان سلامى فى تاويل سلام من قبلى فكان مخصصا لمعرفة
لعدم الاضافة فيه **فان قيل** لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت
سلاما عليك لان معنى سلمت قلت سلاما عليك كما ان معنى سمحت سبحان
الله ولبيت لبيك فيلزم التسلسل والتكرار والدوران سلام عليك فى
قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتداء منكر فاحتاج فى تخصيصه الى تقدير
اخرى مثلا وذلك الى تقدير اخرى مثله الى ملايتنا هى فيلزم التسلسل **جيب**
عنه بانه لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلاما عليك بل معناه قلت

سلام الله عليك سلاماً او معناه قلت سلام عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير
فلا يلزم التسلسل فان قيل السلام لما كان مصدر رسلت الذي معناه
قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام قولي السلام عليك فقوله قولي
مبتداء فلا بد من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به ولعل لا يلزم كون المبتداء
بلا خبره قيل خبره محذوف هو واقع او حاصل عليك تقديره قولي سلام عليك
حاصل وواقع عليك فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب قلنا لا نسلم الزم
تكرار الخطاب بل تعين بالمخاطب تامل هذا كله في غاية التحقيق آلم ان هذا
التحقيق انما ذكرت عند المتأخرين واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم
يقولون المراد من باب المبتداء والخبر هو فائدة المخاطب فلم يزد ايصح تركيب
كوكب انقض الساعة بلا تخصيص مع ان كوكبا نكرة وكذا موت قدح كل ناس
شاربوها والقبر باب كل ناس دخلوها بلا ادخال الالف واللام الحصول لفائدة
لا يصح قوله رجل قائم لعدم الفائدة **قوله** وان كان احد الاسمين معرفة والاخر
منه انكرة فاجعل المعرفة مبتداء البتة فقوله البتة منصوب على انه ظرف زمان
لقوله فاجعل المعرفة مبتداء في كل وقت وقعت او ظرف مكان له بتقدير كل
تركيب او مفعول مطلقا محذوف الموصوف تقديره فاجعل المعرفة مبتداء جعل
تايد يا والاخر خبرا قوله كما امر نحو زيد قائما ثم لان الاصل في المبتداء التعريف
والاصل في الخبر التنكير قوله وان كانا اي اسمين معرفتين او مساويين في
التخصيص فاجعل انت ايها شئت مبتداء بشرط تقديره لصلاحية كل
واحد منهما الا ابتداء بسبب المعرفة والتخصيص والاخر خبرا هكذا في كثير
من النسخ التي رايناها والضموم ان يقر فاجعل اولها مبتداء تحرزا عن الالتباس
ودفع الحيرة السامع وابقاء للتقدير على ما هو الاصل في المبتداء وهو المسند
اليه كما هو عبارة الكافية اللهم الا ان يقيد عبارة المختصر بقولنا بشرط التقديم
اي بشرط ان تجعل ما شئت مبتداء مقدا كما اشرنا اليه فحيطابق كلام
المختصر بعبارة الكافية لكن جعل ما شئت مبتداء مقدا ليس مطلقا بل فيما
لم يكن احدهما مفسرا والاخر مفسرا فان كان احدهما مفسرا بصيغة مفعول
الاخر مفسرا بصيغة الفاعل فاجعل المفسر مبتداء البتة لا المفسر بصيغة الفاعل
لان المفسر وان كان معرفة يستحق للابتداء لكنه بمنزلة المركب او محط للفائدة

فهو اليق بالخبرية لان الخبر يحط للقاعدة وقد يكون مركباً وكذا ان الم يمكن احدها
اسما جامداً والاخر صفة نحو زيد منطلق فكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة
ايضاً معرفة لتستحق للابتداء لان الجامد بمنزلة المفرد والصفة بمنزلة المركب
لكونها دالة على الذات والصفة والجامد يدل على الذات فقط وايضاً لم يكن احدهما
اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القائم وانا المنطلق كذا في بعض الحواشي نحو الله
المتاويج نبينا وادم ابونا فاسم الله في الجملة الاولى معرفة بالعلمية والاسم الاخر
فيها معرفة بلاضافة فايها شئت مبتدأ جعلت مقدماتها واخرت الثاني لكن
جعل المضاف الى الظهير الذي هو اعرف المعارف مبتدأ اولي من المعرفة بالاسم
لان اعرف المعارف احق بالابتداء اعلم ان الاسماء لا استفهامية مكن واداي واية
وغير ذلك كلهم وقعت مبتدأ عند سيويه واما عند الاخفش فلا استفهامية
غير لكونها نكرة لفظاً وما بعد ها مبتدأ تعريفها لفظاً وقد يكون المبتدأ متضمناً

لمعنى الشرط فيصح دخول القاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتي

فله درهم ذلك التضمن في اربعة مواضع الاول الاسم الموصول صلته فعل
والثاني الاسم الموصول صلته ظرف والثالث كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة
بها مثال الاول كما ومثال الثاني الذي في الدار فله درهم ومثال الثالث كل

رجل ياتي فله درهم ومثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأ

ماله صدر الكلام كالا استفهام والشرط والتعجب والقسم والتمني والنداء والقرض

وغيرها وحج يجب تقديمها على الخبر وهما كلام من كور في الفوائد الضيائية

لا يليق بهذا المختصر انتهى لما كان المبتدأ لا يكون الامفردا والخبر قد يكون

مفردا وهو الاكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار اليه المصنف الى بيان الخبر

جملة فقال وقد يكون الخبر اي خبر المبتدأ فاللام عوض عن المضاف اليه

جملة مطلقاً خبرية او انشائية لوجودها خبراً بتاويل بعيد وفي بعض النسخ

جملة خبرية نظر الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا

بالتاويل البعيد لعدم صحة ارتباط الانشاء بقبله نحو زيد اضربه فقوله

اضربه من حيث الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مساعده المعنى

لان ان يؤل بقوله مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن من التاويل الصادق

وانما صح كون الجملة خبراً لان المراد من الخبر هو الحكم به على المبتدأ

وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلو مانع من خبريتها لكن لما كان
الجملة محتاج الى المبتدأ بخلاف المفرد فصلا في باب الخبر لعدم الاحتياج
الى عائد للمبتدأ والجملة غير اصل في باب الخبر لاحتياجها الى العائد كما صر
فهذا دخل المصكمة قد التي للتقليل على المضارع غالباً في باب الخبر جملة
وقال وقد يكون الخبر جملة الخ اسمية خبره نصبه على الصفة للجملة
وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً والثاني اسماً كان او فعل نحو زيد ابوه
قائم او فعلية نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً والثاني
اسماً فقط نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي التي يتوقف عليها شيء اخر كما
سيجئ مثاله هذا عند صاحب المختصر واما عند بعض النحاة مجموع الشرط
والجزاء وعند بعضهم الجزء وحده خبر بدون الشرط ووجه صاحب هذا
المختصر ان الجملة الشرطية وهي التي يتوقف عليها شيء اخر فيكون الشرطية موقوفاً
عليه والموقوف عليه اصل وعمدة فتعين كونها جملة ووجه البعض الذي
هو قائل بخبرية الجزء وحده ان المراد والمقصود من باب الشرط والجزاء الجزاء
لا الشرط لان الشرط قيد وعلّة للجزاء فان قولك ان ضربت ضربت فان ضربك
علّة لضربي لهذا يصدق على الجزاء والشرط حد الكلام وهي لفظ تضمن كلمتين
بالاسناد ولو لم يكن الشرط علّة للجزاء فصارت جملة مستقلة والجزاء ايضاً جملة مستقلة
فلا يكون مجموعها كلاماً فيخرج عن حد الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزء
فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلّة فصارت الجزاء مقصوداً ومخطأ الفاعلة للجزاء
ولان الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط فكلاهما شيء
واحد فاللازم ان يكون مجموعها خيراً ومخطأ ومناطاً للفاعلة فلا يكون الجزاء وحده
خبراً وهذا وجه البعض الذي هو قائل ان مجموعها خبر كذا في بعض الشروح نحو
زيد ان جاءني اكرمته فعلى من ذهب صاحب المختصر الخبر هو جاءني وعلى
من ذهب غيره الجزاء هو اكرمته وحده وعلى من ذهب اخر الخبر هو مجموعها وفي بعض
النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطأ لعدم تصدير الجزاء بقدا لفظاً ولا
تقدير العدم وجود القرينة على قد التي تدل على تقدير الماضي وتحققاً ما قولك
ان جاءني زيد فاكرمته امس فصح دخول الفاء لان امس قرينة قد التي
تحقق صدارة الماضي بهما لفظاً او ظرفية وهي التي تولدت ونشأت من

تعلق الظروف والمجاور والمجرور نحو زيد خلفك أي ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار
فإن قيل تقسيم الجملة إلى هذه الجمل الأربعة باطل لأن القاعدة في باب التقسيم
 أن يكون قسماً أي ضد الآخر والحال أن الجملة الشرطية والظرفية راجعة إلى
 الفعلية من درجتان تحتها فلا يكونان قسيمين للجملة الفعلية **أجيب عنه** بأن
 المذكور كذلك بالنظر إلى الحقيقة وأما بالنظر إلى أن الشرطية لما كان مدخول
 حرف الشرط ويتوقف عليها الجملة أخرى صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون مدخول
 حرف الشرط فلا يتوقف عليه شيء آخر وكذا النظر إلى الجملة الظرفية من حيث
 أنها نشأت من تعلق الظروف صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون نشأتها
 من الظروف فتكون مبينة في هذا الاعتبار يكون كل واحد من الجمل الأربعة
 متباينين ويكون كل واحد منها قسماً آخر فيصير تقسيم الجملة إليها تاملاً
 وجعل صاحب الكافية الجملة قسيمين الاسمية والفعلية حيث قال
 وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ولم يقل ظرفية أو شرطية لاندراجها
 تحت الفعلية **فإن قيل** فعلى هذا ينبغي أن يقبح خبرية وإنشائية كما قال
 شرطية أو ظرفية مع أن المصنف في صدر البحث لم يقيد الجملة بالخبرية
 وإنشائية **أجيب عنه** اعتباراً إلى بعدها من الفهم بعد تقدير بطبها لا قبله
 الابتداء بل بعيد انتهى كذا في بعض الحواشي أعلم أن في متعلق الظروف خلافاً
 بين الكوفيين والبصريين والكوفيون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالاسم
 لأن الظروف إذا وقعت في محل والأصل فيه الأفراد فإذا أمكن الأصل فهو
 أولى والبصريون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالجملة لأن الظروف معمول
 لذلك المقدر الأصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير فالفعل أولى
 ثم إن كان هناك قرينة من القرائن تدل على خصوصية الفعل وتعيينه فهو
 المتعلق دون غيره وإن لم يكن هناك قرينة من القرائن على تخصيصه و
 تعيينه في يلزم أن يكون من أفعال العامة التي هي الكون والثبوت والوجود
 والحصول واليها أشار المصنف بقوله والظرف يتعلق بالجملة عند الأكثر وهي مستقر
 مثلاً أو مما يقتضى المقام لأن المقدر عامل في الظروف ومعنى الاقتضاء
 الحدث الذي كان في ضمن المتعلق إليه وهي الاستقرار مثلاً ونحوه كاقضاء
 الفعل إلى المفعول به في نحو ضربت زيداً أو طناً يقولون لمجرور بحرف الجر

مفعول به في الحقيقة ولهذا صح وقوع الحال عن المجرور كما يصح وقوع الحال
عن المفعول به الظاهر نحو ضربت زيدا قائماً واذا كان الظرف معمولاً لذلك
المتعلق فلمذاحقه التأخير إلا إذا كان أهم تقدماً وقصد المحصر والاختصاص
بمقدّمه أو نظر إلى التوسع في الظرف فح يجوز فيه التقديم على متعلقه ثم
حال المتعلق إن كان ظاهراً فسمى ذلك الظرف ظرفاً لغو العدم احتياجاً
إلى المقدر وإذا كان المتعلق مقدراً فسعى ظرفاً مستقراً إلا أن استقرار
هو الاحتياج سعى به لاحتياجاً إلى ذلك المقدر وعند الكوفيين الظرف
متعلق بالمفرد أي بلا اسم وإنما سمي للمفرد بلا اسم لأن الفعل لا يكون بلا
فاعل فيكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فإنه لا فاعل له وضاعاً وإن كان
له استعارة وإنما اختاروا الاسم لأن ذلك الاسم وقع في محل الخبر والأصل فيه
الأفراد فإذا جاز الجملة لما مر وجهه فقدم الاسم حتى يتمكن الاسم في أصله ثم
اعلم أن هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الظروف من حيث المتعلق
إنما هو إذا كان الظرف خبراً للمبتدأ وقعت في مكان محله مفرد واما إذا كان
وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل انتهى فلا بد
من الضمير الفاعل فيه للتفريع إذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لاشتراكها
على المسند والمستند اليه الذين هم مقصودان في الكلام لا يقتضي الارتباط
والخبر يقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد من المرتبط حتى يعود من الجملة إلى المبتدأ
فقال المصنف فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ أو صفة أو صلة كلام في نعم
الرجل زيد بلا واسطة نحو صاحب الرجل زيد ووضع الظاهر موضع المضمير نحو
الحاقه ما الحاقة والقارعة ما القارعة أو تكون الجملة الواقعة خبراً مفسراً للمبتدأ
فيكون التفسير بمنزلة الضمير نحو قوله تعالى قل هو الله أحد فلو قال بدل
قوله فلا بد من الضمير قوله فلا بد من عائش كما في عبارة الكافية لكان
شأنه ملام الخبير الضمير أيضاً لكان الضمير عمدة وأشهر المبتدأ ذكره
فإن قيل فعلى هذا يشكل في قوله حيناً زيد فإن قوله حيناً جملة وقعت
خبراً لزيد ولم يكن فيها ضمير ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمير وكون الجملة
مفسراً للمبتدأ وكون الجملة مشتتة على الكلام مع أنها خبراً جيب عنه بأنه
لا نسلم أن حيناً خبر لزيد بل هو جملة عليحدة وزيد خبر مبتدأ محذوف

وان سلمنا انها خبر فكون معنى الاشارة في ذاعا ثل الى زيد فهو في حكم الامر في نعم
الرجل انتهى ويجوز حذنه اي الضمير لا غير الضمير لشهرته مما عداه كاللامر و
وضع الظاهر موضع المضمرة وغيره عند وجود القرينة المقالية او المحالية ثم
القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح هي امر والى تعين شئ لا بالوضع
فحوال السمن منوان بدرهم والكر البر بستين درهماى منوان منه والكر منه فان
القرينة على حذف الضمير هنا صورة البائع لانه بدء بذكر السمن علم منه
انه منوان من السمن بدرهم لا عن غير السمن كاللبن والدهن واذا ابتداء
بذكر الدر فعلم منه ان الكر من البر لا من غيره كالشعير والقرو نحوها وهذان
المثالان للقرينة المحالية تأمل احلم ان المبتداء الثاني لا يدخل من ان يكون نكرة
لمنوان او معرفة كما في المثال الثاني فان كان نكرة فالضابطة في تقدير
الضمير ان يقدر الضمير في جانب المبتداء فقط ويجعل كون ذلك الضمير
صفة للمبتداء حتى يتخصص به والا فلا يصح كونه مبتداء وان كان معرفة
فلك الخيار في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتداء الثاني او من متعلقات
الخبر كما في المثال الثاني وعلى هذا القياس غيرها ثم الكرا ثني عشر وسقا وكل سقا
ستون صاعا فصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من بيان الخبر لكونه
جملة شرع الآن في حكم اخر له فقال وقد يتقدم الخبر على المبتداء ادخل كلمة
قد في قوله وقد يتقدم اشارة الى ان تقديم الخبر عليه ليست بكثيرة بل على
قلة اذا كان ظر فانحو في الدار زيد للتوسع في الظروف مما لا يكون في غيرها وسيجئ
علة التوسع عن قريب ان شاء الله تعالى ثم تقديم الخبر على نوعين جائز وواجب
فان كان المبتداء نكرة فح يكون الخبر واجب التقديم وان كان معرفة
فيكون جائزا التقديم انتهى لكن المصاطق الكلام تنبها لظهور الخلاف في
تقديم الخبر بكونه ظر فاليس بسد يد لجواز تقديم الخبر غير ظر كما في قوله
نعم الرجل زيد على بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل جملة وقعت خبرا
عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظر فاو كذا قوله قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء وغيرها مما لا يعد ولا يحصى اجاب البعض عنه بان
تقديم الظروف على المبتداء جائز من غير ضرورة داعية
اليه واما تقديم غير الظروف فجائز عند ما سمت الحاجة

اليه كما في نعم الرجل لان تقديم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لا لاجل
 تكرار المدح والذم في المخصوص وذلك يحصل لا بتقدير الخبر على المبتدأ او كما في قاما
 الزيدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبرا
 عند المحققين من غير حاجة الى تقدير متعلق وانما الحاجة الى تقدير المتعلق
 لاستفادة المستفيدين له بالحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه
 بل باعتبار متعلقهم ظهور الربط ثم تقدير الظرف على المبتدأ على نوعين واجب
 وجائز فالواجب في المبتدأ الذي يكون نكرة والجائز في المبتدأ الذي يكون
 معرفة مثالهما ظاهر تامل ويجوز للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز
 الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن شرط انتفاء تناقض فيها فلا يقم
 زيد عالم وجاهل لما كان التناقض بينهما ثم ذلك الاخبار المتعددة على نوعين
 متعدد لفظا ومعنى فهو زيد عالم عاقل بالغ افضل وح العطف اولى رعاية
 لانفصال اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضا ومتعدد اللفظ لا المعنى
 فهو هذا حلوحا مضى اى مر ثم ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى المقصود
 من اللفظ ويجوز العطف ايضا ثم اعلم ان العطف في الاخبار المتعددة جائز
 وواجب فالجائز فيما يتم المعنى بدون الآخر كما في قوله زيد عالم عاقل وغيره
 والواجب فيما لا يتم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا حلوحا مضى كذا في
 قوله عالم وجاهل وغيرها تامل ثم لما كان القسم الثاني من المبتدأ ضروريا
 لا يصار اليه الا عند الضرورة غريبا غير مشهور كذا بيان مباحثه اورد بكلمة
 اعلم التي مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم
 اى للنخاة بقريظة المقام اذا القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
 فيكون من باب تقدم مرجعه معنى قول قسما منصوب على انه اسم ان اخر
 صفة له وقوله لهم خبره مقدم على الاسم لجمال التوسع في الظروف قوله
 من المبتدأ بيان لذلك القسم ومتعلق به ليس القسم مسند اليه او
 المبتدأ با رجاع الضمير المستكن في الكلمة المنفية المقتضية للاسما والخبر
 الى كل واحد منها على التسوية لكن قرب المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من
 المبتدأ تامل مسند اليه بل مسند اليه مبتدأ ضروريا حتى قال بعض
 الفضلاء بيان هذا المبتدأ لا خبر له وهو اى المبتدأ المسند به صفة

مشتقة او جارية مجراها كما المنسوب الى ياء النسبة فيدخل فيه نحو قرشي هدا
وهندي هدا الى غير ذلك ووقعت تلك الصفة او جارية مجراها بعد حرف النون
كما ولا نحو ما قام زيد او بعد حرف الاستفهام كالهزة وهل نحو قائم زيد وهل
قائم زيد فلو قال ا و بعد النفي والاستفهام يترك حرف فيها لكان اولى شمولاً
لحل سائر الكلمات الاستفهامية من نحو اين وانى ومتى وايماً الى غير ذلك
من الاستفهامية فان ما بعده لا يكون مبتدأ لان من اسم غير الظرف يصلح
للصفة فيكون اسم الفاعل صفة له فيخرج عن كونه مبتدأ فلا يصلح التمثيل
من قائم ابوه بخلاف ما النافية الا ان يعتبر كونه موصولة فيكون من قبيل
اسم الفاعل الذي يكون معرفاً باللام نحو الضارب زيد اهدى فنج يكون معتداً
بالموصول وانما اشترط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بها لان اسم الفاعل
بالمعتاد لم يعمل تامل فالتقييل لم يخص الاعتناء بهذين الامرين مع ان المبتدأ
الموصوف وذى الحال ايضاً من المعتمدة **اجيب عنه** بان المراد من الاعتناء
الاعتناء مع صلاحية الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعدها لابتداء الا
انه اذا اعتد بالمبتدأ يكون خبراً عنه واذا اعتد بالموصوف يكون صفة
واذا اعتد بذي الحال يكون حالاً انتهى اعلم ان هذا الاعتناء مذهب
واما عند سيبويه فيجوز ابتدائها بحرف النفي والاستفهام كرجع قبح
والاخشى يرى ذلك احسن متمسكاً بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله سد مسد الخبر ولو جعل نحن مبتدأ وخير
خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو منكم بالاجنبى وذا يجوز
اجيب عنه بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً
اي خلاص المستتر فيشتمل الظاهر والمضمر ايضاً فدخل فيه قوله تعالى اراغب
سنة عن الملقى يا ابراهيم وانما قبله بالاسم الظاهر لانها لو ترفع اسماً مستتراً لا
يكون مبتدأ بل يكون خبراً لما بعدها وسيجيى بيانه انشاء الله تعالى فما قائم
الزيد ان وقائم الزيدون فان قائم في هذين المثالين مبتدأ والزيد ان
والزيدون فاعله سد مسد الخبر بخلاف اقامان الزيدان فان اقامان
خبر لما بعده وهو الزيدان وانما لم يكن مبتدأ في هذه الصورة لفوات
الشرط هو الارتفاع في الظاهر فان قيل من اي شيء يعلم ان قائم ان

لان معناه رجل
منسوب الى قرشي
نقريش
مبتدأ
وهذا خبره وانما
صفحة ١١٦

لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر ههنا **أجيب عنه** بان الصفات في العمل كالفعل
والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يجز تثنيته وجمعيته سيل وخذ الفعل
ابد نحو ضرب زيد وضرب الزيد ان وضرب الزيدون واذا اسند الى المظهر
يثني للمثنى ويجمع للجمع نحو الزيد ان ضربا والزيدون ضربوا فلو كان اقامان
رافعا للظاهر لا يثنى ولا يجمع وانما شرط ابتداءية الصفة بازدياد الظاهر لان
الرفع في الاستتار صار شبه الجملة والمبتدأ لا يكون الا مفردا واعلم ان
الصفة لا يخلو اما ان يكون مطابقا للاسم الظاهرا ولا فان كان مطابقا فلا يخلو
من ان يكون في الافراد او في التثنية او الجمع فان كانت في الافراد نحو قائم زيد
جاز فيه الاقران ابتداءية وان خبريتها الصلاحية كل واحد منها وان طابقت
في التثنية والجمع نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون تعينت كونها
خبر او ما بعد هاء مبتدأ علم امر وان لم تكن مطابقا نحو قائم الزيدان واقائم
للزيدون تعينت كونها مبتدأ فصارت الاقسام الثلاثة اقسام **علم** ان المبتدأ
قد يكون واجب التقديم كما هو اصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر
الكلام كالا ستفهام والقسم والتعجب وغيرها حفظا لصدور الكلام نحو من ابوك
على مذهب من جعل كلمة الاستفهام مبتدأ كسيبويه وآما على مذهب
الاخفش فكلية من خبره مقدم على المبتدأ لتضمنه معنى الصدارة ووجه
سيبويه ان من وان كانت نكرة ظاهرة لكنها معرفة تاويل لانه في قوة قوله
هذا ابوك ووجه الاخفش ان ابوك معرفة ظاهرة والتاويل خفي انتهى كما
اذا كان المبتدأ والخبر معر فتبين نحو الله الهنا او متساويين في التخصيص او
كان الخبر فعلا للمبتدأ بان كان مسندا اليه نحو زيد قائم اما التقديم في
المعر فتبين فلتحيز الالتباس واما التقديم عند كون الخبر فعلا للمبتدأ فللزوم
الالتباس بالفعل لو اخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ماله
صدر الكلام نحو اين زيد او كان تقديم الخبر مصححا له نحو في الدار رجل وكان متعلق
الخبر ضمير راجع في جانب المبتدأ نحو على التمرة مثلها زيد او كان الخبر خبرا
عن المبتدأ الذي جعل من تاويل ان المفتوحة نحو عندي انك قائم وقد
تضمن المبتدأ معنى الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف أو خبر الموصوفه بها ثم اذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاعل

مثبت

في خبره كلمة ليت ولعل في امتنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة باختلاف وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا او وجوبا وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازا
او وجوبا وتفصيلها مذكور في الشرح الفوائد الضيائية على الكافية فاطلب
هناك **فصل** خبران واخواتها اي احدى اشباهها استعيرت صيغة الاخوات
لوجود المشابهة والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات فقوله خبران
خبر المبتداء المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعات في
اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان ان وكان وليت ولعل ولكن وهذه

الحروف تدخل على المبتداء والخبر فتصب المبتداء ويسمى اسما وترفع الخبر
ويسمى خبرا ان هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فالحروف
المشبهة تعمل في الاسم الواحد لتصب فقط والخبر مرفوع على ما كان قبل دخول
هذه الحروف واما عملت نصيا ورفعا عند البصريين لانها مشابهة بالفعل المتعد
في اقتضاء الشياطين فاعطى لها العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع
حط المرتبة الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كانت اسما منصوبا وخبرها
مرفوعا واما عند الكوفيين فهو عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح ان يعمل
في المتعد فخبران هو المسند الى شئ اخر بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه
الحروف فقوله هو المسند جنس شامل لجميع المسندات وقوله بعد دخولها
فصل يخرج به ما عداه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اسناد المسند لان خبره خبر
المبتداء وهو لا يكون الا مسندا **اجيب عنه** بان الاسناد الاول ازال الاعراب
فيكون ذلك الاسناد بعد دخولها جديدا فلا يلزم اسناد المسند تأمل **فان قيل**
فعلى هذا يلزم ان يكون يقوم في قوله ان زيدا يقوم ابو خبر من غير ابوة لصدق
الحد عليه هو قوله هو المسند بعد دخولها **اجيب عنه** بان المراد بعبدية الدخول
ايراث الاثر فيها لفظا او معنى ولا اثر لهذه الحروف في يقوم وحده لان يقوم خبر
الجملة ومن المعلوم انه لا يؤثر العامل في اجزاء الجملة بل في مجموعها محلل يخرج
عن الحد تأمل **فان قيل** قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد
دخول جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبران
وحده خبر الجميع مع اخواته ولا مرئيس كذلك **اجيب عنه** بان هذه العبارة
يحذف المصنعا كما اشار اليه بقوله احد هذه الحروف ثم يتقدم المصنعا نظرا الى ما يشير اليه

ما في حاشية عبد الغفور نحو ان زيدا قائم مثلاً بان المكسورة الهززة مع ان المفتوحة
 الهززة للتمثيل اولى لمشاكلة الفعل في بناء فتح الاول والاخر كالفعل دون المكسورة
 لكثرة استعماله وعدم تغيرة الجملة وحكمه اى حاله وشانه فالحكم ههنا بمعنى الحال
 والشان لعدم مساعده المعنى ههنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره
 كامر وقيل حكمه اى اثره في كونه اى الخبر مفرد او جملة او معرفة او نكرة كحكم خبر
 المبتدأ ههنا في الاقسام وكذا في احكامه من كونه واحداً او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً
 وكذا في الشروط من انه اذا كان جملة فلا يد من عائد ولا يحذف الا اذا علم يقينية
 من القرائن وانما اقتصر على ذكر اقسامه لتضمنها احكاماً وشروطاً لان الاحكام
 والشروط دلان بصفات الاقسام وانما صار امره امر خبر المبتدأ لبقاء كونه محكوماً
 به على ما كان قبل دخول هذه الحروف فان قيل اذا كان امره كامر خبر المبتدأ
 فيلزم ان كل ما يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً للباب ان والامر ليس ذلك اذ قد
 يصح خبر المبتدأ ولا يصح خبر الباب ان نحو ابن زيد فان ابن خبر للمبتدأ ولا يجوز
 ان يكون خبر الباب ان نحو ابن زيد الزوال صدارة يتضمن بمعنى الاستفهام
 وهو ابن اجيب عنه بان المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ بعد ان يصح
 كونه خبر الوجود وشروطه وانتفاء موانعه انتهى قوله ولا يجوز تقديم خبرها اى
 خبر ان واخواتها على اسمها اى اسم ان واخواتها لما عرفت من ان هذه الحروف
 تعمل العمل الفرعى للفعل واذا تقدم خبرها على اسمها خصت لها العمل الاصلى
 للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم المرفوع
 على المنصوب عملاً اصلياً للفعل اذا كان الفعل يقتضى الفاعل او الاسم للمفعول
 ان اقتضاه فاسماً والفعل الى الفاعل موافقاً لاقتضاء الا اذا كان الخبر ظرفاً
 استثناء مفرغ اى لا يجوز تقديم خبرها على اسمها في كل وقت من الاوقات
 الا وقت كونه ظرفاً فانها ج جائز نحو ان في الدار زيد وانما جاز تقدمها في كونه
 ظرفاً لجمال التوسع في الظروف والمجاور والمجاور متعلق بما ثبت المستفاد
 من الاستثناء وانما جاز التوسع في الظروف مما لا يتوسع في غيرها لان كل حدث
 لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالمجاور لذلك الحدوث ولا حائل
 للمجاور حيث يدخل محادماً فلا يدخل غيراً كذا في حاشية عبد الغفور

فصل اسم كان واخواتها اى كان قوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدأ

المحذوف وهو القسم المذكور في جملة أقسام المرفوعات وتوجب استعادة لفظ
 الاخوات للاشتباه كما مر وانما اسند الاسم الى كان وجعل ما عداها من اخواتها لكثرة
 الاستعمال وهي اي الاخوات صاراى باب صار على حذف المضاف وعلى
 هذا القياس غيره واصبح وامسى وظل ويات واغنى وعاد وغدا وراح وما زال
 اي كلمة زال المصدرية بما النافية حج قصد الاستمرار بها واما برح كذا كذا لك
 ما تفك يعومافتي ايضاً كذلك وما دام وليس وسمى هذه الافعال الافعال الناقصة
 وسيجئ وجه تسميتها في باب افعال الناقصة ان شاء الله تعالى وتعريفه
 ايضاً هذه الافعال الناقصة تدخل اي كل واحد منها بحسب ارجاع الضمير
 الى كل واحد او الى الافعال بارجاع الضمير المؤنث في تدخل ايضاً اي
 كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله ايضاً على المصدرية اي اض ايضاً
 اي رجع رجوعاً قوله على للمبتدأ والخبر فترفع كل واحد منها للمبتدأ
 بالفاعلية ظاهر اي بحسب استادها اليه لان يكون فاعلاً في الحقيقة كما سيجئ
 ويسمى ذلك مبتدأ بعد تأثيرها فيه لا بعد مجرد دخولها عليه اسم كان وتنصب
 الخبر على التشبيه بالمفعول ظاهر لان الحقيقة وانما قلنا ترفع المبتدأ بالفاعلية
 ظاهر وتنصب الخبر بالمفعولية لان مرفوعها ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول الحقيقة
 لان الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدرى في خبرها وهو القيام في قولك كان
 زيد قائماً لان اسناد كان الى زيد ليس بمقصود بل المقصود نسبه الى
 المعنى المصدرى المقصود من كان زيد قائماً زيد نسبة كان الى
 زيد كالنسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلا يكون مرفوعاً فاعلاً ولا
 منصوباً مفعولاً حقيقة ولهذا سمي المرفوع بلا اسم والمنصوب بالخبر
 دون المفعول والفاعل لشان الخطاء وههنا كلام طويل ذكر في التكملة
 فاطلب هناك ويسمى ذلك الخبر خبر كان بعد افعالها وتأثيرها فيه لا بعد مجرد
 دخولها عليه تأمل فاسم كان وكذا اسم اخواته بن كراجزاء وهو اي اسم كان
 المسند اليه بلا صلة لا بالتبعية يخرج التوابع من قرينة ذكر التوابع بعدها
 بعد دخولها اي بعد تأثيرها قوله هو المسند اليه جنس شامل لجميع ما كان
 مسند اليه فقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه فان قيل اسم كان مبتدأ
 والمبتدأ لا يكون الا مسند اليه فيلزم اسناد المسند اي كون شئ مسند اليه

مرتين وذا لا يجوز **أجيب عنه** بان الإسناد الأول زال عنه وهذا الإسناد اسناد
جديد لا قديمي لعدم بقاء معنى الجملة الاسمية بحالها كما كان قبل دخول كان عليها
فاذا الموق المعنى فكيف يبق الإسناد **فإن قيل** يدخل فيه المعطوف
وكذا ساثر توابع اسم كان نحو كان زيد وعمرو قاتلين **أجيب عنه** بالمراد
بالمسند اليه الإسناد بلاصلة لا بالتبعية كما اشرنا اليه في خروج عنه التوابع
كلها لان الإسناد فيها بالتبعية لا بالاصالة **فإن قيل** اسم كان وانحواتها لا يخلو
من ان يكون محسوبا من الفاعل او لا فان كان محسوبا منه فنذكره ثانيا لاطائل
تحت لان مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا يجوز ذكره ثانيا بان يكون
قسما على من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات ثمانية بل
يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم يذكر ابن الحاجب ثانيا في الكافية في انواع
المرفوعات مع ان الشيخ رئيس العلماء بل اكتفى بذكر مباحثه في الفاعل
واندراجها فيها **أجيب عنه** بان اسم كان ذو وجهتين جهة الإسناد
وجهة الحقيقة فمن جهة الإسناد يكون فاعلا لانه اسم اسند اليه الفعل
على حد قيامه به فيكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا
يجوز ذكره ثانيا ولا عده قسما على من المرفوعات ومن جهة الحقيقة
لا يكون فاعلا لانه انما اسند اليه الفعل لكن الإسناد اليه ليس بمقصود
لفظا بل المقصود اسناده الى المعنى المصدرى في خبره ولهذا يسمى ناقصة
في لا يكون من مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على من المرفوعات
فما زان تعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعل تأصل وبما ذكرنا من معنى
الدخول لا يرد عليه قوله **كان** زيد ابوه قائم فان قيل قوله
بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون
الاسم مسندا اليه بعد دخول هذه المجموع لاكل واحد منها والامر
بجذات ذلك **أجيب عنه** بان العبارة على حذف المضاف اي بعد
دخول احد هذه نحو كان زيد قائما فزيد اسم اسند اليه كان هذا
حدا لاسم لما فرغ من احوال الاسم ثم سرع الان في بيانها فقال ويجوز
في كلها اي في جميع الافعال الناقصة تقديم اخبارها على اسمائها
نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز التقديم على نفس الافعال

ايضا لكن لا مطلقا بل ثبت جوازها في التسعة الاول وهو من كان الى راح نحو قائما
كان زيد باثبات العمل ايضا وانما جاز تقديمه لقوتها في العمل لانها افعال فلا
يفر تقديم معمولها على عاملها بحذف ما بقى منه وسيجيى بيانه ولا يجوز
ذلك اى تقديم اخبارها فيما اى في الفعل الذى ثبت في اوله اى اوله للفعل
كلمة ما فلا يقال قائما ما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها على اسماء هذه الافعال
فانه جائز لما عرفت من كلمة كل وذلك لان كلمة ما لا يخلو من ان يكون نافية
كما في الافعال الاربعه وهى ما زال وما برح وما انك وما فتى او مصدرية كما
في مادام فان كانت نافية فهى تقتضى الصدارة فلو قدم الخبر عليها لقاتصدارة
ما لصدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فمعمول المصدر لا يتقدم على
المصدر لضعفه في العمل اولان المصدر في العمل كالفعل المصدر بيان
الناسبة وشئ مما فى حيزه لا يتقدم عليه فكذا على المصدر قوله وفى ليس
خلاف فى جواز تقديم خبره عليه لا على اسمها فانه يجوز نظر الى جانب النفي
فان قيل كما ان الخلاف ثابت فى جواز تقديم خبره كذلك ثابت فيما اوله
ما النافية سوى مادام فانه اتفاق فلم لم يذكر المصنف ولم يتعرض الى ذلك الخلاف
اجيب عنه بان الخلاف الذى ثبت فيما فى اوله ما بين الجمهور وبين بعض النخاة وفى
كلمة ليس ليس باختلاف الابين الجمهور فاعتبر المصنف هذا الخلاف ولم يلتفت
الى ذلك وباقى الكلام فى هذه الافعال الناقصة من كون كان زائدة وغير لثباتها
وناقصة وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة باستعمال بعض اخر كاستعمال
اصح وامسى واضحى باستعمال معنى صار ومن لزوم حرف النفي بعضها حين قصد
الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها سيجيى
يعنى لباقى فى القسم الثانى وهو بحث الفعل نشاء الله تعالى فصل اسم ما
ولا المشبهتين بليس فى النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولها
اى احدها على حذف المضاف كما مر نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك المراد
من الاستناد بطريق التجرد والحدوث فلا يرد شبهة اسناد المسند وبما عرفت من معنى
الدخول وايرات الاثر نحو قولنا ما زيد ابوه قائم اعلم انهما لما شابهما بكلمة
ليس فى النفي والدخول استعير لهما عمل اصلى وهو تقديم المرفوع على المنصوب
فلهذا اسما من المرفوعات وخبره من المنصوبات لا يفرق على هذا

يلزم تسوية الفرع بالأصل وهو ممنوع لا نأقول الممنوع هو المزيدة لا التسوية وإنه
غير ممنوع الأصل لكنه غير حسن أو لأن هذه التسوية وقعت بلا اختيار
لأجل الضرورة وهو لا لتباس بالحروف المشبهة بالفعل لو أعطى لها عمل فرعى
فتسوية الفرع مع الأصل للضرورة جائز كما أن فوقية الفرع عليه جائز عند الضرورة
لأن الضرورة تبيح المحظورات انتهى كذا في بعض الحواشي وهذا أي كون اسمها
من المرفوعات وخبرها من المنصوبات مذهب المجازيين وأما عند بني تميم فلا
يعلمونها أصلاً وسيجئ تحقيقه فيما بعد إن شاء الله تعالى ثم لها أحكام وهذه الأشار
المعروفة قال ويدخل ما على المعرفة أي على الاسم المعرفة والنكرة كما مر مثاله
لا اتحاداً ومشابهة بليس لأنها تنفي الحال كما أن ليس للحال فكما أن ليس تدخل
على المعرفة والنكرة كذلك ما تدخل عليها ويختص بالنكرة لنقصان مشابقتها
بليس لأنها تنفي المطلق وليس للحال فاقصر عملها على النكرة **فإن قيل**
النقصان لا يقتضي تخصيصاً بالنكرة لجواز أن يختص بالمعرفة فلم خصت
بالنكرة **أجيب عنه** بوجوه أما المناسبة للنكرة لأنه لما كان لا تنفي المطلق
فالمناسب لها النكرة لما فيه من معنى النكرة وأما مفوض إلى السماع حيث
وجد استعماله في النكرة دون المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا أبرح + أي لا أبرح لي وأما لعدم ثبوت الضعف به يعني لو اختص بالمعرفة
حصل لمغايرة الضعف فيختص بالنكرة لأن النكرة أصل من المعرفة **فإن**
قيل إذا كان لا يختص بالنكرة لا يكون من دواخل المبتدأ لأنه لا يكون
إلا معرفة وإيضاً لا يكون مشابهاً بليس في الدخول على المبتدأ **أجيب عنه**
بان النكرة وإن لم يصلح للابتدائية قبل دخولها عليها لكنه بعد الدخول
تصلح للابتدائية لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي أفادت شمولها كما مر
فبهذا الاعتبار يكون من دواخل المبتدأ **أجيب عنه** بأن هذا الابتدائية
ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المبتدأ بل شرطوا
فائدة المخاطب ولو بالنكرة **فصل** خبر لا التي تنفي الجنس أي لنفي صفة
الجنس هو المسند بعد دخولها بما عرفت معنى الإسناد والدخول لا يرد إسناد
المسند ولا رجل يقوم فخولاً رجل قائم **فإن قيل** لا يكون المثال مطابقاً للمثل
لأن لا ينفي نفس الجنس وهو الرجل بل ينفي صفة هو القيام

اجيب عنه بان قوله لنفى الجنس مأول بصفة الجنس كما اشرنا اليه فح
ينطبق المثال للمثل له فان قيل فعلى هذا يلزم الاتقاد بين لا هذا وبين لا
المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفى الصفة اجيب عنه بان الفرق بينهما
من جهتين احد هما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما ان لا
المشبهة بليس لنفى صفة فرد من الافراد نحو ليس للرجل في الدار معنى انه ليس فيها
رجل واحد وجاز ان يكون فيها رجلان او رجال وان لا التي لنفى الجنس ينفي لصفة
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه بمعنى انه ليس حقيقة الرجل
فيها فح فافتراقا تامل واعلم ان لا التي لنفى الجنس تعمل بشأبها وان
الكائنين من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى انها لتأكيد الاثبات وهي لتأكيد
النفي فبينهما مناسبة في التأكيد فيكون من باب حل النقيض على النقيض وان ان
للإثبات ولا للنفي فيكون من باب حل النقيض على النقيض فان قيل فعلى
هذا يلزم الاستعارة من المستعير وذلك لا يجوز اجيب عنه بان الاستعارة من المستعير
لا يكون متوعا مطلقا بل الممنوع هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المعير اي لا يكون
له قوة الاصل لا من المستعير الذي يكون بمنزلة المعير فح يجوز
وهنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل وان كانت مستعارة من الفعل
لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب كما فرغ من مباحث المقصد
الاول وهو المرفوعات شرع في المقصد الثاني وهو المنصوبات فقال المقصد
الثاني في المنصوبات اي المقصود الثاني بناء على ان المفعول ههنا بمعنى المفعول
كالمشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب وقوله المنصوبات على حذف
ضمير هي تقديره فهي المنصوبات لا على الظرفية الا لتوجيه اخرى يظهر بالتأمل
المقادير تامل وهي جمع المنصوب لا المنصوبة لان النصب صفة
للفظ المذكور الذي هو الاسم وهو لا يحقل فشأبها موصوف بذات المؤنث
اذ فيها عدم العقل كما في المؤنث نقصان وصفات المؤنث تجمع بلا لاف
والتاء كذلك صفات الالفاظ تجمع بلا لاف والتاء كالا يامر الخاليات وكاف اس
صافات وجمال سبحات الى غير ذلك وانما قدم المنصوبات على المجرورات
املا شتا لها على الحركة الخفيفة والمقصود هو الخفة فمثل التحفيف خفيف
واما الكثرة انواعها نظر الى المجرورات واما لانها معمولات الفعل بخلاف المجرورات

المقصد الثاني في المنصوبات

فانها معمولات الحروف واملانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف الجرعات
فانها معمولات الفعل بواسطة حرف الجر فان قيل لمترك التعريف الجامع
للاقسام كلها هو ما شتمل على علم المفعولية كما اوردته صاحب الكافية مع انه
لا بد للاقسام من المقسولان البيان من اقسام الشيء موقوف على معرفة ذلك
الشيء ولان افراد الشيء واقسامه ربما غير متناهة فلو لم يكن لها تعريف كلي لم يضبط
الجزئيات تحت القياس والضبط اجيب عنه بانه انما ترك التعريف الكلي
اعتمادا على حال المبتدئين لانهم يتوجهون في مبدأ الحال الى بيان اقسامه
وافرادها لا الى التعريف الكلي او اجيب عنه بان العلم على المقسم كاف ولو وجد
ما ولا ن تعريف الكلي انما يكون ضروريا اذا كان ذكر الشيء واقسامه غير محصور
واما اذا كان محصورا فلا يكون التعريف الكلي ضروريا وههنا كذلك تامل كذا
في بعض الحواشي للمنطق قوله الاسماء المنصوبة الاسماء مبتدأ وموصوف
صفة المنصوبة وخبرة ما بعده من قولنا ثاعشر قسما وانما الخمير المنصوب باننا
عشر قسما لان الشيء التي تعلق الفعل به لا يخلو من ان يكون مفعولا حقيقيا او
ملحقا به فان كان مفعولا فلا يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور
قبلة او لا فان كان اولاه فهو مفعول مطلق وان كان ثانيا فلا يخلو من وقوع الفعل
عليه وفيه اولاه ومعها فالاول المفعول به والثاني المفعول فيه والثالث
المفعول له والرابع المفعول معه وان كان ملحقا به فلا يخلو من ان يكون مبنيا
للذات او للصفة او لا فان كان الاول فهو التميز وان كان الثاني فهو الحال وان كان
الثالث فهو المستثنى واما ساثر المنصوبات فهو غنى عن البيان فحصل للفعل
المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء وفيه
اوج واللام بخلاف الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بالباء اذ في اولاه ومعها اذ بى القسم الثاني المفعول به وفيه
اي القسم الثالث المفعول فيه وله اي القسم الرابع المفعول له ومعها اي
القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس الحال والقسم السابع التميز
والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع اسمان واخواتها اي احدى اخواتها
والقسم العاشر خبر كان واخواتها اي خبر احدى اخواتها اي كان والقسم الحادي
عشر المنصوب بلا التي لنفي الجنس والقسم الثاني عشر خبر فاذا المشبهتين

بليس القسم الاول المفعول المطلق وجه تسميته ما مر وهو اى المفعول المطلق
 مصداى صيغة المصدر اصاله او نيابة كاشى بمعنى الفعل المذكور تضمننا او مطابقة
 قبل اى قبل ذلك المصدر فقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى
 فعل من ذكره فصل خرج به التاديب فى قوله ضربته تاديبا وقوله من ذكره قبله
 فصل اخر خرج به قولنا الضرب واقع على زيد فان قيل هذا التعريف
 ليس بجامع لخروج بعض افراده عنه نحو قولنا خير مقدم فان الخير مفعول
 مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل اجيب عنه بان المصدر اعم من ان
 تكون اصاله او نيابة كما اشرنا اليه فالخير مصدر اما باعتبار الموصوف لمقدرة
 تقديره قدمت قد وما خير مقدم فحذف موصوفه واقيم هو مقامه فصدرية
 باعتبار النيابة او باعتبار ما اضيف اليه الخير وهو مصدر **فان قيل**
 فعلى هذا يشكك صدق الحد على قولنا اهلكه الله ويحتمل ورجع زيد قهقرية
 فان الويحتمل والقهقرية ليسا بمصدرين لا اصاله ولا نيابة مع انهما مفعول
اجيب عنه بان المصدر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فح يصدق الحد
 عليه **فان قيل** يفهم من قوله مصدر بمعنى فعل ان المصدر كاشى ثابت
 بمعنى الفعل يعنى يتحدان فى المعنى وليس الامر كذلك لان المصدر جزء من
 الفعل لانه كان بمعناه فيخرج عن الحد ضربت ضربا لان المصدر الضرب ليس
 بمعنى الفعل وهو ضربت **اجيب عنه** بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه
 مصدر مشتق له معنى الفعل اشتمال الكل للجزء فح يصدق الحد على قوله ضربت
 ضربا فعلى هذا يشكك صدقه على ما وقع المصدر مفعولا مطلقا للمصدر
 نحو قولنا اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب ليس بمشتمل له
 اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان فى المعنى **اجيب عنه** باننا لا نسلم انهما متحدان
 فى المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء وذلك لان المفعول المطلق جزء ما
 قبل لان الضرب الثانى مطلق ولاول متعبد بالاضافة الى زيد فبمعنى الاول
 كالدلالة على الحدث والنسبة الاضافية ومعنى الثانى جزء منه لدلالته
 على الحدث فقط لكن يخرج عن الحد المفعول المطلق الذى يجئ من
 مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
 المفعول او غيرها نحو زيد ضارب ضربا وزيد مضروب ضربا وزيد حزننا

الى غير ذلك **واجيب عنه** بان العبارة على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل او شبهه في شتم المحدث ما هو مصدر مطلق عن الصفات **فان قيل** فعلى هذا يخرج عن الحد قولنا ضرب الرقاب فانه مفعول مطلق ولم يذكر قبله فعل ولا شبهه **اجيب عنه** بان المذكور اعلم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ففهمنا وان لم يكن ملفوظا لكنه مذكور تقديرا تقديره فاضربوا ضرب الرقاب لما فرغ عن الحد شرع الآن في انواعه واقسامه فقال وقد يكون اى المصدر للتأكيد اى لتأكيد الفعل المذكور قبله ادخل المصنف رجلا كلمة قد على اول انواعه لشارة الى ان استعماله ليس مساوفا في كل واحد من انواعه لان استعماله في التأكيد اكثر من نوعه وكذا استعمال احد نوعيه مساوفا لا يكون احدهما اكثر استعمالا من الاخر انتهى اعلم ان النحويين اجمعوا على ان الفعل اذا كان بمعنى المصدر لم يكن مستعملا بمعنى المجازى بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والتصرف الى غير ذلك خلافا للمعتزلة فانهم يستعملون فى المعنى المجازى ايضا مستدلين بقوله تعالى ونبلوكم بالشرو والخير فتنه فان المفسرين عملوا ونسروه بالمعنى المجازى وهو نعملكم معااملة الخير والشرفان الفتنة ههنا بمعنى الابتلاء مصدر وكذا الفعل ولم يكن مستعملا فى الحقيقة بل فى المعنى المجازى واجاب النحويون عنه بانها انما يكون نصا فى المعنى الحقيقة اذا كان المصدر من لفظ الفعل لا من غير اللفظ والفتنة ليست من لفظ الفعل المذكور قبله وبهذه القاعدة ظهر فساد مذهب المعتزلة فى قوله تعالى ايضا وكلم الله موسى تكليما بان المراد ههنا التكلم حقيقة لا الخلق كما توهم المعتزلة خلق الله تعالى موسى كلاما ثم قال المعتزلة للنحويين ما قلتم فى قوله تعالى وقتناك فتواتر وقع المصدر من لفظ فعله من ان الفتنة فى اللغة الابتلاء وهو الامتحان وهو فى حق الله تعالى محال فلا بد من حمل على المعنى المجازى **اجيب عنه** ذلك بانه قد صرح البيضاوى فى تفسير قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ان الابتلاء فى الوضع التكليف بلا امر الشاق وهو غير محال فى حق الله تعالى فلا حاجة الى حمل الفتنة فى الآية على المعنى المجازى كذا فى العقائد النسفية كضربت ضربا فان الضرب مصدر بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتأكيد لما كان المثال لا يوضح القاعدة اردت بما مثالا **فان قيل** لا نسلم انه تأكيد

لان التاكيد على نوعين لفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو زيد زيد و
معنوي وهو ما يكون بالالفاظ المحصورة وهو ليس بواحد منها اجيب عنه
بان المراد من التاكيد هنا لغوي لا اصطلاحي وهو ما يؤكد احد مدلولات
الفعل الاصطلاحي مثل هذا التركيب زيد قائم حقا فحقا يسمى تاكيدا لنفسه
مع انه ليس بالتاكيد الاصطلاحي بل هو تاكيد لغوي اجيب عنه بان التاكيد لفظي
لان بمنزلة ضربت ضربت بناء على ان التاكيد الحث المقيد مقيدا وعلى التاكيد
اعم من ان يكون مذكورا بعينه او ما يناسبه في المعنى نحو ضربت انا و زيد فانه من
باب التاكيد اللفظي قطعاً فهذا لا يكون كذلك هذا والتاكيد فيما زاد على الحث
فقط وحكمها ان لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الحدث الذي هو عريان عن التعدد
والثنية والجمع يستلزمان التعدد قوله وليبيان النوع اى قد يكون لبيان
النوع من جنس لفعل لمذكور قبله ان دل على نوع ومعرفة ما ان يكون على
زنة النوع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلست واما ان يكون القيد كصفة
او اضافة نحو ضربت ضرباً شديداً فان الشدة نوع من جنس الضرب جلست
جلوس القارى فان جلوس القارى نوع من جنس الجلوس قوله وبيان العد اذ دل
على عد ومعرفة ما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح الفاء نحو تمت قومة
واما ان يكون ثابتاً بصيغة الثنية والجمع وحكمها ان يثنى ويجمع لعدم المطابقة
بينها بخلاف الاول فان المطابقة فيه شرط لما قبله نحو جلست جلست وجلستين
او جلستات وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور قبله ولما كان الحد الاعلى
حقيقته وهي المصدرية الكاشنة بمعنى الفعل علم منه مغايرته له للفظ الفعل
فقال وقد يكون الخ ثم المغاير اما من حيث المادة نحو قعدت جلوساً واما من
حيث الباب نحو ائبت الله نبأاً وقد يحذف فعند اى المفعول لقيام قرينة
اى وقت قيام قرينة فاللام هنا وقتية كما فى قوله تعالى اقم الصلاة لذكورك
الشمس اى وقت ذوالها لان يكون اللام للاجل لان الحذف للاختصاص والابحاح
لا لقيام قرينة وبهذا التوجيه يندفع الاعتراض الواقع فى مثل هذا التركيب
والقرينة فى اللغة هى العلامة وفى الاصطلاح هو امر دال على تعيين الشئ
من غير وضع له وهى على نوعين لفظي ومعنوي كما جاءت مثلاً بما جواز اى
حد فاجاز لانها ان نظر الى قرينة دالة عليه يستغنى عن الفعل وان نظر الى

القرينة وان كانت بايهم منه العلم بشئ انحرلكنها ليست سادة مسد الشئ
 فينبغي ذكر الفعل فلهذين النظيرين يحصل الجواز دون الوجوب كقولنا مثال
 الفعل المحذوف ما في قولك على معنى الظرفية لا قولك تأمل وتدبر وجهه للقادم
 اى الراجع عن سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق باعتبار النياية حذف فعله
 اذاصله قدمت قد وماخير مقدم فحذف الفعل للقرينة المحالية فبقي قد وما
 خير مقدم ثم حذف قد وما واقيم الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة
 للموصوف كما في قول قال المفتقر الى الله اى العبد المفتقر فصار خير مقدم ونحو
 قول ضربا شديدا في جواب من قال باى كيفية ضربت فحذف الفعل لقيام
 قرينة لفظية وهو سؤال سائل وكقول جلوس القارى في جواب من قال باى
 نوع اجلست زيد ان حذف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى هذا القياس غيره
 قول رجوبا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى
 مفوض الى السامع ومحصور عليه لا يتجاوز عن امثلة معدودة نحو سقيا اى
 احد المعدود والسماعى هذا القول اى سقاك الله سقيا و ثانيا شكرا اى شكرتك
 شكرا وحدا اى حمدت الله حمدا وحدا اى جدد عا والجدد قطع انف
 واذن ورجله على سبيل الافراد وخيبة والخيبة اليأس كقولك خاب الرجل
 خيبة اذ الرجل ما طلب **فان قيل** الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل
 وقد يستعمل مع الفعل ايضاً كقول حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا
اجيب بان المراد من استعمالها استعمال الفصحاء والبلغاء والمذكور ليس
 من استعمالهم وبعضهم اجاب بان الموجب السماعى انما يكون مستعملا
 مع اللامر او بالاضافة نحو حمد الك وسبحان الله وقيا ساقى المواضع
 المذكورة في الكافية ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي ومنها ما وقع
 للتشبيه على ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع
 مضمون جملة لا محتمل لها غيره ومنها ما وقع مثنى وامثلتها مذكورة في
 الكافية فاطلب هناك القسم الثانى فى المفعول به لما فرغ عن المفعول المطلق
 شرع فى مباحث المفعول به فقال المفعول به وهو اى المفعول به
 اسم ما اى شئ وقع عليه اى على ذلك الشئ فعل الفاعل
 نحو ضربت زيدا فزيد مفعول به لانه اسم ما وقع عليه

فعل لفاعل فان قيل هذا الحد ليس بجامع لبعضه فراده لخروج نحو قولنا يا ابا عبد
واياك نستعين فانه مفعول به ولا يكون العبادة واقعا على الله تعالى بل يكون عبادة
له **اجيب عنه** بان المراد من وقع الفعل عليه تعلق الفعل به لا شك ان العبادة متعلق
به **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون زيد في قوله ضربت بزيد مفعولا به ظاهر **اجيب عنه**
بان المراد من المتعلق تعلق الفعل به بلا واسطة حرف الجر وهما حرف الجر واسطة فيكون
مفعولا به تقديرا لا ظاهرا **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الحد ما نعا عن دخول الغير فان
تعلق الفعل ثابت لسائر المقاميل ايضا كالمفعول فيه ومعه **اجيب عنه** بان المراد
من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من غيره فان
الضرب مثلا كما لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور الا بتصور
المفعول به وفيه ومعه بخلاف باقية فانها لا تكون بهذا النمط تاما في قوله عليه
له يدل عليه تسميته بقوله المفعول به والاوجب ان يقال له المفعول عليه فان
قيل هذا صادق على زيد في ضرب زيد لانه اسم ما وقع عليه فعل لفاعل **اجيب عنه**
بان المراد من وقع عليه فعل لفاعل اسناد الفعل اولا الى الفاعل ثم اعتبار نسبة
الوقع اليه فخرج عنه **فان قيل** فعلى هذا يشكل صدق قوله اعطى زيد درهما
لان نسبة الاعطاء يكون الا الى الفاعل وهما ابد الى زيد وهو مفعول والم اسم
فاعل لا فاعل حتى تصير نسبة الاعطاء اليه **اجيب عنه** بان الفاعل اعم من ان يكون
حقيقة او حكما **فان قيل** لو قال اسم ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل كان
اخصر **اجيب عنه** الامر كذلك الا ان الاختصار يستلزم عدم الاطلاق وذلك لان المقصود
بذكر الفاعل اعتبار الاسناد اليه ثم الى غيره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل
والمفعول به فلم يذكر الفاعل ليدخل فيه ضرب زيد ويخرج عنه اعطى زيد درهما
فلا يكون جامعا وما نعا انتهى والله اعلم بالصواب ثم لما حكام شرع الان في بيانه
فقال وقد يتقدم المفعول به على الفاعل كضرب عمرا زيد لقوة الفعل في العمل
فيؤثر مقدما ومؤخرا فلا يكون عكس الترتيب مفعول العمل الفعل ثم لتقديم
على نوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا ما يقتضى
الصدارة كالاستفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها نحو قوله من
ضربت اى ضربت من فان من مفعول به قدم لتضمنه معنى الاستفهام
وعلى هذا القياس غيرة واما جوازا فيما لم يتضمن ذلك الامور نحو ضربت زيدا

وقد يتقدم على ذلك الامور نحو ضربت زيداً وقد يتقدم على الفعل ايضاً لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كوقوعه في حين الفعل المصدر بان التاصبه نحو قولك من اليران تكف لسانك فتقدم لسانك على قوله ان تكف غير جائز لانه بتاويل المصدر ومجول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الفوائد الضيائية وقد يحذف فعل الى المفعول به فان قيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي ان يكون من احواله ومسئلة حذف الفعل على محله ليس من احواله بل يكون من احوال الفعل اجيب عنه بان المراد من الفعل الفعل التاصبه لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقه والبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة من بابها لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة حالية او مقالية جواز اى حذفاً جائزاً نحو زيداً في جواب من قال من اضرب اى اضرب زيداً فحذف الفعل وهو اضرب للقرينة المقالية هي السؤال او حالية نحو قولك مكة لمن يتوجه اليها ويريد لها اى تريد مكة فحذف الفعل وهو تريد فحذف للقرينة الحالية ووجوبها في اربعة مواضع تخصيصها بالذکر ليس للمحصر لكثرة مباحثها لوجوب الحذف في باب الاغراء وهو البحث على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخ له من لا سلاح معه فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم اى الزم اخاك وكذا في المدح والذم والترحم نحو مرت بزيد المسكين واما مثال المدح والذم فظاهر الاول منها اى من المواضع الاربعه سماعى اى مفوض الى السماع لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو امرأ ونفس اى اترك امرأ ونفسه فحذف سماعاً وانتهوا خيراً لكم فان خيراً مفعول به للفعل المحذوف وهو اقصد والان المنه عنه ليس خيراً بل شئ اخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهذه الآية الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم اتخذوا ثلاث الهة آخذها الله تعالى وثانيها عيسى عليه السلام وثالثها امر عيسى عليه السلام واهلها اى اتيت اهلاً وسهلاً فان اهل مفعول للفعل المحذوف وهو اتيت والاهل جاءت بمعنيين احدهما الاقارب اى اتيت الاقارب لا اجانب وثانيها بمعنى المكان المعمور اى اتيت مكاناً معموراً وفيه شبهة الظرفية تاملاً وسهلاً اى عطبت سهلاً والبواقى من المواضع قياسى الثاني اى الموضع الثاني من المواضع الاربعه التحدير وهو في اللغة تخويف الشئ

عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير يراتق
لا يظهوره تحذير مما بعده نحو اياك ولاسد فان اياك اسم معمول بتقدير يراتق
تحذير مما بعده اصله اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك فحذف الجار
والجر ومن المعطوف اكتفاء على المعطوف عليه فبقي اتق نفسك من الاسد
والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لضيق الوقت فلما حذف الفعل الفاعل
ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فاستغنى عن النفس سقط عن البديع
الحاجة اليه فبقي اياك والاسد لما لم يجز استعمال المتصل على حذف البدل المتصل
بالتفصل فصار اياك والاسد فان قيل الاتقاء فعل لازم لان معناه
يرهيزيدن لا يرهيزانيدن فكيف يقتضى المفعول به وكيف يصح القليل به
اجيب عنه بان المراد من قوله بتقدير يراتق ونحوه في يطابق المقصود على انه بتقدير
بعد ونحوه فان قيل المفعول به هو نفس على هذا التقدير ومحدون مع
الليل ايضا فكيف يكون هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به اجيب عنه
بان المفعول به في الحقيقة هو الضهير المتصل اعنى الكاف لكن اجتماع ضميرى الفاعل
والمفعول به في غير افعال القلوب ممنوع لكن اقمى ادخل بينهما نفس فصارت النفس
مفعولا لقيامه مقامه وصار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل
والمفعول به ارتفع النفس من بينها فعاد ضمير المتصل الى حاله وهو اسم مفعولية
فان قيل قوله هو معمول بتقدير يراتق يقتضى ان يكون اتق بنفسه عاملا
لا لفظ اتق بناء على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف اليه قيد له خارج عن الكلام
فجاء على غلام زيد والمقصود هو الغلام بشرط التقييد لا زيد فهو ما ينبغي ان
يكون بنفسه عاملا لا لفظ اتق اجيب عنه الامر كذلك لان هذه العبارة حذف
المضاف تقديره وهو معمول يراتق ونحوه بشرط تقديره فالعامل هو الفعل
لا التقدير فان قيل لفظ اياك والاسد ليس بمعمول بتقدير يراتق تحذيرا
ما بعده لان الاسد معطوف على يالك محذوم منه فكيف يكون تحذير مما بعده
اجيب عنه الامر كذلك لان محذوم منه باعتبار النية لان الاسد قيم مقام
قوله من الاسد فهو محذوم منه فالناشب له حكم المنسوب اولان الاسد
محذوم منه باعتبار نيابة شهادة الحال وقوائمه فالحال شاهد على المحذوم
هو النفس سواء كان في المعطوف او المعطوف عليه لان تقدير الاسد غير مكن

ومقدرا له فيكون محذرا بل محذرا من غير والنفس محذرة فقط قوله او ذكر المحذرة
منه مكرراى ذكر مكررا عطفت على قوله تحذيرا ما بعدة فيكون التقدير هو
معمول بتقديرا تاق تحذيرا ما بعدة او ذكر المحذرة من مكررا فان قيل لا يصح
ذكر محذرة من على قوله تحذيرا ما بعدة للزوم عطفت الجملة وهي ذكر على المفرد وهو قوله
تحذيرا وعطف الجملة على المفرد لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف
حيث يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه قوله تحذيرا ووقع مفعولا مطلقا وقوله
ذكر جملة لا تصح ان تقع مفعولا مطلقا فاذا امتنع اقامتها مقام المفعول المطلق
فكيف يصح العطف عليه **واجيب عنه** بانه لا نسلم انه معطوف على قوله تحذيرا بل
هو معطوف على جملة مقدرة وهي حذرت تحذيرا ما بعدة فيكون من باب عطفت الجملة على
الجملة **قائل** فعلى هذا التقدير ايضا يصح عطفها نحو العائد فيها كما كان في حذرت
له اذ فيه عائد راجع الى اللفظ المعمول وقوله او ذكر المحذرة من خال عنه **اجيب عنه**
بانه لا نسلم انه خال عن العائد لان وضع المظهر موضع الضهير وهو قوله المحذرة من
وضع الضهير للتنبيه على نوعين للتحذير فيكون مشتقلا على العائد كما كان
المعطوف عليه مشتقلا عليه كذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية نحو الطريق
الطريق فان الطريق معمول بتقديرا تاق وذكر مكررا اصله اتق الطريق فخذ
فعلة لضيق الوقت حذرا واجبا وفيه ان التكرار ينافيه اللهم الا ان يقال
بالمغايرة اى مغايرة الفعل بالمفعول المطلق سبب وعللة للحذف لا للتكرار
قائل كيف اتق ناصبا اذ هو فعل لازم لان معناه ما امر **اجيب عنه** باهنا
التركيب من حذف الايصال وهو اى حذف الايصال ان يتعدى الفعل
اللازم بحرف الجر ثم حذف ذلك الحرف وابقى تعديته اى اعتبر ايصاله بعد
الحذف كما اعتبر قبل الحذف كفاي قوله جاءني زيدا ذجاء فعل لازم تعين
تعديته الى ياء المتكلم بحرف الجر لاق حذف واعتبر ايصاله الى ياء المتكلم
الثالث ما اى الموضوع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبها
مفعول به اضمراى قدر عاملة اى المفعول به على شريطة التفسير وهو اى
ما اضمرا عاملة كل اسم بعد لا فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل وشبهه
عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اى ذلك الاسم بحيث لو سلط عليه
هو ومناسبة لنصبه لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست من اجزاء الحد

لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لكنها ذكر في الحد للاطراد والانعكاس
فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره **وقوله** بعده فعل فصل خرج بما
ليس بعده فعل ولا شبهة **وقوله** مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر
خرج به ما لا يكون مشتغلا بالظهير بذلك الاسم **وقوله** بحيث لو سلب عليه
لنصبه فصل اخر خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط انتهى **فان قيل**
خرج عن هذا الحد زيد امر وضربه وكذا زيد انت ضاربه لان زيد اسم ليس بعد
فعل وشبهه بل بعده اسم ايضا مع انها من افراد الحد **واجيب عنه** بان المراد ان
قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك
الاسم لان يكون ذلك الفعل وشبهه متصلا بالاسم فيدخل فيه ما ذكرنا **فان قيل**
تسليط الفعل لا يتصاف ما قبله جائز لكن تسليط شبه الفعل لا يتصاف ما قبله
مشكلى لان الصفات بدون الاعتماد لا تعمل **اجيب عنه** بان المراد من التسليط
تسليط مع الاعتماد فقوله زيد ضاربه تقديره زيد انت ضاربه **فان قيل**
تسليط قوله صررت به في قولك زيد امررت به بالنصب غير جائز لان صررت
لازم لا يجوز ان يعمل لنصب **اجيب عنه** بان المراد من التسليط تسليط الفعل
بعينه او متاسبه بالتراؤف واللزوم صررت به وان كان لازما لكنه بعد تعدية
بالباء مرادف بجاوزت فيصح انتصافه لما قبله فيدخل في الحد وكذلك دخل
فيه مثل زيد اضربت غلامه فان ضرب غلام السيد اهانته السيد فزيد
منصوب وعلى هذا القياس غيره مما يمكن ان ينصب الغير بعينه **فان قيل**
خبر كان داخل في الحد مع انه ليس من افراد الحد ودك قولنا زيد اكنت
ايه فان كنت فعل يصح تسليطه على ما قبله مع نصب ما قبله فلا يكون الحد مانعا
عن دخول الغير **اجيب عنه** بان المراد من قوله لنصبه نصبا بالمفعولية فح لم يصدق
الحد عليه لان انتصافه ليس على المفعولية بل على خبرية كان وقية نظرا لانه
في الاصل كان مفعولا تامل نحو زيد اضربت فزيد اسم بعده فعل مشتغل
عنه بظهيره لو سلب بعينه عليه لنصبه ونحو قوله زيد انت ضاربه فزيد اسم
بعده شبه فعل مشتغل عنه بظهيره لو سلب عليه لنصبه فان زيد منصوب
بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور بعد وهو ضربت هذا البداهة
باربما اضمر عامله فروع عليه اي ما يفرغ عليه مثله كثيرة كالمناصب لذلك الفعل بالتراؤف

واللزوم وكوجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع والنصب فيه واستواء الأمرين فيه وكذا غيره مما يفهم من أول النظر انه مما اضمر عامله ولكن بعد تعمق النظر ليس منه لفساد المعنى ولهذا الاشياء المذكرة اشار صاحب الكافية ولتوضيحها مولا ناجا في شرحها المسمى بالفوائد الضيائية ان شئت الاطلاع فانصرت اليها والرابع المنادى اي الموضع الرابع من المواضع الاربعة الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المسمى بالمنادى والمنادى اي المفعول به الرابع من المقام التي يجب حذف ناصبها المنادى اي المفعول به المسمى بالمنادى وهو اي المنادى اسم مدعو بحرف النداء لفظا نحو يا عبدالله ويا زيدا ادعو عبدالله وزيدا او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا فقوله لفظا او تقديرا اما تفصيل للحروف كما مر مثالها واما للمنادى واما للطلب فالمنادى اللفظ والطلب اللفظي نحو يا زيدا لانه لما كان حرف لطلب لفظا صار الطلب ايضا لفظا ومثال المنادى التقديري نحو لا يا اسجد واي الا يا قوم اسجدوا ومثال الحرف التقديري نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقوله هو جنس شامل له ولغيره وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما يطلب بصيغة الفعل لا بحرف كاقبل زيدا فان قيل يخرج عن هذا الحد مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض مع انها منادى اجيب عنه بان المنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذا منادى حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء وقصد نداءها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المندوب ايضا منادى حكما لوقوعه موقع المنادى كما ان الجبال وقع موقعا اجيب عنه بان مجرد وقوع الشيء موقعا لا يقتضى كونه منادى فالم يقصد اليه النداء والمندوب وان وقع موقعا لكنه لم يقصد اليه النداء بل قصد فيه التفع والتخون فان قيل يخرج عنه يا الله لعدم صلاحية النداء لله سبحانه وتعالى كما لا يخفى اجيب عنه بان ندائته تنبيها له بمن له صلاح النداء قيل كونه تعالى يابى عن كونه منادى مجازيا اي تنبيها فالصواب ان يجاب عنه بان المراد بالمطلوب اقباله وبلا داع كونه مستعمل الاجابة عنه كذا في عبد الغفور فان قيل الهمزة الوصلية تحذف في الوصل ولم لم يسقط في يا الله قلنا بوجهين اما بالمحافظة الالف لمد الصوت بها واما الموافقة مسماة حيث لا يدخل مسماة تحت دائرة العقل

والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت القواعد النحوية كذا في الفوائد الضيائية تامل
فان قيل الاسم لا يصلح ان يكون مدعواً بانه مستأه وهو ظاهر فكيف يصح قوله
 المنادى اسم مدعوب **عنه** بان التعريف ما أول بقوله اسم مدعوم مستأه على
 المضاف في يصح تعريفه تامل **اعلم** ان المنادى على اتسام فان كان المنادى مفرداً
 والمراد من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي لئلا يلزم التناقض
 في التمثيل له نحو قوله يا زيداه وأعلم ان المفرد قد يكون مقابلاً للتثنية والجمع المضاف
 كما في بحث الاعراب تامل وقد يكون مقابلاً للمضاف ومضارعه كما في منادى قد
 يكون مقابلاً للجملة كما في تعريف العرب معرفة بالعلمية او غيرها بنى اى المنادى
 على علامة الرفع اى علامة ترفع المنادى بها في غير صورة النداء فلا يلزم تشبيه اجتماع
 الحدين كالضممة ونحوها من الالف والواو وانما بنى مع انه معرب لوقوع موقع الكا
 الاسمية الخطابية المشابهة لفظاً ومعنى للكان الحرفية الخطابية فتشابه مبنى الاصل
 ايضاً وانما بنى على علامة الرفع دفعا للاقتباس بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
 عنه الياء والتقى بالكسرة نحو غلام لوبنى على لكسرة واوبنى على الفتحة لا لتبس بالمتكلم
 المضاف الى ياء المتكلم وابدلت الياء الفاعلة ثم حذفت واكتفى بفتح ما قبله نحو يا غلام
 اصله يا غلامى وبجبر النقصان حيث زال عنه الاعراب فبنى على اقوى الحركة ليكون جلية
قول يا رجل ويا زيدان ويا زيدون فاقبل لتمثيل بقوله يا رجل غير صحيح لانه نكرة غير
 معرفة **عنه** بان المراد من المترفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده فح
 فالرجل وان كان نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء يصير معرفة ببناء على حرف النداء
 في التعريف كالا فكم يصير النكرة معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء
 ايضاً وستعرف حقيقتنا ان شاء الله تعالى في يصح التمثيل به **فان قيل** يخرج عن
 قول مفرد نحو الزيدان والزيدون لانها ليسا بمفردين **واجيب** بان المراد من المفرد
 ما يقابل المضاف ومضارعه لا الحقيقي كما اشرنا اليه من قبل فخر ينطبق لتمثيل له **فان**
قيل العلم ذاتى وجمع يكون نكرة فكيف يصح التمثيل بنحو الزيدان والزيدون للمعرفة
 وايضاً يلزم في حالة التثنية والجمع اللام عليها عوضاً عن العلمية كما في قوله جاء في الزيدان
 والزيدون **واجيب** بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام ما زال عنه
 فيكون كل واحد منها معرفة وعوضاً ايضاً ونخفف بلام الاستغاثة اى بلام الجارة
 يدخل وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لا د في علاقة

وهي الظرفية لان دخوله على المنادى لا يكون الا في وقت الاستغاثة وانما دخلت
الاستغاثة ليتخصص المنادى ويتميزة من بين الامثال والاقران في الادعاء والطلب
لكونه اى اللام للاختصاص تامل وانما خفض المنادى بلام الاستغاثة لان اللام
الجارة عمله الجرقان قيل لا نسلم ان اللام جارة لانه لو كان كذلك لكان مكسورا
لامفتوحا **اجيب عنه** الامر كذلك الا انها مفتوحة ههنا للفرق بين لام الاستغاثة
وبين لام المستغاث له فيما حذرت المستغاث في نحو يا لقوم اصله يا الزيد للمقوم
فان قيل لم يعكس مع انه يحصل لفرق ايضا اجيب عنه بان المنادى المستغاث
واقع موقع كات الضهير واللام الجارة مع الضم اثر مفتوح مع انه استعمل في موضع
المضمر ايضا نحوك وغيرها الى يا المتكلم فانه يقتضى كسرة ما قبلها فتح يكون اللام مع مكسورة
نحو اللام مع الضم اثر لكثرة الاستعمال والكثرة يناسب التخفيف تامل نحو يا الزيد ويفتح
المنادى بالالف الاستغاثى بالفتحة لانه في وقت الاستغاثة وانما دخلت في وقت الاستغا
عليه لافادة مدلول صوت المطلوب في الاستغاثة وانما بنى على الفتح لان الالف يقتضى
فتحة ما قبلها ولا لام مع اى مع الالف او مع المنادى لمدلول صوت بالالف ويعلم
ذلك بالمرجع بالتأمل وانما امتنع اللام مع لان اللام يقتضى الكسرة والالف
يقتضى الفتحة فبين اثريهما تناف وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تناف وتضاد
لان اللام يقتضى اعرابه لانه من خواصه والالف يقتضى بناءه ويلزم الهاء نحو يا الزيد
وانما لزم الهاء لانه يلبس بين الف الاستغاثة وبين الالف المنقلبة عن ياء المتكلم
نحو يا غلاما وانما اختص الهاء لان الهاء انسب للوقف لان الوقف حين نفس في الهاء
يحصل الوقف مع سهال النفس كذا في بعض الحواشي ويجب نصب اى ان كان المنادى
مضافا نحو يا عبد الله او مشايها للمضاف وانما نصب المنادى لارتفاع مانع من
النصب هو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع ان الاعراب الاصلية فيه
النصب لانه مفعول به نحو يا طالعا جبلا قتيلا تصاب جبلا بقوله طالعا غير صحيح
لعدم اعتياده لان الصفات لا تعمل بدون الاعتاد فلا يخ امان يعتبر اعتياده اولا
فان اعتبر لم يكن هذا المثال مثلا لمضارع اى لمشابهة لمضات لانه موصوف بمفرد
وان لم يعتبر فلا يصح منه اللهم الا ان يجاب عنه بانه فرق بين المنعوت المذكور وبين
المنعوت المقدر لكن تبقى شئ وهو ان طالعا جبلا جازان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة
فكيف يصح ان يكون موصوف بكرة اللهم لان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع تصد

تعريف كذا في عبد الغفور ومثابه للمضات الذي لا يتم معناه إلا بانضمام كلمة اخرى فيه
تفصيل ذكر في الحاشية المذكورة فاطلب هناك او نكرة غير معينة نحو قول الاعشى يا رجلا
خذ بيدي فان قيل هذا من اقصى لما سبق من ان حروف النداء للتعريف كاللام
اجيب عنه بان حروف النداء ادوات التعريف مع علم المتكلم بواحد فقط فلا يلزم التنا^ق
وان كان اي المنادى معرفا باللام قيل في ثلثها يا ايها الرجل المذكور يا ايها المرأة في المؤنث احتراز عن
اجتماع التثنية والتعريف فالمنوع اجتماع التثنية والتعريف لا اجتماع التعريفين فلا يرد شبهة بيازيد من
اجتماع التعريفين فيه هو التعريف العسمية قيل اختيار كلمة اي واية للمعرب لاجتماع التثنية
تعريف ليكون المنادى مفصلا والتفصيل يقتضى الاجماع الالهام وكلمة اي اية كذلك
فهي المناسفة للتفصيل اما اختيارها والتنبيه فلرعاية حرف النداء لا يعد من المنادى لوقوع
الفصل قترن مع ذلك المنادى حرف يناسب الياء في الاعلامية فهي الياء لكونها للاعلام
لان التنبيه هو للاعلام كان المقصود من النداء للاعلام فكان المنادى منصوبا ومقرون
مع الهاء والنداء اية حكما كذا في عبد الغفور ولما وقع كلمة اي واية موقع المنادى فله حكم
المنادى من كونه مبنيا على علامة الرفع واما الرجل نحوها فهو ايضا مرفوع التثنية لانه منسوخ
حكما الكنعن من موقعه للمانع وكذا ايرفع صفات الرجل اي توابعه فان قيل يخرج
عن هذه القاعدة يا الله لعدم وجود الفصل بين الياء واللام اجيب عنه بان اسماء الله
مستثنى عن القاعدة النحوية والصرفية كما ان مسماة مستثنى عن اثره العقل ولانه لا نسلم
لزوم اجتماع التثنية والتعريف لان اللام فيه عوض عن الهمزة المحذوفة فلم يكن محضا للتعريف
لوجود شبهة التعريف اما اجتماع التثنية والتعريف بلا فصل في قوله فيا الغلامان اللذان فراد
في قوله يا اللقي ثبت قلبي شاذ ولما كان ترخيم المنادى من خواصه شرع الان في بيانه فقال
ويجوز جواز او افعال مستعملا ترخيم المنادى وهو في اللغة نحو لايل بلا علة وهو اي لترخيم
في الاصطلاح حذف حرف في اخره اي اخر المنادى للتخفيف اي لمجرد التخفيف بلا موجبة
مقتضية للحذف فيا الموجبة بطريق الاولى كما تقول في يا مالك يا مال وفي يا منصور
يا منصور بحذف الواو والراء وفي يا عثمان يا عثم بحذف الالف والنون في يا رحيم يا رح
بحذف الياء مع الميم في بعض النسخ اشارة الى استفادة وهي حرف العلة اعم من ان يكون واو
او ياء او الفاعل ان للحذف كما وكيف فلا بد من بيانها اما الكم فحذف واحدا واثنان فان
في اخره زيادتان كاشنتان في حكم واحد هو اكثر من ثلاثة احرف او كان في
اخره حرف صحيح قبله فحذف حرفان كما في منصور وعثمان وغيرهما لثلاثة

عليه المثل المشهور وصلت على الأسد بليت عن التقيد لانها لما زيدت ما عاينها لم يحدت
 معا واما الكيف فهو شرائط الترقيم ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون
 زائلا على ثلاثة احرف لانه لو كان مضافا لم يحد في الترقيم لانه لو حذف في آخر
 المضاف لا يكون الترقيم في آخره لشدة الاتصال بينها لفظا ولو حذف في آخر المضاف لم يحد
 الحرف في آخر غير المنادى وكذا المستغاث لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام والالف
 والحذف ينافي هكذا الجملة محكية عن حالها فلو تطرق اليها التغيرات زال الحكاية واما كونه
 علما المشهورة لان المنادى الاعلى غالبا يستعمل فيكون الشهرة دليلا على ما بقي منه
 ويجوز في آخر المرخم اي المنادى المرخم الضم الحركة الاصلية اما جواز الضمة فلو كان مضافا
 براسها يجعل المحذوف نسيانها واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت
 فلا يكون منادى اسما براسها كما تقول في يا حارث يا حارث يا الضمة ويا حارث بالكسرة واعلم ان
 يا من حروف النداء وقد يستعمل في مندوب ايضا ثم هو في اللغة صيت يبكي عليه عند
 محاسنة ليعلم الناس ن موته عظيم ابعده في البكاء ويشاد كوة في التفتيح وهو
 المندوب في الاصطلاح المتفتح عليه بيا او اسواء كان وجوديا او عدميا اما المتفتح عليه
 للوجود فيقتضي عدمها واما المتفتح عليه جودا فكم ايندب على وجود الشيء يقتضي
 عدمه لوجود المصيبة والحزن وغيرها فانت تفتح بوجودها ويقتضي عدمها واما
 المتفتح عليه عدمها فكم ايندب على عدم الشيء ويقتضي وجوده كفقلا ميت وغير فانت
 تفتح بعدمه ويقتضي وجوده نحو وا زيلة فهو يختص بالمندوب يا مشترك بين النداء
 والمندوب ثم حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ان كان مفردا معرفة يبنى على
 علامة الرفع وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ان كان مستغاثا باللام نحو وان كان مستغاثا
 بالالف يفتح وانما يكون حكمه حكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب منه باذنه وان جميع
 اقسام المنادى لا يكون جميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط
 بخلاف المنادى فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه حكم المنادى يجوز ذلك
 بزيادة الالف لمدلوله المطلوب في المندوب في آخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل كما
 في الامثال المذكورة وقد يجوز زيادة الالف مع الهاء في آخر الذي اضيف المندوب
 اليه المضاف اليه نحو يا امير المؤمنين ولا يجوز زيادة الالف في آخر صفة للمندوب عند
 الجمهور خلافا لليونس فانه اجاز زيادة الالف في آخر الصفة ايضا كما في آخر المضاف اليه
 فلا يقال وا زيد الطويله بخلاف يا امير المؤمنين وقد ذكرنا

في الفوائد الضيائية فاطلب هناك ان اردت الاطلاع لها قول القسم الثالث المفعول
 فيه وهو اى المفعول فيه اسم ما اى شئ وقع فيه اى في ذلك الشئ فعل اى حدثا كور
 تضمننا كافي ضمن الفعل الملفوظ او المقدرا وشبهه كذلك اى ملفوظا او مقدرا و عليك
 بالتمثيل او مطابقة كما اذا كانت عامله مصدرا بعينه نحوا عجبتى ضرب زيد يوم الجمعة
 الخ فقوله اسرجنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به فاليس وقوع الفعل فيه و
 قوله مذكور فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم طيب فان قيل يوم الجمعة صمت
 فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله **اجيب** بان للمذكور اسم من ان يكون ملفوظا
 او مقدرا فهنا مذكور تقديرا بقربينة بعده **فان قيل** هذا الحد مطلق على قوله
 شهدت يوم الجمعة فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة **اجيب**
 بان المراد من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع فعل
 مذكور **قول** من الزمان والمكان الزمان ما يقع في جواب متى كما يقول لك متى سرت قلت
 يوم الجمعة والمكان ما يقع في جواب اين كما يقول لك اين زيد قلت في البلد فقوله من الزمان
 والمكان اشارة الى قسمي ما فعل اول بيان الحكم الاتي **فان قيل** انحصار ما فعل
 فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر مفعولا في المصدر لا يكون زمانا او
 لا مكانا بل يكون حدثا كقولك خرجت انك ذاهب اى خرجت ذهابك **اجيب**
 بان المصدر قد يجعل حينما يحدف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الميز لا اشتراكا
 في مدلولية الفعل علاقة المنطوقية والظرفية وقد يجعل العين ظرفا كازنحو
 جلست في الشمس اى في مكان منها اذ الريد بالشمس المنورا وفي مكان اثرها اذ الريد
 بها **الحكم قول** ويسمى اى للمفعول فيه ظرفا للظرف ما يحيط الشئ وظرف الزمان
 على قسمين مبهم اى احدهما مبهم وهو ما لا يكون له حد معين كدهر
 وحين ومحدود وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وستة واما كان
 الحكم من كونه منصوبا بتقدير في مرتبا على قسمي الزمان قسم المصدر الزمان اليه المسمى كقول القسم
 خاصة مع انه لا بد منه فقال وظرف الزمان على قسمين كذلك قوله كلها منصوب بتقدير
 في اى بشرط تقدير في شرطا لتعبارا لانه عامل بنفسه فخرج اندفع الاشكال الثاني
 من قوله منصوب بتقدير في ناقلا حاصلا ان ظرف الزمان معمول الفعل بلا
 واسطة الحروف والفعل ينصب يعمل في ذلك الظرف فلا حاجة الى واسطة في
فان قيل البحث عن المفعول فيه لا يدخل في بحثنا الكيفية في سواء كان ملفوظا او مقدرا

فلا حاجة الى ادخاله في هذا البحث **اجيب** عنه الامر كذلك الا ان كلمة في الظرفية ومعنى
الظرفية ذكرت ههنا قول صمت دهر او حيناً اي في دهر وحين وسافرت شهراً
اي في شهر هو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود وقال بعض الفضلاء
ان رجلاً جاء الى ابي بكر رضي فقال يا صديق رضي الله عنه اني خلقت على الحين بالله
لا تكلم حيناً فاجاب بان لا تكلم ستة اشهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب رضي فحدث ذلك الحال
فاجاب له بالساعة ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم شهراً
ثم رجع الى علي رضي فاجاب بان لا تكلم ابداً ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة هو النبي
صلى الله عليه وسلم فقال عرض الاحوال الى اجوبة الخلفاء الاربعة فقال النبي عليه السلام
اصحابي كالنجوم يا ايهم اقتديتم اهتديتم وظروف المكان ايضاً كذلك اي قيمان ان يكون
مبهاً اي احدها لما ذكر تعريف المبهم في بيان ظروف الزمان لم يتعرض لثانياً واكتفى به
شرح في حكمه فقال وهو منصوب بتقدير في بشرط تقدير في الجملة على الزمان المبهم نحو
جلست خلفك وامامك اي في خلفك وفي امامك فان الخلف الامم وان كان من حيث
الجهة معيناً لكن مبهماً باعتبار حاله نفسك لان خلفك يتناول انقطاع الارض فكذلك حال
امامك ومحدد اي وثانيها محد وداولما ذكر حده لم يتعرض له ثانياً وشرح في حكمه
فقال وهما لا يكون منصوباً بتقدير في بل لا بد هناك من ذكر في فيه نحو جلست في
الدار وفي السوق لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحروف وذلك لان الفعل لا يعمل
الا في جزءة حقيقة او حكماً فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يتخلو عن زمان مبهم
فكان ظرف الزمان المبهم من مدلولات الفعل لان مدلولات الفعل ثلاثة الحدث
والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان جزء منها فلذا صح اعمال الفعل في الزمان
بلا واسطة الحرف وكذا صح في المفعول المطلق بلا واسطة الحرف لانه مصدر المصداق
جزء من مدلولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل ويدل عليه سكاك الياء في ضريت
وضريت وكذا المفعول به حيث تعقل لفعل بتعقله فلا يمكن تصور الضرب مثلاً
بلا تصور المضروب عند الغفلة عنه وكذا المفعول معه جزءاً مطلقاً الفاعل والمفعول
واما المفعول له فلا يكون من اجزاء الفعل فصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة
الحرف بل لا بد هنا من اللام التجارية كما يقال ضربته للتأديب الا اذا كان فعل لفاعل
المعلن به مقارناً في الوجود فصح يكون كالمفعول المطلق فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة
الجزئية واما الحال فهو ايضا جزءة لانه مبين لمبيئة الفاعل والمفعول به

دكنا التميز لان التميز اذا كان عن نسبة الجملة كانت فاعلا لذلك الجملة او مفعولا
 له واما ان كان عن الاسم التام فتناسب ذلك الاسم التام واما المستثنى فهو ايضا
 جزءه لتعلقها قبله من الفعل اما سائر المنصوبات من اسم ان ارتفع ولا المشبهتين
 بليس اسمها التي لنفي الجنس قلت من معمولات الحرف فلا حاجة الى بيان كذا في
 الرضوان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل في الزمان المحدود لعدم جزئيته
 للفعل اجيب عنه بان الامر كذلك الا انه حمل على الزمان المبهم لمشاركة في الزمانية فكذا
 حمل على المكان المبهم لمشاركة في الإجمالية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على
 المكان المبهم مكان المحدود وايضا قيل هذا الحمل غير جائز لمكان الاختلاف بينهما ذاتا
 ووصفا تامل فان قيل ينبغي ان يحمل على المكان المبهم وعلى الزمان المحدود
 قيل لا يجوز ذلك لانه يلزم حمل الثقل على محمول شئ اخر وهو ضعيف جدا فاذا ارتفع
 جهات العمل فيه فلا بد من ذكر في فيه نحو ضربت زيدا في الدار وفي السوق **قوله**
المفعول معه وهو بهي المفعول معه في الاصطلاح ما اى اسم يذكر بعد الواو التي ثبت
يجمع مع احترازا عن الفاء وغيرها من الحروف العاطفة وكذا من الواو التي للقسم
او العطف او يكون بمعنى التردد لمصاحبة محمول فعل اى لمصاحبة معمول بيا او
لمصاحبة مع معمول الفعل على ما يقتضى باب المفاعلة تامل واعلم ان المصاحبة
مشاركة الشيثين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان والمكان فقوله مشاركة الشيثين
في نفس الفعل جنس شامل لغيره وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به
قوله جاعنى زيد وعمرو لان فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون
اتحاد الزمان والمكان تامل لان الاتحاد معنى لفظ مع ولا يكون الواو ههنا بمعنى
مع وان كان بمعنى مع فخ يكون من هذا الجنس بلا شك لكن ظاهر التركيب ياباه
وايض يفهم من قوله مشاركة الشيثين في نفس الفعل ان يكون مشاركته
مع الصلاحية لئلا يرد عليه قوله ضحك زيد وطلوع الشمس فان الضحك لا تصلح
الشركة بين زيد وطلوع وكذا قوله نطق زيد والجدار فان النطق لا تقبل
الشركة بين زيد وجد الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه بالتأمل لصادق
بجوارف ذهب زيد وسيل المسيل اى سيلاب فان الذهب كما يكون لزيد
كذلك للماء ايضا عند بعض كذا يفهم من حاشية عبد الغفور على الفوائد
الضياشية فاطلب هناك نحو جاء في البرد والحيات فان الحيات اسم من كوس

وتجارات ذهب زيد وسيل المسيل فان الذهب كما يكون لزيد كما يكون للماء

بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة معمول الفعل وهو الفاعل نحو جئت انا وزيدا
فان زيد اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة الفاعل الفعل اي مع الجيات
ومع زيد واما مصاحبة لمفعول الفعل كافي قوله كفاك وزيدا درهم فان زيد اسم
وقع بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة مفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا تعلم
الا بالقرينة فالقرينة حال البردية وحال الهبيئة كافي قوله ولو تركت الناقة وفعيلها
لرضعتها مفعول به فالقرينة ههنا الرضاع وغيرها ثملها كان اصلها واو العطف
واستعمالها بمعنى مع خلاف الاصل شارالمصم رح الى بيان الاصل فقال وان كان
الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اي مفعولا والحال انه جاز العطف يجوز فيه
الوجهان النصب على المفعولية والعطف نحو جئت انا وزيدا وزيدا فان عطف زيد
يجوز على الضهير المتصل بسبب تأكيد الضهير المنفصل ويجوز النصب فيه
لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم
يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل
معنى والحال انه جاز العطف تعين العطف لانه لو نصب بالمفعولية لكان عاملا
فعلا معنويا وان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله لفظا فاذا
تعارض الظاهر مع المقدر فالظاهر اولى من المقدر فلذا تعين العطف نحو
ما لزيد وعمر ودون عمر لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير
مناسب وان لم يجز العطف تعين النصب لانه لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما
شأنك وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشأن اختل المقصود وهو
ههنا السؤال عن احوالها لا عن ذات زيد حال المخاطب وفي العطف لزوم هذا
المعنى لانه لا قامته زيد مقام قوله لك فيكون التقدير مالك وزيدا وهذا باطل وان
عطف على الضهير المجرور فهو ايضا لا يجوز للزوم عطف الكلي على الجزئي وهو ظاهر
فاذا امتنع العطف تعين النصب وكذا قولها شأنك لانه لو عطف على الشأن
لاختل في المقصود وهو السؤال عن احوالها لا السؤال عن حال واحد ذات الآخر
وان عطف على الضهير المجرور وهو الكاف لزوم عطف الكلي على الجزئي وهو ايضا
لا يجوز فاذا امتنع العطف تعين النصب تامل وانما حكمتنا بمعنى الفعل
لان المعنى اي معنى قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمر واما تصنع و
نحوه يصنع على صيغة الغائب والمتكلم وذلك لان كلمة ما

للاستفهامية والاستفهام غالباً لا يكون إلا في الفعل فيفهم منه وكذا الجار والمجرور في قوله
 ما الزيد وعمر ووالك وعمر ووالك وعمر ووالك وعمر وواجبة أخرى لاقتضاء الفعل تامل كذا
 فهم من حاشية عبد الغفور **قوله** القسم الخامس المفعول له وهو أي المفعول له
 اسم وقع لأجله فعل أي حدث أي لقصد إيجاده وانثائته وتحصيله فعل وعند
 وجوده أو سببه وقع فعل مذكور قبله أي قبل ذلك الاسم فقوله ما جنس يشتمل المقصود
 وغيره وقوله لأجله فعل مذكور فصل خرج واليس لأجله وينصب أي المفعول له
 بتقدير الأمر المجارة أي بشرط تقدير الأمر المجارة وإذا تلفظ بها يوجب الجرفان
قيل يلزم من قوله إن الناصب فيه هو التقدير لا الفعل والأمر ليس كذلك
أجيب عنه بان العبارة على حذف المضاف كما مر في المفعول في ينصب بشرط
 تقدير الأمر فالقدير يشترط لا تنصابه إلا أن يكون ناصباً بنفسه
فان قيل هل هذا الأمر **أجيب عنه** الأمر كذلك إلا أن يسوغ ذلك الدخول لتناسب
 العلية لأن المفعول له لا يكون إلا علة غائية وكلمة الأمر المجارة أصل في تعليلات
 الأفعال فلا يقدر غيرها من كلمة من وفي والباء وأما مثال في فكما في قوله عليه السلام
 إن امرأة دخلت النار في هرة أي لأجلها وأما مثال الباء فكما في قوله تعالى فبظلم
 من الذين هادوا وآما مثال كلمة من فكما في قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على
 جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله فهذه الحروف الثلاثة لتعلق
 الأفعال لكنها ليست مشهورة فلذلك حذف المصدر وحده الله الأمر بالذكرة هنا نحو
 ضربته تاديباً أي للتأديب وقعدت عن الحرب جبناً أي للجبن مثال لإيجاد والانشاء
 الأول وذلك لأن التأديب إنما ينشئ ويجاد بضرب ومثال الفعل عند وجوده
 كقعدت عن الحرب جبناً ولا شك أن القعود ليست لانشاء الجبن ولا إيجاد
 بل وقع القعود بسبب الجبن أو عند وجوده وعند الزجاج بفتح الزاء المعجزة لا المهمة
 ولا بالضم لأنه اسم القارورة هو أي المفعول له مصدر أي مفعول مطلق لا مفعول
 لذا في تقديره أدبته بالضرب تاديباً وجبت في القعود جبناً على أن يكون
 أدبته بسبب التأديب له وذلك لأن التأديب له أسباب انشائية كالضرب
 والقتل والقهر بالحبس مثلاً وغيرها وذكر ضربت لأظهار السببية
 التاديبية له لأنه فعلك لأجله فعل عند الزجاج وكذا ذكر قعدت
 للقريظة بذلك الجبئية أمر باطنياً لا شعورياً لا أحد إلا عند وجود قريظة

كالقعود عن الحرب والمهرب عنه والقضاء السلاح عن النفس اقبال الفدية او غيرها
 فيذكر القرينة لانه فعل وقع لاجل لغير عندا فقد يرقوله بوجهين الاول ان يصرف
 الظاهر الى غيره وهو بغير الضرورة لا يجوز والثاني اول تاويل لنوع بنوع اخر انما
 يجوز اذا كان حقيقة ما واحدا ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل الحال بالظنون نحو
 جاعني زيد راكباً او وقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال ايضا
 كتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب نحو قوله ما جلعوني احدا لا زيد فانه
 يجوز لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا وهو اخراج الشيء عن حكم ما قبله
 وهو ثابت في حال التركيب البدلية لان زيد اخارج عن حكم ما قبله في الاستثناء
 كذلك خارج عن في حال البدلية ايضا بخلاف البدل في صورة الموجب فانه لا يجوز
 لعدم بقاء الاستثنائية تأمل وانما يصح البدل في غير الموجب لم يصح في الموجب لان
 البدل في حكم تكرير العامل فيه والعامل هو نفس الفعل لا النفي فصحا اعادته
 في المستثنى مع بقاء المعنى وفي الكلام الموجب لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء
 وكذا يصح تاويل التركيب التميزي بالتركيب الصفتي كما تقول نمت ثلاثا زمنة
 بصورة التميز ثم يؤول الى قوله نمت الازمنة الثلاثة بصورة الصفة وكذا قولها احلا الازمنة
 الثلاثة يؤول من حال التميز الى حال الصفة ولا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها
 ولا الموصوف الى الصفة فعليك بالتأمل واعلم ان تقدير اللام في المفعول له
 مشروط بثلاثة شرائط احدها ان يكون فعلا اي حدثا اخرها ان يكون عينا
 فانه لا حذف من اللام نحو جئتك المسمون وثانيها ان يكون ذلك الفعل هو الحدث
 منسوب الى فاعل الفعل المقدم اي فاعلها وحدثا اخرها ان يكون فاعلها محتمل
 نحو جئتك لمجيئتك فلا يجوز الحذف منها ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحدث مقارنا
 له في الوجودا اخرها ان لا يمكن مقارنته في الوجود نحو قوله جئتك لذالك لانه
 صار التقدير مشروطا بهذه الشرائط لانه بهذه الشرائط شابه المفعول لمطلق فيصير
 انصابه فيه كما في المفعول المطلق كذا في الفوائد المضيائية ثم لما فرغ عن احوال
 المفاعيل الحقيقية شرع في المفاعيل الحكيمة فقدم من بينها الحال لشدة علاقتها
 بالمفعول به فقال القسم السادس الحال هو في اللغة الصفة والشان في الاصطلاح
 لفظ يدل ذلك اللفظ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به او كليهما كلمة
 او هيئتها لانه لا يمانعة بالجمع فاندفع الاشكال التي هي التناقض

المستفاد من كلمة اوكلية لان قوله اوكلية يقتضى الجمع وقوله على بيان هيئة الفاعل
 او المفعول به يقتضى الافراد والافصال وفيها تناقض فان كلمة او لما نعت الخلو فارفع
 الاشكال فقوله لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله على بيان هيئة فصل يخرج به
 ما بين الذات كالتمييز وباضافته الى الفاعل المفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كهيئة
 المبتدأء نحو قائم اخوك فان القائم بين المبتدأء والفاعل والمفعول كذا يبين الخبر
 والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل المفعول به حين الاسناد اليه الوقوع عليه فيخرج
 عن الحد ما بين هيئة الفاعل للمفعول لا من حيث حيث الاسناد اليه بل بين هيئة
 الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا كصفة الفاعل المفعول به نحو جاءني زيد المقام ورا
 زيد لقائم فان القائم بين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا من حيث الاسناد لانه قائم
 سواء اسند اليه المهيئة او لا انتهى فان قيل لم غير الاسلوب السابق وقال لفظ
 ولم يقل اسم كما قال في الحد والحد وذات السابقة قلنا ليتناول الجملة لان الحال
 كما يكون مفردا يكون جملة بل يؤهلها بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة حقيقة او
 حكما فلذا غير الاسلوب فان قيل قد يكون الحال عن غير الفاعل او المفعول به
 كالحال عن مفعول والمسمى فاعله نحو ضرب زيد مشد ودا قلنا المراد من الفاعل
 او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن مفعول المسمى فاعله
 وعن المفعول المطلق في قوله ضربت الضرب شديد لكونه مفعولا به حكما بتاويل
 حدثت الضرب شديد لان التجدد والحدث لا زمان للفعل وكذا يدخل في الحال
 الحال من المضاف اليه الذي اضيف اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه
 ربما يقوم مقام المضاف فهذه القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل نتبع
 ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه المفعول نتبع
 هو قوله ملة وفس على هذا وغيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل ومفعول عالم
 يسم فاعله كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عز قوله هؤلاء لانه
 مفعول عالم يسم فاعله حكما بسبب جوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فتثال ما بين
 هيئة الفاعل فقط نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيد مشد ودا فتثال لما بين هيئة
 الفاعل والمفعول به نحو لقيت عمرا راكبا وكذا قد يكون الفاعل معنويا والمراد من
 الفاعل المعنوي ههنا ما لا يكون ملفوظا ومنطوقا في نظم الكلام فيشتمل
 المقدر وما يفهم من فحوى الكلام كالمثالين الآتين في قوله وقد يقيد المعنوي

بما يستتبط من نحوى الكلام فهو المقدر بما يستتبط من نحوى الكلام بل يكون نظم الكلام
 لكن غير ملفوظ كالأصغرى عنى من له بصيرة في علم النحو نحو زيد في الدار قائما قائما
 حال من الفاعل المعنوى الذى يكون في نظم الكلام لكنه غير ملفوظ لا زمعناه
 زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حال عن فاعل استقر وكن المفعول به معنويا
 نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذى يفهم مفعوليته من نحوى الكلام
 باعتبار معنى الإشارة ولتنبيه المفهومين من كلمة هذا لان مفعولية مقدره
 في نظم الكلام فان نظم الكلام يقتضى كلاما مستقلا لكونه مبتدأ وخبرا
 مشتقاً على المسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولاً عنويلاً ان معناه اشير اليه
 وانبه عليه قائما ولما توهم ان العامل في الحال لشدة اتصاله فيندفع بقوله العا
 فيمكنه او كذا ولا لما مست الحاجة اليه فانه ظاهر وقال العامل في الحال فعل اعمران
 يكون ملفوظاً او مقدره او معنى فعل ان لم يكن ملفوظاً ولا مقدره بل يفهم من نحوى
 الكلام كافي قوله هذا زيد والحال نكرة ابداءى في كل وقت فنصبه على الظرفية
 لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة
 فلا حاجة الى المعرفة اصلاً او لان الحال وصاحبها مبتدأ وخبر في المعنى لصيرتها
 الى الجملة الاسمية كما تقول في جاعى زيد راكباً تبرك العامل للفظ التكرير اصل الخبر
 فكذا في الحوال وذو الحال معرفة غالباً كما ريت في الامثلة فقوله غالباً اي زماناً غالباً فنصب
 على الظرفية ايضاً لانه محكوم عليه حق المحكوم عليه ان يكون معرفة لئلا يلزم الحكم على
 المجهول تامل فيه نظر ووجدنا نظرات الفاعل محكوم عليه لم يشترط التعريف فامل
 وان كان ذو الحال نكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقديم الحال
 عليه اي على ذى الحال نحو جاعى راكباً رجل لئلا يلبس الحال بالصفة في حالة
 النصب نحو ريت رجلاً راكباً فانه يصح ان راكباً حال منه او صفة له مع استقامة
 المعنى فيها واذا قدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع للموصوف والتابع لا يتقدم
 على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا فاما مانع من تقديمه عليه لاطرافه
 عليه حال الرفع والجوايز فان قيل اذا كان ذو الحال نكرة ووجب تقديم الحال
 عليه يجب ان يقدم راكباً على رجل في قوله مررت برجل راكباً والحال انه لا يجوز
 اصلاً مع ان ذى الحال نكرة واجيب عنه بان المراد من النكرة غير مجرورة وان كان نكرة
 مجرورة امتنع التقديم عليه او ذلك لان الحال تابع لذى الحال ومنع تقديم

المجرور على الجار فكذا تقديم تابعه **فان قيل** فلم لم تقدم على نفس المجرور وايضا
 بدون الجار قلنا لشدة اتصال الجار مع المجرور حتى صار كالكلمة الواحدة امتنع
 التقديم على نفس المجرور وايضا لعدم الاتصال بينهما آ علم ان المجرور على نوعين مجرور
 بلاضافة ومجرور الجار فتقديم الحال على المجرور بلاضافة ممتنع متفق عليه لامتناع
 تقديم المضاف اليه على المضاف فكذا اتبعه لا المجرور بلاضافة اللفظية فان تقديم
 الحال على ذلك جائز نحو جاءني راكبا صارب زيدا لان المجرور بلاضافة اللفظية تكلل بمجرور
 بل منصوب او مرفوع كما سيجي في باب الاضافة وكذا المجرور بكلمة غير فان تقديم
 الحال على مجرور غير جائز نحو جاءني راكبا غير زيدا لان المجرور بمشابهة كلمة غير بما ولا
 التافيتين في مغايرة ما بعد هالما قباها واما المجرور بحرف المجرور انه اختلفية في بعضهم
 الى ان التقديم ممتنع لما صوب بعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف الجموع للفعل اللازم
 فكان المجرور بها كالمجرور لان قوله ذهبت بزيد تقديره اذ هبت انتهى اعلم ان في الحال
 قواعد ولها ان يكون نكرة ايلا فلو كان معرفة يؤل بالنكرة كقوله هربت بزيد وحده اي
 منفردا وكقول الشاعر ارسلها العراك اي معتركة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا الله حده
 اي منفردا ولي غير ذلك وتأتيها ان لا يشترط فيه الاشتقاق عند صاحب الكافية بل المراد
 ما تبين هيئة باي وجه كان خلافا للجمهور فانهم يشترطون الاشتقاق وبأولوز الجاهل
 بالمشاق لو كان جاهلا وصاحب الكافية على خلاف ذلك قالها انه اذا تعلق الحال من شيء
 واخذ من حيث اختلاف الجهة يجب ان يلي كل حال متعلقه وفيه تفصيل فليطلب
 من الفوائد الضيائية ورا بها ان الحال على سبعة اقسام منتقلة وهو يصح ان ينتقل
 عن صاحبها نحو جاءني زيدا راكبا وهو كدة وهي التي لا تنفك عن صاحبها غالبا نحو جاءني
 زيدا ابوك عطوفا فان العطوفية لازم للاب غالبا دائمة وهي التي لا تنفك عن صاحبها ابدا
 نحو وكفى بالله شهيدا ومثلا خلة وهي الحال التي جاءت عن ضمير الحال نحو جاءني زيدا
 راكبا ضاحكا فضاحك حال عن ضمير راكبا وهي الحال المتداخلة ومطلوبة وهي ما يكون
 صاحبها مطلوبة او معنوية نحو زيدا في الدار قائما او مترادفة وهو ظاهر قول
 وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية فان كانت اسمية
 فيكون مشتملة على الواو والضمير معالا استقلالها فلا بد فيها من العائد نحو جاءني
 زيدا وابوه قائم او بالواو نحو قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين او
 بالضمير وحده لا نحو جاءني زيدا غلامه راكبا الكتفله فان كانت فعلية فان كانت

مضاد واجب ان يكون مشتقة على الضير فقط لشبهه باسم الفاعل الذي لا يجوز
الواو معه في صورة الحال نحو جاءني زيد يركب غلامه وان كان ماضيا يكون
مشتقة على الضير والواو معا نحو جاءني زيد يركب غلامه والواو فقط نحو جاءني
زيد يركب زيدا وبالضير وحده لا نحو جاءني زيد يركب غلامه لاستقلاله كالجملته
الاسمية ومثال ما كان عاملا معنويا نحو هذا زيد اركبا فان معناه انتبه
واشيرا اليه وقد يحذف العامل اي عامل الحال واما قيد بقوله عامل الحال
لئلا يخرج البحث عنه لان البحث عن متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء جوازا
اي حذوا جازا لقيام قرينة فاللام ههنا للوقفية لا للاجلية لان الحذف للاختصاص
لا لقيام قرينة كما تقول للمسافر اي الراجع من السفر سالما غاما حال بعد حال
والاول حال من الفاعل والثاني حال من ضمير سالما حال متلاخلة او صفة له
ترجع فحذف ترجع للقرينة الحالية وقد يحذف وجوبا كما في قولك زيدا بورك عطوفا
اي احقه لكن الوجوب مشروط بان يكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية فقط
كذا في الكافية القسم السليح التميز وهو في اللغة جدائي كردن في الاصطلاح
نكرة خير للمبتداء وهو قوله هو تذكير للمبتداء باعتبار المعاد اي المرجع والمطابقة
خير لازمة لقوات شرطها هو كون المبتداء والخبر اسما ظاهرا اي كل واحد منهما
اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان المبتداء ضميرا فانه لا يلزم المطابقة لانه اذا دار بين
المعاد والخبر قوله الوجهان رعاية المعاد ورعاية الخبر لكن رعاية الخبر اولى من
رعاية المرجع لان الخبر مناط الفائدة وقيل رعاية المعاد اولى تذكرا
ذلك النكرة بعد مقدارا اي ما يقدر به الشيء على ان المقدار صيغة الة من
عدديان لقوله مقدارا او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس
وسياتي بيانه مما فيه بيان لقوله غير ذلك اجماعا اي الابهام من جنس المقدار
والمراد من جنس المقدار جنس ما يقدر به المقدار بعينه فحذف الاشكال
تأمل فانه من المعلوم ان الابهام في المعدودات والموزونات وغيرهما
لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلوم ترفع الابهام اي ترفع
ذلك النكرة الابهام عن ذلك المقدار اي عن المقدار به لا عن نفس المقدار
وهو العدد والوزن فانه لا اجماع فيه بل الابهام في المعدودات والموزونات به نحو قوله
عندي عشرون رجلا فان الرجل نكرة ذكرت بعد مقداره وهو لفظ عشرون ويرفع

الإيهام في المعدل ولأن يكون ثابتاً في العدد حتى يكون التمييز كذا حال الامثلة لا يتيه
من نحو فقيران برا ومنوان سمنا وجربان قطنا وعلى التمرة مثلهما زيداً فقول على التمرة
مثلهما زيداً مثال لقوله أو غير ذلك كالمقياس باقى الامثلة على الترتيب المذكورة تأمل
وتعرف وقد يكون أى التمييز عن غير مقدار أى عما يكون مبهماً جنساً وقد راقوله هذا خاتم
حديلاً فان التمييز عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث الجنس لأنه لا يعلم منبأه من
الذهب والفضة وكذا من حيث المقدار فان الخاتم لا يدل على القدر بالمعلوم بل
يعرف عادة فالحد يد رافع الإيهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله سوار
ذهبا أى هذا سوار ذهباً على أنه خبر المبتداء أعلم ان المقادير على خمسة أنواع
عد وكيل ووزن وذراع ومقياس كما ورد عليه الشعر مقادير - ههيج سبب شائش
عد وكيل ذراع وزن ومقياس - ويسمى هذه المقادير - بالاسم التام
ايضاً وهو ما يتم بتنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع او بلاضافة
فترفع أى فى الجنس لثلاثين تقض بمثل قولنا عندى رجل فان رجل اسم يتم بتنوين
ولم يقض التميز وإنما سماه بالتام لان معنى التام تمام شدن شئ كما ان معنى
الناقصة ناقصة تمام شدن شئ وهذه الاسماء ايضا يتم بهذه الامور لعدم جواز
اصناف هذه الاسماء مع وجود هذه الامور الى آخره فاستغنى عنها لان المضاف
لا يضاف ثانياً والتنوين وما يقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عندى رطل مثال
لما يتم بالتنوين مع كونه وزناً وقوله وعشرون رجلاً مثال لما يتم بنون الجمع مع
كونه عدداً وفقيران برا مثال لما يتم بنون التثنية مع كونه كيلاً ومنوان سمنا مثال
لما يتم بنون التثنية ايضاً مع كونه وزناً وجربان قطنا مثال لما يتم بنون التثنية
مع كونه مساحة وقوله ومثلهما زيداً مثال لما يتم بالضافة مع كونه مقياساً و
لم يذكروا مثال الذراع اكتفاء بما سبق من الامثلة فان قيل باى وجه يصير
اسم التام ناصباً مع انه لم يكن فعلاً ولا شبهة فعل قلنا المشابهة الفعل في التام
فانه يتم بهذه الامور كما يتم الفعل بالفاعلية ثم الفعل بعد تمامه ناصباً في المفعول به كذا
هذه الاسماء ناصباً في التميز الذى يشابه المفعول بعد تمام الفعل بالفاعل انتهى وفيه اى التميز الذى
يكون غير مقدار الخفض اى الجراكيز من النصب استعجالاً لقوله الخفض مبتداء وخبرة
الكثرة الجار مع المجرور ظرف مستقر وقع صفة المبتداء وتقديره هكذا والخفض
الكاش فيه اكثر لان غير المقدار لا يكون مضافاً للاجسام عرفاً كالمقادير

فانها توغلت في الابهام فانتضى التميز فصارت منصوبا قطعاً لا مجرداً اي في غالب الاستعمال
واما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في المقادير ايضاً كما سنذكر ان شاء الله
تعالى يحذف غير المقادير فانه لما لم يكن غير المقدر توغلت في الابهام وغرق في الابهام
فقد انتصر عن طلب التميز فيذكر التميز على صورة غير التميز وهي الاضافة لخصم اللفظ
مع الخفض اعلم ان التميز رطل زيتا ومنوان سمنا يجوز الاضافة فيه وان كان هما
يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز في الدلائل المذكورة في الفوائد الضيائية ثم ان كان
التمييز جنسلاً يجوز تشنية وجمعه الا ان يقصد الانواع ويثنى ويجمع غيره ثم التميز لا يخلو
من ان يكون صالحاً ان يكون مفسراً لما انتصب عنه وملتعلقه بعد ما لم يكن نصاً
في المنتصب عنه اولا يكون صالحاً لما انتصب عنه بل صلاحيته باعتبار متعلقه فان كان الاول
جالاً ان يكون التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه نحو طاب زيد ابا وايا ابوة وان كان الثاني فلاح
يجوز اذ باعتبار المتعلق نحو طاب زيد ابا او علماء وان كان لمتعلقه نصاً في المنتصب عنه فهو له
نحو طاب زيد نفساً هذا اذا كان التميز اسماً غير صفة وان كان صفة لما انتصب عنه فقط كان
التمييز لكان الصفة يستدعي موصوفاً والمذكور اولى بالموصوف من المقدّم نحو طاب زيد
والد اذا كان الولد زيداً ولا يجوز ان يكون والداً لكنه احتملت الحال نحو طاب زيد فارساً من
حيث انه فارس وحال كونه فارساً وقد يقع اي التميز بعد الجملة حقيقة او مشابهاً بها كاسم
الفاعل اسم المفعول او الصفة المشبهة واسم التفضيل المصدر كذا كل ما فيه معنى لفعل
نحو جيبك زيد جلالاً فع الابهام من نسبتها اي الجملة او مشابهاً نحو طاب زيد نفساً
او علماء او ابا ابوة اعلم انه ان كان التميز عن المفعول في الجملة فيجوز تقديم التميز عليه لضعف عملها
لان عمل المقادير يشابه الفعل كما مر ان كان عن الجملة فيجوز تقديمه لان ذلك التميز
في المعنى فاعل لذلك الفعل لا يجوز تقديم الفاعل وبعضهم قالوا ان كان عامله فعلاً صريحاً
فيجوز تقديمه لقوته في العمل الا فلا اعلم ان في التميز قواعداً ولها ان التميز لا يكون الا من
الجنس المبهم سواء كان مذكوراً كما في قوله عند رطل زيتا ومقدراً كما يكون التميز عن نسبة
الجملة نحو قوله طاب زيد نفساً تقديره طاب المستوي الى زيد نفساً وثانيها ان لا يكون التميز
الا نكرة واذا كانت معرفة ياول نكرة وثالثها ان يكون اسماً جامداً ومستقاراً رابعها ان يكون
التمييز منصوباً وقد يكون مجرداً من نحو قوله تعالى كمزق ريتاً هلكنا هذا عند الجمهور خلافاً
للزحشرى فانه لم يجوز زيادة من على كمال استفهامية وخامسها ان يكون الابهام ضمناً
فلا يكون رايته جارية من باب التميز ولا يكون ايضاً مرتباً بهذا الرجل ولا يكون ايضاً

قام ابو حفص عمر من باب التميز لان الابهام في هذه الاشياء ليس بوضعي بل عارض
 نشأ عن تعدد الموضوع له في الاستعمال او نشأ من عدم شهرته كما في عطف البيان
 كما في الفوائد الضيائية القسم الثامن المستثنى هو في اللغة المنع والصرف
 كما يقال استثنى الشيء من هذا الامر اي منع من هذا الامر وهو في الاصطلاح لفظ
 وانما قال لفظ ولم يقل اسم مع ان المستثنى قسم من اقسام المنصوبات والمنصوبات
 قسم من الاسماء ليتناول الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت
 حالاً يدكر ذلك اللفظ بعد الاو اخواتها اي احداً خواتمها اي اشياءها وهي ما خلا وما عدا
 وحاشا بالميم المصدرية او لا سواء كان ممدودا ومقصودا وغيره وليس ولا يكون
 وتسمى هذه المذكورات اخواتها اصطلاحاً فلا يكون جاء في زيد الا عمرو من باب
 المستثنى تامل ليعلم انه اي شأنه لا ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ وانسب اي شيء
 نسب لك الشيء الى ما قبله اي ما قبل ذلك اللفظ هو المستثنى منه وهذا التعريف
 لمطلق المستثنى فاذا عرفت المطلق صح التقسيم الى قسميه فلا يلزم تقسيم المجهول
 على انه يشترط في التقسيم العلم على المقسم به ولو بوجه فالعلم بكماله ولو اريد
 بلفظها اطلق عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور بعد الا واو احدي
 اخواتها كما هو عبارة الكافية غاية ما في الباب هو العلم على المقسم به ولو بوجه وهو اي المستثنى
 يرجع الضهير اليه الى لفظ وان صح رجوعه اليه لكون البحث من بحث المستثنى فتعينت
 رجوعه الى المستثنى على نوعين فالجاء والمجرد في موضع الخبر متصل اي احدهما متصل
 على انه خبر مبتداء محذوف يسمى المتصل متصلاً لاستثناء الشيء الذي متصل
 وداخل في المستثنى من حين الاسناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل ما
 اي لفظ اخرج ذلك الشيء عن امر متعدد واجزاء كما في قوله جاءني القوم الا زيد او متعدد
 من حيث الجزئيات كما في قوله ما جاءني احد الا زيد ا فان الاحد متعدد مزج حيث
 المفهوم الكلي لا متعدد الاجزاء فالحد شامل لنوعه لمتعدد فلا يرد شبهة الخروج من
 الحد بلا غير الصفة واخواتها اي احداً خواتمها اي اشياءها نحو جاءني القوم الا زيد
 ومنقطع اي ثانياً ما منقطع وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج
 بانتصاب غير على الحالية او خبرية لكان المحذوف او مفعول لا عن او مفعول
 مطلق للمذكور باعتبار الموضوع المقدر اي ذلك غير مخرج وفيه تامل وهو رفع على
 انه خبر مبتداء محذوف وهو ظاهر عن الضهير المذكور متعدد بلا واخواتها لعدم دخوله

أي المستثنى في المستثنى منه حين الإسناد والخراج لا يكون إلا بعد لدخول فاذا انتفى
 الدخول انتفى الخروج سواء كان من جنسه نحو جاء في القوم إلا زيد أي شيرا إلى القوم
 الذي لا يكون زيد منهم في حال الإسناد أو من غير الجنس نحو جاء في القوم إلا حمارك
 لهذا سمي المنقطع منقطعا أي منفصلا فإن قيل المستثنى المتصل ما أن يكون
 واخلا حين الإسناد في المستثنى منه أولا فإن كان أولا يلزم التناقض في قول لقائل
 بقوله جاء في القوم إلا زيد أو هو باش لوقوعه في كلام الله تعالى وإن كان ثانيا فلا يوجد
 المتصل أصلا بل كان منقطعا فقط **أجيب عنه** بأن المستثنى داخل فيما قبله
 حين الإسناد لكن هذا الإسناد خال عن الحكم لأن الحكم على ما قبله موقوف
 و متعلق بذكر المستثنى بأن دخل الحكم عليه لأن المستثنى هو الكلام الذي
 يتوقف حكمه على عجزه فلا يلزم التناقض صرح به في غاية التحقيق لما كان
 المقصود من التوقف معرفة الأعراب الكدبيان أعراب المستثنى بقوله **واعلم** أعراب
 المستثنى على أربعة أقسام هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها **اعلم** أن المستثنى على
 أقسام ولا يشك أن أعرابه على أقسام دونه لأنه شئ واحد وهو اللفظ المذكور فقسيم **المستثنى**
 إلى أقسام ليس إلا باعتبار الأعراب فالنسخة الأولى أولى من الثانية تأمل وإنما
 قال على أقسام ولم يقل على ثلاثة أقسام بطريق المحصر مع أنه لا يخلو من أن يكون
 منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا لأن المرفوع لا يكون معربا بأعراب واحد بل بحسب العوامل
 وكذا المستثنى الواقع بعد الألف في كلام غير موجب لا يكون معربا بأعراب واحد بل يختار
 فيه البديل عما قبله فتوهم في المحصرانها مندرجان فيها أو زيد أعليها فلماذا قال
 على أقسام بلفظ مبهم أو يجب عنه بأن الأعراب وإن كان على ثلاثة أقسام لكن بحسب
 الظاهر وأما بحسب التحقيق فليس بمحصران حالة النصب وحدها على أقسام ينصب
 على الاستثناء وينصب على لمفعولية وينصب على الخبرية وليس لا يكون على ما سيحتم
 بعد ذلك الحالة الجرح على قسمين تأمل فلماذا قال فإن كان أي المستثنى متصلا واقعا
 بعد الإحالة كونه الذي واقعا بعد الإحالة الكائن في كلام موجب وهو كل كلام لا يكون
 فيه أي في ذلك الكلام حرف النفي ولا النهي ولا الاستفهام وإنما سمي موجبا لاثباته
 احترازًا عما وقع في كلام غير موجب فإنه لا يوجب فيه النصب بل يختار فيه البديل
 كما سيحتم بخلاف الموجب فإن النصب فيه واجب لأنه لو لم ينصب لكان مرفوعا
 أو مجرورا أما الأول فلا يخلو ما أن يكون مرفوعا بالفاعل على البدلية ولا يجوز

ولا يجوز ابدال الـ لانه انما يصح اذا كان معنى الاستثناء باق فيه ههنا لم يبق معناه على حال
الاستثناء تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على معنى
كائن في القوم والغرض من الصفة ههنا او اما الثاني لانه ان كان مجرورا فلا يخلو واما ان يكون
مجورا باضافة الـ اليه لا يصح كلمة الا للاضافة لانه حرف ولاضافة في الاسم واما ان
يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة الا ليست بحرف جر فاذا امتنع الرفع والمجرور يجب المنصب
فيه قطعا نحو جاءني القوم الازيد او منقطعا سواء كان في الموجب نحو جاءني القوم
الاكثر او غيره وهذا الم يقيد كما مر مثالها اي مثال الموجب والمنقطع انما وجب
في المنقطع لامتناع موجب الرفع والمجرور على الوجهين المذكورين تامل او كان
المستثنى مقدا ما على المستثنى منه نحو جاءني الا اخاك احد وانما وجب المنصب
فيه على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقعا بعد خلا من باب خلا نحو خلا
وعدا من باب عدا يعد وعد وابعث التجاوز عدا لاكثر ايضو انما وجب المنصب لانه
فعلان ماضيان فاعلها الضهير المستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب
فان قيل هذا مسلم في عدا لانه بمعنى جاوز للتعدى الى مفعول لكن هذا
التوجيه لا يصح في باب خلا نحو لانه لا يتم وتعديته لا يكون الا بكلمة من كما يقال
خلت الدار من الانيس فلا يصح اتصاف خلا زيدا على المفعولية اوجب عنه الامر
كذلك الا ان باب خلا نحو قد يتضمن معنى جاوز محذوف من ويتوصل الفعل
اليه فتعدى بنفسه والترمو هذا التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء
ويكون صورة المستثنى بلا التي هي في الباب فان قيل الضهير في خلا وعدا مذكور
ومفرد وهو ولا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع
فكما ان للجمع ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا فكيف تركيبي في
القوم خلا زيدا وعدا زيدا اوجب عنه بان الضهير المفرد لا نسلم ارجاعه الى القوم بل
معناه مصدر الفاعل لمقدر او اسم الفاعل ممد او بعض مطلق من المستثنى منه تقديره
جاءني القوم خلا وعدا بحيثهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ثم قوله خلا زيدا وعدا زيدا
وقع مجموعا في محل المنصب على الحالبة فان قيل الماضي المثبت اذا وقع محلا لا يدل
من كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت ههنا اوجب عنه بان قد ههنا مضمرة وخلا
اضارة ليكون مشابها لالا التي هي الاصل في باب الاستثناء فذا حول قد على كلمة
الا يجوز عليها صرح بها في الفوائد الضياعية فاطلب هناك وانما قيد

انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يوجب النصب فيما بعد هما بل يوجب الجرح على انها حرف
 جرح قوله او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدى اي بعد ما خلا وما عدى المصدر
 بما المصدرية فتح ايضا وجب النصب لان ما المصدرية لا زمته للافعال فقوت و
 تعينت كونها فعلا بلا تفاق وارتفعت شبهة الحرفية عنها فتعين النصب على
 المفعولية وتوجيه صحة ارجاع المستكن في ما خلا وما عدى الى ما قبله على ما ذكره في
 خلا وما عدى سابقا اعنى اسم الناعل او المصدر او بعض مطلق من المستثنى
 منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدى بعد تاويلها بالمصدر منصوب المحل على الظرفية
 يتقدر بالمضات تقديرة جاعى القوم وقعت خلو مجيئتهم او الجائى منهم او بعض منهم
 زيد او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاعى القوم ما خلا زيدا
 وما عدى زيدا فكان منصوبا الى المستثنى فهذه المواضع المذكورة كلها على لوجوب
 كما مر وجهها تأمل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخيرية لباب
 ليس ولا يكون واسمها ما استكن فيها وان كان المستثنى واقعا بعد لا غير الصفة
 حال كون ذلك الواقع كائنا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذکور
 فيه حقيقة يجوز فيه الوجهان النصب بالاستثناء والبدل عما قبله لصحة معنى
 الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم تكرار العامل وهو نفس الفعل الفاعل
 مع النفي والنهي والاستفهام نحو قولك ما جاءنى احد الا زيدا على صورة الاستثناء
 فقولك ما جاءنى احد الا زيد ثابت على حقيقة واحدة فيصح الا بدال منه في
 غير الموجب بخلاف الموجب فان قولك جاءنى احد الا زيدا على صورة الاستثناء
 وقولك ما جاءنى احد الا جاء زيد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس ثابتا على
 حقيقة واحدة كما لا يخفى ولهذا يجوز ان يؤل كل تركيب بتركيب اذا ثبت كونها على
 حقيقة واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيره تأمل وقوله غير موجب يخرج الموجب
 وقوله والمستثنى منه مذکور يخرج غير المذكور فان حكمه فيما سياتى وان كان المستثنى
 مفعلا بان يكون اى المستثنى واقعا بعد لا في كلام غير موجب الحال ان المستثنى منه
 هناك غير مذکور كان اعربها اى اعرب المستثنى ثابت بحسب العوامل اى ثبتت
 بحال تقتضيها العوامل من الرفع والنصب والجرح نحو ما جاءنى الا زيد مثال الرفع وما
 رايت الا زيدا مثال النصب وما مررت الا بزيدا مثال الجرح وانما اعرب هذا المستثنى
 بحسب العوامل لفراغها اليه من المستثنى منه فسد المستثنى بسد المصدر تثنى منه

وكل شيء اذا وقع في محل الغير قلده حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ
 لذلك والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك به فان قيل اعراب المستثنى
 المفرغ اما بنفسه او بما يقتضيه العوامل فعلى كل من التقديرين لا يعبر اثباته اما
 اولاً فلانه يجب ان يكون منصوباً فقط لا مرفوعاً ولا مجروراً لان نفس الاستثنائية
 يقتضى النصب فقط كما لا يخفى واما ثانياً فلان اعراب المستثنى في صورة الجر ليس بعامل
 المستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج ولا اتصال حد فاجمعاً لا المجرور
 وحده حتى يكون الجار فارغاً الى المستثنى **اجيب عنه** بان المراد بقوله بحسب العوامل اي
 بحسب شخصية العوامل او نوعيتها لان اعراب المستثنى في صورة الجر ورايض بحسب
 العوامل النوعية وان لم يكن شخصية لان جواز الجر على اقسام كذا في غاية التحقيق
 في بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى واقعا بعد غير وسوى لمقصود الممدودة
 وبعد حاشا عند الاكثر كان المستثنى مجروراً اما كونه مجروراً بعد غير وسوى مقصوباً
 او ممدوداً فلاضافة اليه واما كونه مجروراً بعد حاشا فلانه حرف جر عند الاكثر
 ذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا منصوب بالمفعولية على ان حاشا فعل فاعله
 المستثنى فيه نحو قولهم اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان بنصب
 الشيطان قوله اعلم ان اعراب غير لما فرغ عن بيان اعراب المستثنى شرح في بيان
 اعراب ادواتها فقه واعلم الخ واخذ ببيان كلمة غير من بين احوال الادوات لان الحرف
 لا يقبل الاعراب ودخل وعدا وحاشا افعال ماضية ايضاً لا يقبل لبنائه واما كون
 كلمة سوى مقصوراً او ممدوداً فلهذا احتياجهما الى البيان لا تخاطرون لازم
 النصب في ما كلمة ليس فانها ايضاً ماضية واما لا يكون فهو فعل مضارع فاعرابه
 اما الرفع بالتجرّد واما النصب بالنواصب واما الجزم بالجواز فبقيت من بينها
 بالبيان كلمة غير كاعراب المستثنى بلا لكن لا مطلقاً بل اذا وقعت في الاستثناء
 لان الاعراب في ذلك المستثنى اعراب الا لكن لما كان الاحرفا غير قابل للاربع
 الاعراب وعاد اليه وصار المستثنى مجروراً بلاضافة اليه على التفصيل المذكور
 اي على ما سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب فيه من الموجب المتقدم
 والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البدل في غير الموجب اعرابه على حسب العوامل
 في صورة عدم ذكر المستثنى منه مثالها جاء في القوم غير زيد وغير حماد الى آخره
 وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بلا المشابهة كون كل واحد منهما في مغايرة

ما قبله لما بعدها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون غير مبني المشابهة بلا الحرف
قلنا الامر كذلك الا ان هذه المشابهة لم تؤثر في البناء لوجود الاضافة فيه وهي من
خواص الاسم كذا في غاية التحقيق واعلم ان لفظ غير موضوع للصفة لكونه لا يخلو
ذات مبهمه ما خوزة مع بعض صفاتها اعنى للغايرة فيكون لصفة تقتضى للموصوف
كاسماء الصفات تقتضى موصوفها وقد تستعمل للاستثناء كما ان كلمة الامم موضوعه
للاستثناء وقد تستعمل كلمة الال للصفة المقتضية للموصوف مجازا لكن لا مطلقا بل
اذ وقعت كلمة الال بعد جمع وانما شرط كونه واقعا بعد جمع ليوافق حال لصفة حال
الاستثناء لان الاستثناء لا يكون الا من متعلق وذلك الجمع المذكور غير محصور لانه وان كان جمعا
لكنه محصور بلا الاستغراقية او بلا العمد الخارجية لم يتعد الاستثناء لتعيين دخول
فيما قبل في صورة الاستغراق والتعيين في دخوله شرط صحة الاستثناء المتصل فاذا وجد شرط
صحة الاستثناء المتصل فلم يتعد المتصل كذا لم يتعد الاستثناء في صورة العمد اذا
اريد به القوم الذي يكون دخوله مستثنى فيه قطعاً او عدم دخوله فيما قبله قطعاً فاذا اريد
احداً لم يتعد الاستثناء متصلاً كان او منقطعاً واذا كان جمعا منكو وغير محصور
الاعلى للصفة لتعد الاستثناء وذلك لتعد ركاني قوله تعالى لو كان فيهما اى في الارض
وعلى السماء آلهة جمع الاله الله بالرفع لفسد تاى السماء والارض لخرجاتا عن هذه
الانتظام لا مكان المنازعة والتخالف فيها اى في الالهة والفساد ههنا ما خوزة عن
خروج الشئ عن الانتظام لا يعنى المعدوم والعدم كما توهم فكلمة الاله هنا للصفة
لا للاستثناء لتعدرة لان الالهة جمع منكو غير محصور فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعاً في المتصل وعدم الدخول فيما قبله يقيناً
في المنقطع ولعدم التيقن في دخول الله وفي خروجه عنها لتعد الاستثناء فحملت على
الصفة وفي الآية مانع اخر عن الاستثناء وهو ان لو كان الاله هنا للاستثناء لكان معنى
الآية هكذا لو كان فيها الالهة المستثنى عنها الله لفسد تاى السماء والارض لخرجاتا عن هذه
عنها وعدم الفساد لعدم الخروج فثبت التعدد دون التوحيد وهي نص في التوحيد
فان قيل اثبات الدعوى بقول المدعى ممنوع عند الشرع فكيف يصح توحيد تعالى بقوله
سبحانه اجيب عنه بان هذا المنع بالنسبة الى المخلوقات لا بالنظر الى الخالق لان الخالق منزلة
عز النفس فلا يد هب من السمع الى جهة الكذب فيتحقق الصدق فان قيل انتفاء الفح
ينبغي ان يكون بالاتفاق واصطلاح الالهة الوحدة اجيب عنه بان الاتفاق لا يخلو اما ان يكون

بالتساوي ان يكون كل واحد مساويا في القوة والضعف او يكون بعضها غاليا على بعض
 فالاول لا تسلم لان المساواة غير ممكن عند لعقل والثاني ايضاً باطل لان جانب المغلوب وجز
 ثبت عز الله سبحانه تعالى وهو بعيد عن ان يجوز ان قيل كالمثني في قوله فيها للظرفية
 فيكون السماء والارض ظرفاً لله تعالى وهو منزلة عن المكان والزمان اجيب عنه يا زكية
 في ههنا على الامر تقديره لو كان لها الالهة فلم يثبت للظرفية وكذلك قوله لا اله الا الله على
 الله اعلم ان في المستثنى قواعد لها ان لا يكون المستثنى الا من الامر المتعدد ولا لزم
 استثناء الشيء من نفسه وذا باطل ثانياً ان يكون ذلك المتعدد اعم من ان يكون لفظياً
 او تقديرياً والثالث انه يجوز تقديمه على المستثنى منه رابعاً انه لا يجوز ان يتعد الاستثناء
 بغير حرف العطف من التعدد الواحد بالعطف يجوز ان نصب المستثنى الواحد ثابت
 بتشبيه المفعول دون الثاني والثالث اما بالعطف فيجوز لا يقر جاعلي القوم الا زيد لا
 عمر ايدون العطف بل يقال جاءني القوم الا زيدوا وعمر او وخامساً ان دخول المستثنى
 فيما قبله حين الاسناد شرط قطع الصلة استثناء المنقطع فحق حصل العلم والجزم صح
 الاستثناء والا فلا وغيرهما من القواعد التي ذكرت في المطولات **فصل القسم التاسع**
 خبر كان واخواتها هو المسند اي المسند به بعد دخولها اي بعد دخول كان واحداً اخواتها
 والمراد من الدخول ايراث اثرها فيه قوله هو المسند شامل لجميع المسندات وقوله بعد
 دخولها يخرج ما عداه وارا من الاسناد اسناداً جديداً فلا يرد شبهة اسناد المسند اعرفت
 من معنى الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكم خبر كان واحداً اخواتها حكم
 خبر المبتدأ في الاقسام من كونه مفرد او جملة او معرفة او نكرة وفي الاحكام من كونه لفظاً
 او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً وفي الشرائط من كونه مفرد او جملة مشتملة على عائد ولا
 يحذف الا بقرينة الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه اي سبباً في قوله يجوز تقديمه
 ثم حذف قوله في وقت طلبه ختصاراً فيقيد قوله الا انه يجوز تقديمه على اسمه اي الخبر
 مع كونه معرفة لعدم الالتباس بين الاسم والخبر باختلاف الاعراب الواقع عليها وهذا
 تقديم الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس اذا كان اعرابها لفظياً او في احدهما
 لفظياً وفي الاخر تقديرياً واما عند الالتباس فان حكم خبر المبتدأ بخلاف خبر
 المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ للزوم الالتباس بينهما ايضاً
 لا تحاد اعرابها نحو كان قائماً زيد ببقاء عمل كان في خبره وهو النصيب بقاء عمله في
 اسمه وهو الرفع واعلم ان في باب خبر كان قواعد ولها ان يكون الخبر اسماً

او غيره نحو كان زيد قائما او في الدار وثانيها انه يجوز تقديم الخبر على الاسم من كل فعل
 من الافعال الناقصة وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما هي مصدرية بكلمة ما
 وثالثها انه لا يجوز حذف ف نحو كان زيد بخلاف الخبر لا لتباسح بكان التامة نحو كان
 زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها انه يجمع احوال خبر المبتدأ
 الا ما استثنى المصنف فصل القسم العاشر اسمران واخواتها اي احدى اخواتها
 اي نظائرها وانما صدر بالبحث بان المكسورة وغيرها يبقى منه بالاخوات لكثرة
 استعماله وهو المستدالي بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها ولما
 قد عرفت من معنى الدخول لا يريد ان زيدا ابوة قائم نحو ان زيدا قائم فصل الحادي
عشر المنصوب بلا التي ثبت لنفي صفة الجنس وحاله قالعبارة بحذف المضاف
 وانما عبر عن اسم لا بالمنصوب لانه ليس اكثر من المنصوبات ولا كلمة منها فلا يجوز
 عدة من المنصوبات مطلقا وانما قدر المضاف لي مطابق المثال بالممثل له والافلا
 يطابق المثال بالممثل له لان ما في قوله لا فلا م رجل في الدار ليس لنفي جنس غلام
 الرجل بل لنفي صفة وهي الثبوت او الحصول لان النفي متوجهة الى نفي الصفة
 فان قيل في الفرق بين لاهذه وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس اي لنفي
 الصفة نحو لا رجل افضل منك اجيب عنه بان لا التي لنفي الجنس لنفي الصفة عن ماهية
 الشيء حقيقة بخلاف لا المشبهة فانه ينفع الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان لا التي
 لنفي الجنس يعمل على حروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها تعمل على
 ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب قوله هو المستدالي جنس شامل له والغيرة
 وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه وبما عرفت من معنى الدخول لا يريد نحو لا م
 رجل ابوة قائم وبهذا القدر يتم جدا لاسم جمعا ومنعا لكنه اراد ان يذكر هذا المنصوب
 بما انضم اليه قوله يليها الى اخره لان مجرد وقوعه مسند اليه بعد دخولها لا يوجب
 عمل لنصبه نه قد بينى على الفتح نحو لا رجل في الدار في صورة عدم الاضافة وقد يكون
 مرفوعا نحو لا حول ولا قوة في التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلاثة شرائط احدها
 الابداء ولا اتصال وثانيها التكرار وثالثها الاضافة فاذا وجد هذه الشرائط جميعها
 كان منصوبا ولا فلا ولهذا قال يليها اي المسند اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستتر
 عا ثلث الى المسند اليه والبارز الى كلمة لا والمجموع اما حال عز الضمير المحرور في اليه عن
 ضمير اليها قوله نكرة بالنصب حال من الضمير المستتر في يليها قوله مضافة

ايضا بالنصب حال عنه وانما شرط الابداع لا تعمل في المفعول لضعفه وانما شرط
الاضافة لانه لو لم يكن معنفا او مشابها له فهو مبني على الفتح كما سيحكي وانما شرط
التكرار لان لا تعمل في المعرفة لانها وضعت لنفي صفة الجنس نحو لا فلاح رجل في
الدار ومشايرها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى نحو لا عشرين درهما
كالخافي الكيس مثل المشابهة لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر تمييزة فان قيل اسم لا اذا
كان مضافا ينصب فقوله لا اباله ولا فلاحى له ليس بمضاف مع انه اجري عليها نحو
الاضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في غلامين اجيب عنه بانه وان لم يكن
مضافا لكنه مشابها بها اي بالمضاف تامل كذا في الفوائد الضيائية ثم لما فرغ عن
بيان حلاله سمرو بيان حد النصب شرع الآن في بيان فوائده قيود النصب هي الابداع
والنكارة والاضافة وان كان اى الذى ثبت بعد كلمة لا تكرة بالنصب لانه خبر كان
ولا سم الموصول مع الصلة قوله مفرجة ايضا بالنصب لانه صفة تكرة فهو اى ذلك
الاسم من حيث انتفاء شرط الضافة ووجود شرط الابداع والنكارة مبنيا على ذلك
الاسم على الفتح نحو لا رجل في الدار اما كونه مبنيا فلتضمنه معنى من تقديره لا من
رجل في الدار وانما كان متضمنا بمعنى من لانه محمول على جواب سوال مقلد فليس
بكلمة من الزائدة كانه قيل امن رجل في الدار واما كونه على الحركة فلانه بناء عرضي
فلا يقوى قوة السكون واما كونه على الفتح فلان الفتح اخف الحركات وان كان اى اسم
لا معرفة سواء كان مفصولة او غير مفصولة مضافة او غير مضافة فهنا اربع
صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا زيد ولا عمرو ونحو لا غلام زيد في الدار ولا غلام
بكر ولا فيهما غلام زيد ولا تكرة مفصولة بينهما اى بين اسمين لا سواء كان مضافة
ولا نحو لا فيهما رجل ولا امرأة ولا فيهما غلام رجل ولا غلام امرأة كان مرفوعا اى اسمها
من حيث انتفاء شرط النكارة والابداع مع وجود شرط الضافة مرفوع بالابداع
ويجب تكرير لامع اسم اخر لکنه لا بنفسها ما كونه مرفوعا فلان لا تعمل في المعرفة
لان النكرة المفصولة لما بيناه فبقيت على ما قبله او ما كون لا مكررا فلما كيد المنفى الاول
واما كون الاسم مكررا فمطابقة جواب سوال كانه قيل زيد في الدار امرؤ فقال في جوابه
لا زيد في الدار ولا عمرو فان قيل اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فقوله
قضية لا ابا حسن لها معرفة لان ابا حسن كنية لعلى ولا رفع ولا تكرر اجيب عنه بانه ما قبل
بالنكرة اعني قضية لا فاصل لها لا اشتها رعلى بالقاصل بين الحق والباطل تقول

وتقول لا زيد في الدار ولا عمرو مثال المعرفة وتقول لا فيها رجل ولا امرأة مثال النكرة
المفصلة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اى في كل تركيب كرفيه
لا مع اسم اخر نكرة مفردة غير مضافة يجوز فيه خمسة اوجه بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق
فازيد عليها لان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس ان يكون للتبرئة وان
يكون لاملغاة عن العمل وان يكون محمولا على جواب سوال مقدر لكن بحسب
الظاهر الرفع فقط احدها فتمها على ان لا في كلا الموضوعين اى المعطوف والمعطوف
عليه لنفى الجنس النكرة للمفردة غير مضافة اذا وقعت خبر لا مبني على الفتح كما ذكرناه من
تضمن معنى الحرف ثم انه يجوز في عطف الجملة على الجملة بتقدير قولنا لا حول موجود بشئ
الا بالله ولا قوة موجود بشئ الا بالله فقوله الا بالله في الموضوعين خبر لا حول لا قوة لكن
حذف من الجملة الاولى اكتفاء السابق باللاحق فقبل لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فيه
ايضا عطف المفرد على المفرد بان تقدر لها خبر واحد بان يقال لا حول ولا قوة موجودا
الا بالله ورفعهما بالله يحل على جواب سوال مقدر فها مرفوعان في السوال على الابتداء فكذا
في الجواب ليطابق الجواب السوال ثم يجوز فيه ايضا الوجهان المذكوران اعنى عطف الجملة
وعطف المفرد وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما
لنفي الثاني فلان كلمة لا تعتبر رائدة بناء على ان زيادة لا بعد او العطف قياس قوة
بالنصب محمول على نفي حول او على محل لقرب تاثل وفيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران
و فتح الاول وفتح الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثاني فلان كلمة لا
يعتبر رائدة على ما مر والثاني معطوف على الاول باعتبار محل البعيد هو الرفع بالابتداء
ففيه ايضا يجوز الوجهان وفتح الاول وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس اسه من
المرفوعا وخبره موجودا بالنصب واما فتح الثاني فلان لا لنفى الجنس ففي هذه الصور لا يجوز
الاعطف الجملة على الجملة دون عطف المفرد على المفرد لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد
يجد على المضارع المجهول اسم لاهذه لقيام قرينة اى قى قى قرينة فاللام للوقت لا لاجل ان
قيام القرينة ليس على الحذف بل لعل الاختصاص والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية او حالية
نحو عليك اى لا بأس عليك القرينة ههنا دخول الحرف على الحرف علم ان جواز حذفية اسم لا
مشروط بذكر خبره واما عند حذف الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم للاجتناف لعسلة واما قوله لا زيد
نعم انه ملحقة الاسم والخبر جميعا بل حذفه لان الكاف ان جعلنا واسا كما هو مذاهب الاخفش والخبر
محذوف تقديره لا مثل زيد موجود وان جعلنا لا حرفا كما هو مذاهب سيبويه فالاسم وحده

معدون تقديره لا احد كزيدى لا احد موجود كزيد كذا في الفوائد الضيائية فصل
 القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي بعض النسخ المشبهتان بالرفع في لا يصح
 ان يقع صفة ما ولا لانها مجروران لوقوعها مضافا اليه الا ان يكون من باب حدث
 المبتدأ وقع الصفة بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل البيت
 اي هو اهل الحمد بليس في النفي والدخول ولهذا يعمل عملها الاصلية وهو تقديم للرفع
 على المنصوب هو اي خبر ما ولا المسند بعد دخولها اي بعد دخول خبرها فلا يجر الشبهة المبحوتة
 وبما عرفت من معنى الاستاد اعني كونه جديلا ومعنى الدخول اعني ايراث الاثر لا يرد ايضاً شبهة
 اسناد المسند لا يرد ما زيد يفري بوجه وايضاً المراد بالمسند المسند اليه استا بالاصالة لا لتبعية
 بقريظة ذكر التوابع بعدها فلا يرد ايضاً المعطوف على خبرها والبدل عن خبرها نحو ما زيد قائماً
 مثال كلمة ما ولا رجل افضل منه مثال كلمة لا وانما مثال بالمعرفة ولا بالنكرة لان لا تدخل في
 المعرفة وذلك لان عمل ولا ليس الا المشابهة ما وليس شأبهما اتم لان كلمة ليس تنفع في الحال ما كذا
 بخلاف لان فان مشابهة لا بليس ليس باتم لان ليس تنفع في الحال المطلق فاقصر عمله على
 احد ما اي على المنكورة او المعرفة وانما خصت بالنكرة لان المعرفة لوجودها لان التكرار مناسب للاطلاق
 اولاً لما تزل عن درجة نظائره وهو اختصاصها باحد ما اي المعرفة والنكرة اعطى لها الاصل وهو
 النكرة لئلا يلزم الاجحاف لعلمها وضعفها اما مفرغ عن علمها والاستعمال والسمع حيث قال الشاعر
 من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح حيث وجد على النكرة وهي براح فاقيل لان سلم لا
 في لا براح لا المشبهة بليس بل التي انفي الجنس لوجود الرفع في مدخولها اجيبه بان مجرد وجود
 الرفع لا يكفي لصحتها فالمراد بوجد هنا تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تامل ان قيل اذا كان
 مختصاً بالنكرة فلا يكون مما يدخل على المبتدأ ولا المبتدأ ولا يكون الا معرفة فلم يكن مشابهاً
 بليس كما لا يخفى اجيبه بان ذلك والنكرة وان لم يصلح للابتداء قيل خوله الا ان بعد دخوله
 تصلح للابتداء فاعتبار ما يؤهل اليه كان لا مما يدخل على المبتدأ والخبر فيكون مشابهاً
 بكلمة ليس انتهى لما فرغ عن بيان اثبات عمل ما شرع الآن في بيان ابطال عمل ما شرع فقال
 وان وقع الخبر اي خبر ما بعد الا المناقضة لذلك التلغ وانما خصت لان كلمة الا لا تترادف
 بعد لا وكذا كلمة ان لا تترادف مع لا في استعمالهم نحو ما زيد الا قائم بالرفع او تقدم الخبر
 اي خبر ما على الاسم اي اسما نحو ما قائم زيد بالرفع ايضاً او زيدان بعد ما نحو ما ان زيد
 قائم بالرفع ايضاً بطل عمل ما بطلنا كما رايت بطلون عمله فرايت ههنا
 بمعنى روية البصر فلم يقتض الامفعول واحد في الامثلة المذكورة وانما بطل العمل

له فيبانه يق
 لا رجل افضل
 منك

في هذه الصور المذكورة كلها لضعف في العمل فتوح جد النفي والترتيب ولا يلاء كان عاملا
 ولا فلا في الصورة الأولى انتقض النفي الموجب لتشابه المتقضى لعله وفي الصورة الثانية
 انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الإيلاء ولا اتصال الملائم لعمل لضعف هذه
 أي عملة ما ولا لغة أهل الحجاز وفي بعض النسخ وهذا أي عمل ما ولا بتدكير اسم الإشارة و
 وجه حمل اللغة عليه باعتبار أنه مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث وفيه تأمل إنما يكونان
 عاملين على لغتهم بالقياس على كلمة ليس مع أنه يؤيد من هبهم قوله تعالى ما هذا بشرا
 وما هن أمهاتهم بالنصب في الصورتين وأما بنو تميم فلا يعملونها أي ما ولا أصلا أي في كل وقت
 فيكون أصلا منصوبا على الظرفية وإنما لم يعمل على لغتهم لأنها وان كانتا مشابعتين بكنهاتين
 لكنها ليستا بثابت على طبيعة وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لأن ليس مختص بها وما يعان
 ما قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فنصوب بنزع الخافض تقديرا ما هذا بشرا وما هن
 أمهاتهم فأنقل ما السرقى الرجاء المجرور بعد حذف الخافض إلى النصب جيب عنه لأن المجرور في
 الحقيقة مفعول به وهو المنصوب فإذا حدث الجار لفظا رجع إلى أصله كذا في بعض المحررات
 قال الشاعر عن لسان بنو تميم فقول الشاعر إشارة إلى التمثيل التمسك بربيعه مذهب
 أي رب مذهب قالوا الواو ههنا بمعنى رب لهذا الاستحقاق الصدق يقتضيه التكبير في مدح
 والتقدير يرمي على متعلقه كما اقتضاه رب كالفصم قلت له فالجاء مع المجرور متعلق بقلت كذا
 قوله له صلة لقلت أيضا انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت فقال فاجاب قاتل المحرم
 برفع حرام فقال فعل فاعله الضمير المستكن فيه فاللغة عن العمل ما بعد ابتداء وخبرة
 مرفوعان والجملة مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب فأنقل قوله ما قاتل المحرم ليس
 بجواب لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما إذا السؤال عن الانتساب لأصل الجواب بالقتل
 أيضا لا يلائم التمثيل التمسك لوجود الضعف فيه آجيب عنه بان المطابقة بين الجواب والسؤال
 ههنا حاصل لأنه لما قال حرام بالرفع فإنه قيل لشاعر من بنو تميم لأن الرفع ليس في لغتهم
 أو جاب عنه بان الشاعر سأل عن الانتساب علق به قتل نفسه أيضا مكانه قيل انزلت انتسب
 فإنا من المقتولين أنت قاتل لنا فوجب عليك عقوبة فالشاعر أخذ صيغة القتل فجاب
 عنها أي عن السؤال وما يتعلق به بقوله ما قاتل المحرم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني
 شرع الآن في بيان المقصد الثالث فقال **المقصد الثالث** في المجرورات قد بينا تأويله
 بما عرفت في المقصد الأول والثاني من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمة في فتاويل
 المبتدأ تقديرا للمقصد الثالث في المجرورات لاساء المجرورة ولما كان لام الجنس مبطلا للجمعية

صارت الاسماء بمعنى الاسم صح توصيفه باللفظ المفرد وهو المجرور وايضا يصح حمل هوفي قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو ضميرا للفصل فقط وفي بعض النسخ الاسماء المجرورات بلا لفظ وكذا قوله هي المضاف اليها بتانيث الظهير فحاجته الى هذا التاويل وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شاملا لبعض افراده لخروجه بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والقي بيده فان كل واحد منها مجرور ولم يكن المضاف اليه اجيب بان هذا التعريف ما اول بقولنا هي المضاف اليه ما يشتمل على علاقة للمضاف اليه فقوله بحسبك درهم وكذا الاخران وان لم يكن مضافا اليه لكنه مشتمل على علاقة للمضاف اليه وهو المجرور لما كان معرفة المجرور موقوفا على معرفة المضاف اليه شرع في تعريفه فقال هو المضاف اليه كل اسم والحق ان يقال كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمل يضربا بقصد الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاسماء دون المضاف اليه اللهم الا ان يجاب عنه بان فيه اختلاف فاذهب بعضهم الى ان المضاف اسم فقط بخلاف المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف اليه كلاهما اسمان وهو مذهب سيوييه صرح في القاموس الارشاد نسبة اى الى فاك الاسم شئ مفعول فالم يسم فاعله لقوله نسبة صيغة المجرور والمراد بالشئ اعم من ان يكون اسما او فعلا كما يشهد به قول المصنف فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اى حال كون ذلك الحرف ولفوظا نحو مرت بزيد هذا بخلاف مذهب القوم حيث ليسوا اقاثلين بلاضافة لكن يذهب سيوييه اطلق المضاف اليه لفظا او مفعولا وتبع المصنف مذهب كذا اقوم من الفوائد الفيتية ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور وان كان بالحقيقة مضافا ومضافا اليه مذهب سيوييه وتابع المصنف او تقدير اى حال كون ذلك الحرف مقدر او فعلا بزيد تقديره غلام لزيد يعبر عن اى من هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه الحقيقة وهذه التعبير موافق لجميع المذاهب اعمنى مذهب القوم ومذهب سيوييه مذهب تابعه كالمصنف لما فرغ عن بيان حقيقة المضاف اليه شرع لان في بيان ما يضاف للاضافة ويعاندها فقال ويجب اى يلزم تجريد المضاف دون المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسماء ولا كالترنم وعن ماى عن الذى يقوم مقامه اى التنوين في الانقطاع كتوزالتنية والجمع وانما شرط التجريد عن التنوين لان الاضافة توجب اتصال المضاف بالمضاف اليه هي علامة الانقطاع فبين اثرهما واقضاها متافاة ولما التجريد عن التنوين فلاها عوض عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة او عنها على الاختلاف الذى ذكرناه في صدر الكتاب تأمل فيها الجملة عمم تجريد المضاف عن التنوين لان تأسي الشئ له حكم المنوب نحو جاءنى غلام زيد

له قال المصنف
سيوييه المجرور
حرف الجر لفظ
مضاف اليه لفظ
غيره وهو لفظ
المشهور بكونه
لانفاذا اطلق
المضاف اليه
لا يراوده المجرور
حرف الجر

غلام بالتنوين ثم لما اضيف سقط التنوين بالاضافة فصاعداً غلام زيد وكذا قوله غلاما زيد
 اصله غلامان ثم لما اضيف سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلم ومصر اصله مسلم وسقط
 النون للاضافة فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة عالماً في نحو النجوم والثريا
 والصعق عند ابي العباس في لزوم تعريف المعرفة فابا لهم جوزوا هذا وقد قلنا لا نسلم
 ان في هذه الامثلة تعريف المعرفة بل فيها زوال التعريف بالحصل باللام والاضافة وحصول
 التعريف الاخر وهو التعريف بالعلمية فانما حركات اعلامه لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها
 باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف صريح في
 الفوائد لضبابية واعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر لا يظهوره لانه ليس مضافاً
 ومضافاً اليها اصلاً ويكون منقسماً الى اقسام هو اللفظية والمعنوية فان قيل هذا التقسيم
 باطل لعدم وجود حرف الجر مقدماً في الاضافة اللفظية والمقصود من الاضافة التي بتقدير
 حرف الجر الى الاضافة للمعنوية واللفظية آجيبه بان الاضافة اللفظية محسولة على
 المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة فينبغي ان لا يخالف الاصل
 بان يختص بالفعل او يعمل الاصل بان يكون في الاسم والفعل اذا لم يكن مخالفاً اعطى له
 حكماً الاصل فيكون حرف الجر مقادير ايجابية فاجاب بعض الفضلاء عن بيان الصفة المختارة وان
 تكون الصفة مضافة الى الفاعل نحو زيد الحسن الوجه في بتقدير من ابي من حيث الوجه
 وان كانت الصفة مضافة الى المفعول في بتقدير بالامر نحو ضارب زيد بتقدير ضارب
 لزيد في الجملة المختارون بتقدير حرف الجر وان لم يبين للمصنف كتاباً في كتاب غير ذلك فهو
 فان قيل فعلى هذا يكون التخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ قلنا كما
 هذا التخصيص اتعاقب الاضافة الى الفاعل والمفعول ثم بالاضافة يحصل تخفيف فقط ما
 اذ بالاضافة فيصح قوله ولا تفيد الا تخفيفاً على تسعين معنوية اى منسوبة الى المعنى اللفظية
 اى منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوي على اللفظية مع ان اللفظ اصل بالنسبة الى المعنى
 المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيحكي من بعد هذا التقسيم باعتبار شرائطها الى
 المعنى واللفظ والى اللفظ فقط ولما المعنوية فكلمة اما للتفصيل لسبق اجمالها في اى
 علاقتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر اللفظ علامتها ليصح الخرج الالهي على المكون
 على الاضافة تامل مضافة بالجر على انه صفة لفظية فخرج يشمل ما كان المضاف ما جازاً نحو غلام
 زيد لكون المضاف غير صفة ولما كان المضاف صفة لكون غير مضافة الى معمولها نحو
 مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضاً وهو

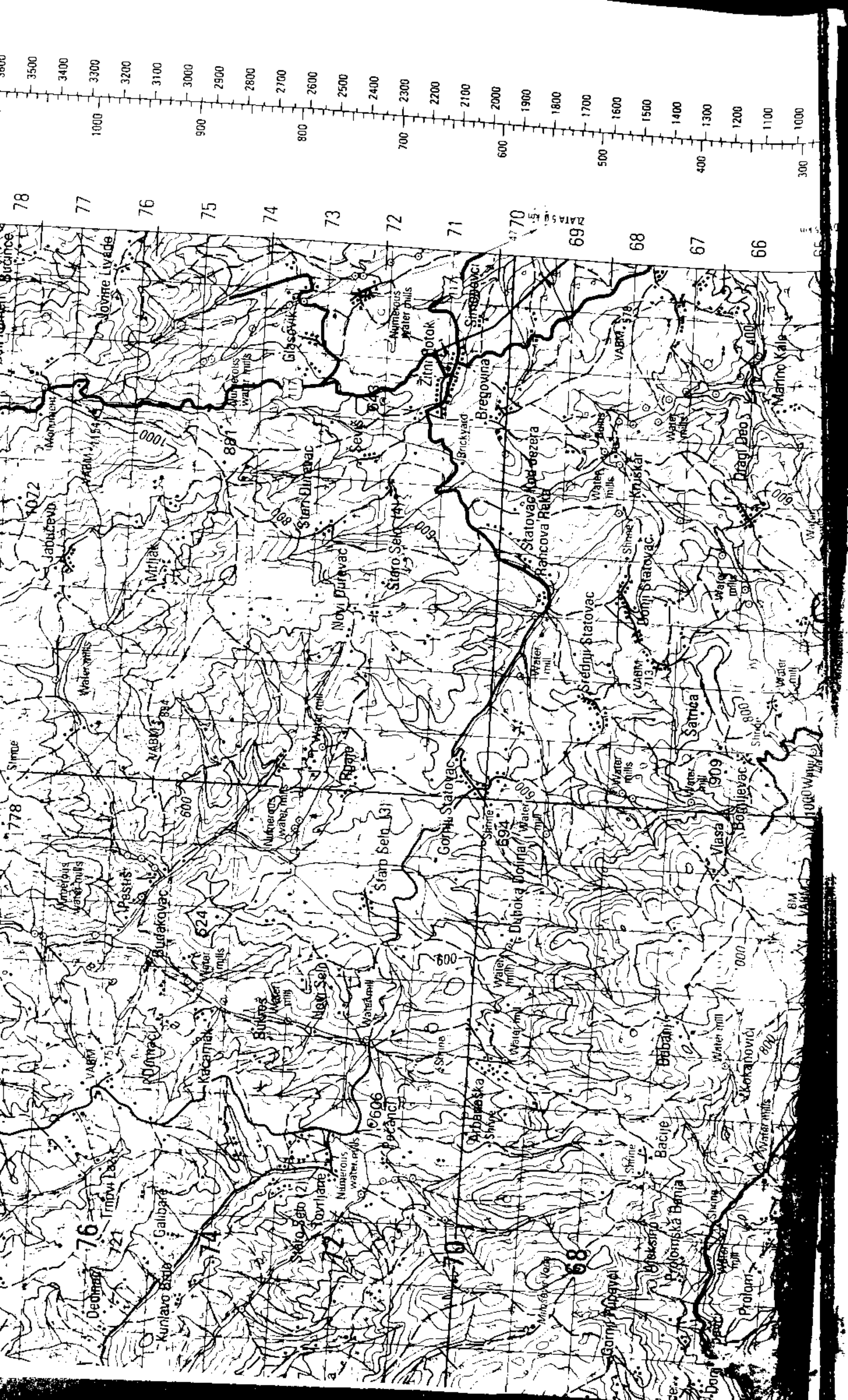
مع الاضافة في
 في المضافات
 في المضافات
 في المضافات
 في المضافات

وهي اى الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين المضاف والمضاف اليه على
ثلاثة اقسام وان كان العقل يقتضيان يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين
المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احد هان نسبة ميا بينة وثانيتها نسبة
متساوية وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها
عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساك الى المساك متمنعة وكذا اضافة
الخاص الى العام متمنعة لعدم الفائدة في هذه الاضافة فانحصرت في ثلاث اقسام احد
اما ان يكون بمعنى الامران كان المضاف اليه مباحثا للمقتاد لا يكون ظرفا له نحو غلام زيد غلام
لزيد فان زيدا يباحث للغلام ولا يكون ايضه ظرفا له واما بمعنى من فيا اذا كان المضاف اعم مطلقا
من المضاف اليه كشجر الاراك وعلم الفقه وفيما بينها عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة بمعنى من البيان نيتا ويعنى في نحو صلوة الليل اى في الليل فيما
اذا كان المضاف اليه مباحثا للمضاف لكن ظرفا له نحو ضرب اليوم فان اليوم مباحث
المضرب لكن ظرفا له اى ضرب في اليوم وانما اخص هذه الحروف مزينا الحروف والجار لان
الظرف يناسب الكلمة في اللظرفية واعمية المضاف يقتضى البيان وكلمة من للبيان مناسبة
له المباحث يقتضى الاختصاص الامر للاختصاص فلهذا اخصت دون غيرها لما فرغ من
اقسامها شرع في قوائدها وذلك لان الاضافة صنع اخر طار على الافراد وكل صنع لا يد
له من الفائدة المترتبة عليه الا بعد عتبا فقال وقائدة هذه الاضافة تعريف للمضاف
ان اضيف ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة او بواسطة واحدة او
بواسطتين او بواسائط وانما عرف بتعريف المضاف اليه لان المضاف في قوة المضاف
اليه نحو غلام زيد نحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد هلم جرا قان قيل يفهم من
هذه العبارة ان كل نكرة ان السندات الى المعرفة يصير معرفة والامر ليس كذلك فالصواب
ان يقال تفيد تعريفامع المعرفة بكلمة مع لا بكلمة الى التي للطرف والجهة كما هو عبادة
الكافية حيث قال وتفيد تعريفامع المعرفة اى مجموع الهيئة التركيبية موضوع
لمعلومية المضاف ومعهودية لان نسبة الامر الى معين يستلزم معلومية المقادير
ومعهودية والا لزم كوز الفعل المسند الى المعرفة معرفة وذا باطل قطعاً للزوم
هذه التنكير في الفعل ايد اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانها مطلقا
البيان سند التعريف اليه تجوز ان قيل هذا الحكم ليس بشامل لغيره ونحوه مثل شبه
تظير لانها لا تعرف بلاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام احييت بان المتوغلان

في لا يها مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيصها للمضافات اضعف ذلك
 المضافات الى نكرة والتخصيص عبارة عن قلة الشركاء عما يشاركه في الجنس نحو غلام
 رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرءة فلما اضيف الى الرجل
 تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع الان في بيان احوال الاضافة
 اللفظية فقال اما الاضافة اللفظية فهي اى علامتها ان يكون المضاف صفة اى
 اسم متقاد الاعلى ذات مع الوصف وخرج به المصادر كلها عن الاضافة اللفظية نحو
 اعجبتى ضرب زيد وان كان مضافا الى معمول لان المضاف ليست صفة بهذا المعنى
 بل اعراض وخرج به ايضا الاسماء للجوامد كالغلام وغيرها مضافة الى معمولها
 واحترز به عن الصفة التى لا تكون مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وكريم
 البلد وهى اى الاضافة اللفظية ثابتة وكانت فى تقدير الاتصال اى فى منزلة
 الاتصال الكاشى فى اللفظ فقط يعنى وان كانت الاضافة تقتضى الاتصال الاتزاج
 لكن هذا الاتصال والاتزاج بمنزلة الاتصال لبقاء معنى العاملة والمعمولية
 التى قبلها حين الاضافة وعدم شرائطها فى معنى المضاف بل كان باقيا على حاله
 قبل الاضافة فالجربها كلاب مجرور بيل مرفوع او منصوب نحو ضارب زيد من قبيل
 اضافة الصفة الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة الى الفاعل فائدتها
 اى الاضافة اللفظية هو تخفيف فى اللفظ فقط سواء كان فى لفظ المضاف وحده
 كسقوط التنوين ونونى التثنية والجمع او فى لفظ المضاف اليه حذو كسقوط الضمير
 منه واستتاره فى الصفة او فى المضاف والمضاف اليه جميعا نحو ضارب زيد ضارب
 زيد والقائم الغلام اذا صله القائم غلام فخذ الضمير واستتر فى القائم واضعف
 للتخفيف تاقل كذا فى الفوائد الضيائية ثم اعلم انه لاجل التخصيص جاز الضارب
 زيد والضارب زيد وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين
 منه حصلت باللام دون الاضافة وهذه المنع ثابت عند الجمهور خلافا للفراء
 فانه يجوز التركيب الضارب فزيد ايضا لوجه اما اولا فلتقدم الاضافة على اللام
 وحصول التخفيف به اولا و آجاب عنه بان تاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة
 ليس على ما يقبله الطبع السليم والعقل اما الحمله على الضارب
 الرجل واما الحمله على الضاربك واجاب عنها بان هذا الحمل يستلزم حمل
 المحمول وذا اضعف لان الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه الضاربك

على الضار بك فيمن قال انه مضان ومضات اليه لما كان المضان لا يخلو اما ان يكون
 اسما صحيا او الجارى مجرى الصحيح او كان منقوصا واويا او يا ثيا ولكل واحد منها
 احوال واحكام مختلفة غير سقوط التنوين والتون اشار المصنف الى بيانها فقال واعلم
 انك اذا ضفت الاسم الصحيح او الجارى مجرى الصحيح الى ياء المتكلم كسرت آخره
 لمناسبة الياء واسكنت ياء المتكلم للتخفيف او فتحتها اي الياء كغلامى فى الصحيح
 ودلوى وطبى فى الجارى مجرى الصحيح وان كان آخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها اذنت
 الياء فى الياء لوجود المتجانسين وفتحتها اي ياء المتكلم لزوما من غير ان تسكن
 لغلا يلتقى الساكنان تقول فى القاضى بلا دغام وان كان آخره واو امضموما
 قبلها قبلتها اي الواو ياء تخفتها من الواو فيجعل الواو ياء لا الياء واو الثقل الواو من الياء
 ثم اذنت الياء فى الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة اي ضمة ما قبلها بالفتح
 لمناسبة الياء كما تقول فى مسلمون جاء فى مسلى حين الاضافة ولما توهم ان
 الاسماء الستة ايضا اسماء اخرها واو مضموم ما قبلها كسلمون فينبغي ان يكون
 حالها كحالها فقال وفى الاسماء الستة التى صرا البحث عنها يكونها غير مضافة الى
 ياء المتكلم ومضافة الى ياء المتكلم تقول جاء فى ابى واخى الخ فقط +





بِحکمتہ اللہ علیہ وسلم
اللہ الہ من ربنا و ہذا لہ من

الحمد الذی وفقنا لطبع ہذا کتاب الذی ہرما للرشد والصواب

العقائد
شرح
فلا بد من التحو

مکتبہ امدادیہ . ملتان